جامعة الجزائر

معهد اللغة والأدب العربي

الأسس العامة للنحو عند الزمخشري

٣٨٧-م

- رسالة ماجستير في اللسانيات العربية

تقدم بها الطالب

سالم علوي

تحت اشراف الدكتور

جعفر دك الباب

السنة الدراسية 1987/1986

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

أعلن بادئ ذي بدء أني أنتسب الى الفئة المؤمنة بلغتها وبعروبتها وبلغة قرآنها ، وبتراثها الضخم التليد ، رغم ما فيه من الصعوبة ومنذ القديم قيل لمن أراد أن يدرس النحو : (هل ركبت البحر ؟) يعنون بالبحر (الكتاب) لسيبويه ، لما في هذا العلم من صعوبة — وان كنت أعلم أني لست من فرسان هذا الميدان ، لكن من تشبه بالعظماء عد منهم . وارتأيت أن أتعامل مع الزمخشري — العالم الممثل للفكر العربي الاسلامي الأصيل .

اشتهر الزمخشري بتفسيره المعروف (بالكشاف) وبمعجمه العلمي (أساس البلاغة) ، وقل من تناوله في كتبه النحوية[1]، لذا اخترت كتابه (المفصل في علم العربية) الذي شرحه (موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش المتوفي سنة 643 هـ .) . وذلك لما يمتاز به المفصل من مميزات أهمها : المنهجية في التقسيم ، والنماذج في الدراسة النحوية .

I — المنهجية العلمية : ينطلق الزمخشري من منهجية واضحة ضبطها في المقدمة بقوله :

" فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الاعراب مقسوما أربعة أقسام :

- القسم الأول في الأسماء .
- القسم الثاني في الأفعال .
- القسم الثالث في الحروف .
- القسم الرابع في المشترك ."

---

(1) الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري : عنوان رسالة تقدم بها الدكتور فاضل صالح السامرائي لنيل دكتوره الدولة .

هذه المنهجية طبقها الزمخشري أحسن تطبيق ، وأدّاها أحسن تأدية، وهي اذا قورنت بالمنهجية العلمية الحديثة للدراسات اللغوية وجدناها تضاهيها مع تحوير في البناء الهيكلي ، حيث نجد أهمّ الدراسات اللغوية الحديثة تنطلق من الدراسات الصوتية Phonétiques فبنية المفردات Morpholegies . فالتراكيب Syntaxes فالدلالة Sémentique .

ان عملية التقسيم التي اعتمدها الزمخشري هي عملية منهجية محضة تسهل الدراسة النحوية على العالم والمتعلم . أما اذا عدنا الى الكتاب نفسه نستقرؤه ونستقصيه ، فاننا نلمس أن دراسة التراكيب من المنطلقات الأساسية التي انطلق منها الزمخشري . فهو ينطلق في البدء من الفاعل قبل المبتدأ (لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه)[1] والفاعل لاينفصم عن الفعل (لأنه كالجزء منه)[2]. والفعل يعمل في الفاعل (ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول .)[3] وهكذا يظهر أن الزمخشري ينطلق من مبدأ أولية جملة (الفعل والفاعل) ومعاقبة جملة (المبتدأ والخبر لها) . وذلك (لأنّ من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسما أوفعلا بل مبدأ كلامه موضع خيرة في أى قبيل شاء ... ... وقولهم كاد زيد يقوم ، وجعل يضرب وطفق ياكل الأصل فيه أن يقال قائما وآكلا ولكن عدل عن الاسم لغرض .)[4] وعلى أساس الغرض يتحدد بدء الكلام بالاسم أوبالفعل او بالحرف .

آ ـ النماذج في الدراسة النحوية

قادته هذه المنهجية العلمية الى بناء النماذج والمثل كمعالم للتراكيب النحوية ، وكمنطلقات أساسية لدراسة النحو العربي ، بل جعل (الأنموذج) عنوانا لكتاب ، وضعه للمبتدئين بالدراسة النحوية .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ـ ادارة الطباعة المنيرية ، ص 47 ، ج 1 .
(2) الزمخشري ـ المفصل في علم العربية : مطبعة التقدم بشارع محمد علي 1323 هـ . ص : 18 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 74 ، ج 1 .
(4) الزمخشري ـ المفصل : ص : 245 .

يرى الزمخشرى أن نماذج مجارى كلام العرب لا تخرج عن ثلاثة أصول هي :

- الفاعلية وعلمها الرفع ، وما سواها محمول عليها وفرع لها .
- والمفعولية وعلمها النصب وما سواها محمول عليها وفرع لها .
- والاضافة وعلمها الجر وما سواها محمول عليها وفرع لها .

هذه هي المجارى الأساسية لكلام العرب . ومعروف أن الدراسة العلمية للألسن البشرية تدرس نظام العلاقات بين الكلم . وهذا ما طبقه الزمخشرى في مفصله ، وعلى الرغم من أن (لفظة) الاسم والفعل والحرف توحي بدراسة الكلم المفردة التي يختص بدراستها علم الصرف ، ينطلق الزمخشرى في كتابه من التراكيب ، مراعيا المستويات الثلاثة في التراكيب حتى يستقيم التأليف ، فيشترط السلامة الصوتية والافرادية والنبائية لسلامة المعنى وصحته . وقال عبدالقاهر الجرجاني قبله (معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلام : اسم ، وفعل ، وحرف . وللتعلق فيما بينهما طرق معلومة . وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : (1) تعلق اسم باسم (2) وتعلق اسم بفعل (3) وتعلق حرف بهما ."(1)

ويحسن بنا أن نثبت هنا بعض النماذج والمثل منتهجين منهج الاختصار .

أولا : جملة الفعل والفاعل :

النموذج الأول :

ذهب زيد .
خرج عمرو .
مكث الرجل .

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز في علم المعاني : ص : 3 ، مطبعة المنار تحقيق : رشيد رضا .

النموذج الثاني

ضربت زيدا .
فهمت الدرس ،
نصرت المظلوم ،

النموذج الثالث

كسوت زيدا جبة .
علمت زيدا فاضلا .

النموذج الرابع

أعلمت زيدا عمرا فاضلا

لخص الزمخشري هذه النماذج بقوله : (ومن أصناف الفعل المتعد وغير المتعدى) فالمتعدى على ثلاثة أضرب : متعد الى مفعول به والى اثنين والى ثلاثة فالأول نحو قولك : ضربت زيدا ، والثاني كسوت زيد جبة ، وعلمت زيدا فاضلا ، والثالث نحو : أعلمت زيدا عمرا فاضلا . وغير المتعدى ضرب واحد وهو ما تخصص بالفاعل كذهب ومكث وخرج ونحو ذلك "(1).

ثانيا : جملة المبتدأ والخبر

النموذج الأول

زيد منطلق
محمد حاضر

النموذج الثاني

لعبد مومن خير من مشرك
أرجل في الدار أم امرأة ؟
ما أحد خير منك
تحت رأسي سرج .

---

(1) الزمخشري : المفصل : ص : 257 .

النموذج الثالث

زيد ذهب أخوه
وعمرو أبوه منطلق
وبكر إن تعطه يشكرك
وخالد في الدار .

إن هذه النماذج ليست قوالب جامدة تتصف بصفة الجبر والقهر ، ولكنها [illegible] لينة طيعة تتأد صياغتها حسب ما يقتضيه السياق والحال الواردة فيه [illegible] "لأن الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقرينة حال [illegible] أو لفظ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه ."(1)

ونكتفي بهذه الإشارة السريعة إلى بعض الأسس العامة للنحو عند [illegible] الزمخشري ، ونلمع فيما يلي إلى منهجنا في دراسة هذه الأسس .

منهجنا في الدراسة :

إن الأسس العامة للنحو عند الزمخشري عنوان خطير عند من يعرف [illegible] هو الزمخشري الملقب (بجار الله) ، وهو لقب لم يلقب به أحد من قبل ولا من بعد فيما أعلم .

اعتمدت في دراستي للأسس العامة للنحو عند الزمخشري مذهب أستاذي [illegible] المشوق في دراسة التراث النحوي على ضوء الدراسات العلمية النحوية الحديثة ، وإليه أشير عندما أقول (ونرى ـ ونذهب ـ ورأينا ـ ومنهجنا ـ [illegible]) بصيغة الجمع ، إيمانا مني بأن هذا المذهب سيكون له شأن عظيم في مستقبل الدراسات النحوية واللغوية وحتى النقدية الأدبية منها ، لأنه مذهب يطمح إلى ربط الشكل بالمضمون والقديم بالحديث ، ويمزج بين [illegible] والمسلمين فيهما ، ولأنه أيضا مذهب يرتضيه كل علماء العربية الأصلاء [illegible] ولهذا يحق لنا أن نعبر (بنحن) ولا حرج في ذلك . وإنما [illegible]

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 23 / ج 3 .

الدكتور جعفر دك الباب الفضل ببلورة هذا المذهب وتأصيله ...
بحيث جعله يضرب بأصالته في أعماق أصل نشأة الكلام الانساني (1) .

تشتمل هذه الرسالة (الأسس العامة للنحو عند الزمخشري) على
مقدمة وبابين وخاتمة :

I - <u>الباب الأول :</u> وعنوانه (الدراسات النحوية قبل الزمخشري) ...
تمهيد وفصلان .

(1) فالتمهيد يشتمل على مبررات اختيار هذا البحث . ويوضح ...
قصدنا بالأسس العامة عند الزمخشري المنطلقات ...
النحو عنده . ويبين لماذا اخترنا الزمخشري دون غيره من علماء النحو ...
اخترناه لأنه يمثل في نظرنا عهدين : عهد النحو الشمولي ، وعهد ...
البنيوي الوظيفي الذي بلوره عبدالقاهر الجرجاني وفصله الزمخشري .

(2) <u>الفصل الأول :</u> (في الدراسات النحوية الحديثة) تناولنا ...
ثلاث نظريات نحوية معاصرة مشهورة هي :

(أ) نظرية مارتينيه الوظيفية (ب) نظرية ...
... الجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق ...
نظرية النحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي .

جعلنا هذه النظريات الثلاث كمدخل بين يدي الدراسة ...
ملمحا الى نظرية عربية أصيلة وحديثة قوامها : البناء النحوي الساكن ...
الاعرابية المتغيرة حسب المقامات المختلفة التي يؤديها البناء النحوي ...

(3) <u>الفصل الثاني :</u> (المجهودات النحوية العربية التي ...
البنية النحوية للجملة بوظيفتها الاخبارية) .

---

(1) ارجع الى مقالته " مراحل نشأة الكلام الانساني " المنشورة في مجلة " اللسانيات " ...
بالرباط العدد 25 ، حيث أشار الى أن الأسس النظرية للمنهج الذي يتوخاه
ينبع من تقاليد علم اللغة العربية المستنبطة لدى دراسة تاريخ الأبحاث اللغوية
العربية على ضوء النظريات اللغوية الحديثة .

انطلقنا من أول ظاهرة لحنية تواطأ الرواة عليها مع ابي الأسود الدؤلي . بيد أن هذه الظاهرة اللحنية تعود الى الرواية ، والرواية عرضة للطعن والتجريح ، فعززنا هذه الظاهرة بالنص المدون الذى لا يتطرق الشك اليه ، وكان اعتمادنا هكذا :

- " الكتاب " لسيبويه
- " المقتضب " للمبرد
- " الايضاح " لأبي علي الفارسي
- " الخصائص " لابن جني
- " دلائل الاعجاز في علم المعاني " لعبد القاهر الجرجاني .

وانتهى بنا هذا الفصل بالوقوف على أبواب مؤلفات الزمخشرى .

II — الباب الثاني وعنوانه :

(أسس النحو عند الزمخشرى من خلال المفصل في علم العربية) ويحتوى ثلاثة فصول :

(1) الفصل الأول (مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشرى)

تناولنا آراء بعض المعترضين الذين يذهبون الى أن الزمخشرى خلط بين الكلام والجملة ، ورددنا عليهم بما جاء في (المفصل) و (الكشاف) مما يبين بالنص الصريح أن الزمخشرى فرق بينهما ، وخلص الى جملتين نحويتين : جملة الفعل والفاعل . وجملة المبتدأ والخبر . وقد بسطنا الموضوع بسطا تطلبه الموقف مستعينين بنظرية (ماتيزيوس) التي تعتمد التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع للكلام ومحموله حسب السياق والحال .

(2) الفصل الثاني : (تلازم دراسة البنية النحوية للجملة بوظيفتها البلاغية عند الزمخشرى)

وفي هذا الفصل استعرضنا بعض القضايا النحوية التي تكشف الأسس العامة للنحو عند الزمخشرى التي تعتمد المنهج (البنوى الوظيفي) وعدنا

وجدنا حلولا لبعض القضايا النحوية التي ظلت زمنا طويلا غير واضحة في أذهان طلاب النحو العربي كقضية المستويات الثلاثة في دراسة الجملة العربية وهي التالية :

مستوى الوصف الاعرابي أو النحوي حيث يوجد نمطان للجملة العربية :
(أ) جملة الفعل والفاعل (ب) جملة المبتدأ والخبر .

(2) المستوى المنطقي أو مستوى الاسناد الذى تتحدد بموجبه الوظيفة المنطقية لمكونات التركيب النحوي خارج السياق الكلامي والحال .

(3) مستوى الفائدة أو المستوى الابلاغي الذى تتحدد بموجبه الوظيفة الابلاغية لمكونات التركيب النحوي في السياق الكلامي والحال ".

وكان ابن يعيش خير دليل لنا ومفسرا لما هو مجمل في (المفصل في علم العربية) للزمخشري .

<u>الفصل الثالث والأخير</u>

مسيرة الدراسة النحوية بعد الزمخشري .

وقد لاحظنا اتجاهين : (أحدهما) قاصر عن فهم ما جاء في كتب عباقرة علماء النحو العربي ، فأخطأ في التقدير ، فكانت النتائج سلبية .

و (ثاني الاتجاهين) مدرك ما قال الأوائل ، ولكن أفسده أمران :

(أ) التقليد الأعمى ، فأظهر قدسية للقديم سدت عليه باب الاجتهاد وساد لديه مبدأ (ليس في الامكان أبدع مما كان) .

(ب) فصله الدراسات النحوية عن (دراسة البلاغة) ، فوقع الانفصام وسادت مدرسة ابن مالك في النحو ، وما نسبوه لعبد القاهر الجرجاني ، والسكاكي ظلما .

أما الخاتمة فبها نتائج هذه الدراسة ، وبلورة مقاصدها من أبي علي الفارسي وأصحابه الى عهد الزمخشري .

ولا يفوتنا هنا أن نشير الى أن هذه الدراسة التي تربط بين دراسة البنية النحوية ووظيفتها الاخبارية هي جديدة في منهجها المطعم بأضواء الدراسات اللغوية الحديثة التي تنصب على الدراسات القديمة (الأسس العامة). ولهذا يحسن بنا أن نثبت ثلاثة أمثلة للزمخشري :

المثال الأول في دور الأصوات اللغوية داخل التركيب النحوي في تأدية المعاني . يقول الزمخشري في الآية التالية (فكبكبوا فيها هم والغاوون) الشعراء الآية 94 . (فكبكبوا فيهم هم) أي الالهة (والغاوون) يعبدونهم الذين برزت لهم الجحيم . والكبكبة تكرير الكب . جعل التكرير في اللفظ دليلا على التكرير في المعنى . كأنه اذا ألقي في جهنم ينكب مرة بعد مرة ، حتى يستقر في قعرها . اللهم اجرنا منها يا خير مجير[1]

والمثال الثاني في دور الصيغة الصرفية في أداء المعاني داخل التركيب النحوي يقول الزمخشري في الآية التالية :

" وأن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون "[2] أي ليس فيها الا حياة مستمرة دائمة خالدة لاموت فيها . فكأنها في ذاتها حياة ، والحيوان مصدر حيي ...... وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة وهي لما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب كالنزوان والنغصان واللهبان وما أشبه ذلك . والحياة حركة كما أن الموت سكون ، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ، ولذلك اختيرت في هذا الموضع المقتضي للمبالغة . "[3]

والمثال الثالث في النظم يقول الزمخشري في الآية التالية : (ان الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله ، اولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى ، لهم مغفرة وأجر عظيم "[4]. وهذه الآية بنظمها الذى رتبت عليه من ايقاع

---

(1) الزمخشري : الكشاف . ص : 119 وما بعدها ، طبعة تهران .
(2) سورة العنكبوت ، الآية 64 .
(3) الكشاف : ص : 211 وما بعدها ج . 3 .
(4) سورة الحجرات ، الآية 3 .

الخافضين أصواتهم اسما لأن المؤكدة ، وتصيير خبرهما جملة من مبتدأ وخبر معرفتين معا . والمبتدأ اسم الاشارة ، واستئناف الجملة المستودعة ما هو جزاؤهم على عملهم ، وايراد الجزاء نكرة مبهما أمره ناظرة في الدلالة على غاية الاعتداد والارتضاء لما فعل الذين وقروا رسول الله صلى الله عليه وسلّم من خفض أصواتهم ، وفي الاعلام بمبلغ عزة رسول الله صلى الله عليه وسلّم وقدر شرف منزلته ، وفيها تعريض بعظم ما ارتكب الرافعون أصواتهم واستيجابهم ضد ما استوجب هؤلاء. (1)

ولقد أثبتنا هذه الأمثلة كشاهد لما بيّناه في هذه الرسالة ،

ونحن نعلم مسبقا أنها يمكن أن تكون عرضة للنقد والتخطئة، لقد اجتهدنا فيها ، فإن أصبنا المقصود فمن الله ، وذلك ما نبغي ، وان أخطأنا فمن أنفسنا . والله نسأل أن يلهمنا الصواب .

سالم علوى

الجزائر في 10 من شهر المحرم 1407 هـ .
الموافق لـ 14 سبتمبر 1986 م .

(1) الزمخشري — الكشاف ، ص: 557 ، ج 3 .

الباب الأول

الدراسات النحوية قبل الزمخشري

تمهيد :

الفصل الأول : في الدراسات النحوية الحديثة ،

الفصل الثاني : المجهودات النحوية العربية التي أكدت ارتباط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الاخبارية قبل الزمخشري

تمهيد

ان دراسة موضوع مثل موضوعنا هذا " الأسس العامة للنحو عند الزمخشري " تتطلب من متناولها أن يلتزم الموضوعية العلمية ، وأن يتجنب الانسياق وراء العواطف . فالأمانة العلمية هي التي تثبت صحة التأليف أو بطلانه ، خاصة وأن هذا الموضوع يبدو لبعض الدارسين وكأنه رث قديم لافائدة تجنى من دراسته . لذا ارتأينا أن نوضح النقطتين التاليتين :

— أولا : ما المقصود بالأسس العامة للنحو .
— ثانيا : لماذا الزمخشري دون غيره ؟

أولا : ما المقصود بالأسس العامة للنحو عند الزمخشري ؟

نقصد بالأسس العامة للنحو المنطلقات العامة التي بنى عليها الزمخشري مفهوم النحو . وهذه الأسس ظلت زمنا طويلا مختلطة بغيرها من المفاهيم اللسانية المتصلة بعلم اللغة العام ، وخاصة في الدراسات الأولى العامة الشاملة التي ظهرت مع علماء النحو الأوائل . أمثال الخليل وسيبويه ومن سلك مسلكهما . لقد أسيء فهم وظيفة النحو " فظنته (طائفة) [1] ضربا من التكلف وبابا من التعسف ، وشيئا لايستند الى أصل ولا يعتمد على عقل ، وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب ، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادىء : فهو فضل لايجدي نفعا ، ولا تحصل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالملح كما عرفت ، الى أشباه لهذه الظنون " [2] . وحتى جاء عبد القاهر الجرجاني أبرز وظيفة النحو ، في كتابه " دلائل الاعجاز في علم المعاني " لكن هذا العمل الجليل أسيء فهمه أيضا من بعض الدارسين . وظن كثيرون أن كتابه — هو في علم المعاني — الذى صار فيما بعد أحد فروع علم البلاغة . ثم جاء أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (467 — 538 هـ) الموافق (1075 — 1144 م) بكتابه " المفصل في علم العربية " الذى لايدع مجالا للشك في أن كتابه في النحو ، لا في فرع من فروع البلاغة .

---

(1) اضافة من عندنا (.....) اقتضاها السياق العام للكلام .
(2) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز في علم المعاني : ص 6 . مطبعة المنار 1366 هـ ، الطبعة الثالثة — القاهرة .

فكان (المفصل) اعلانا صريحة لبلورة مدرسة نحوية جديدة . وقد أصاب الدكتور حسن عون حينما قسم تطور الدرس النحوى الى ثلاثة أطوار .

1 الطور الأول : الدرس النحوى عند سيبويه ومن اقتفى أثره . ويعد أن كل ما ظهر في هذه الفترة يدور في فلك سيبويه من شرح ، وفصل لبعض العلوم بعضها عن بعض كانفصال علم الصرف عن علم النحو عن علم البلاغة عن علم العروض . وهو من باب التخصص في علم من العلوم . يسمى الدكتور جعفر دك الباب ، هذه المرحلة التالية لمرحلة سيبويه بمرحلة " الدراسات النحوية المتخصصة " وهي كذلك[1].

(2) الطور الثاني للدرس النحوى يتمثل في ما أتى به الزمخشرى من جديد في الدرس النحوى فتحول الدارسون من دراسة كتاب سيبويه الى دراسة كتاب " المفصل في علم العربية " ولم يقف الأمر عند الدارسين فقط ، بل تجاوزه " الى أولى الأمر الذين كانوا يشاركون مواطنيهم في الحاجة الى نقلة جديدة بالنسبة للدراسات اللغوية ، ويجدون في كتاب المفصل استجابة لتلك الحاجة . فلم يكد يمضي على وفاة الزمخشرى نصف قرن حتى نجد الملك المعظم عيسى بن الملك العادل المتوفى 624 هـ . يرصد لكل من يحفظ المفصل مكافأة من المال تقدر بمائة دينار ، تضاف اليها خلعة ، وهذا مبلغ كبير اذا أخذنا في الاعتبار قوته الشرائية في ذلك الوقت "[2] .

ويقترح الدكتور حسن عون تسمية المدارس النحوية بأسماء أصحابها لا بأسماء أماكنهم — ونحن معه في هذا الاقتراح — لذا يرى — أنه يتوجب علينا أن نعدل من مدرسة البصرة الى مدرسة سيبويه ، ومن مدرسة الكوفة الى مدرسة الكسائي ومن مدرسة بغداد[3] الى مدرسة أبي على الفارسي مؤسس المدرسة التي بلورها ابن جني وعبدالقاهر الجرجاني . ونماها الزمخشرى في كتبه التي يقول عنها

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب " الموجز في شرح دلائل الاعجاز" في علم المعاني " دار الجليل ، دمشق 1400 هـ ، 1980م .

(2) الدكتور حسن عون " تطور الدرس النحوى " ص 90 ، قسم النحو والدراسات الأدبية واللغوية 1970 — القاهرة .

(3) شوقي ضيف : جاء في كتاب " المدارس النحوية " لشوقي ضيف تحت عنوان " بغداديون متأخرون " أولهم الزمخشرى ص 276 ، ومؤسس مدرسة بغداد أبو علي الفارسي في زعمه .

المرحوم محمد الطنطاوى : وهذه " مؤلفاته بأيدينا ، تغنينا عن الاشادة بمعارفه منها في النحو الأنموذج والأمالي ، والمفرد والمؤلف ، والمفصل ، وعني العلماء بالمفصل شرحا وتعليقا ، فمن أشهر شروحه : شرح ابن يعيش وشرح الأندلسي "(1).

نخلص من هذين الرأيين الى أن الزمخشرى له نظرة خاصة في النحو هي التي سنتعرف عليها من الأسس العامة في كتابه " المفصل في علم العربية " .

(3) الطور الثالث . من تطور الدرس النحوى الذى يراه الدكتور حسن عون هو الدرس النحوى عند ابن مالك ، ولم يتحدث عنه في كتابه . ونحن سنرجئ البحث فيه الى الفصل الثالث من الباب الثاني وعنوانه " مصير الدراسات النحوية بعد الزمخشرى " .

ثانيا : لماذا الزمخشرى دون غيره ؟

جرت سنة الله في خلقه أن المؤسس الأول للعلم لايذكر ، فلئن كان الخليل هو المؤسس الأول للنحو العربي المتكامل ، فان شهرة الكتاب لسيبويه فاقت كل من سبقه ، ونفس الموقف عن عبد القاهر الجرجاني والزمخشرى ، فانه اشتهر أن مؤسس علم البلاغة هو الامام عبد القاهر الجرجاني ، والمؤسس للنحو في المرحلة الثانية بعد سيبويه هو محمود بن عمر الزمخشرى .

ويرى الدكتور مازن المبارك أن وجوه الشبه بين عبد القاهر الجرجاني والزمخشرى تتجلى في ثلاثة أمور :

أولها أن كلا من الجرجاني والزمخشرى ذو نزعة عقلية ، وتفكير منطقي وأسلوب منهجي .

وثانيها : أن كلا منهما أديب يتذوق الجمال ويحسه ، ويحاول عن طريق العقل والمنطق أن يجد المسوغ المعقول لجمال ما يستحسن وقبح ما يستهجن .

---

(1) محمد الطنطاوى : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص 176 ـ 205 ، ط . 2 ، القاهرة ، 1389 هـ ، 1969 م .

وأما الأمر الثالث فهو أن البلاغة عند كل منهما لم تكن بلاغة جافة قائمة على الحدود والتعريفات بل كانت بلاغة تطبيقية ، تحيا في النماذج البليغة وتلتصق بالنصوص الأدبية "(1).

اذا تمعنا في الأوجه الثلاثة الآنفة الذكر نجدها صحيحة كلها . بيد انها تتصل بعلم البلاغة الذى أسيء فهمه ، والذى أصبح يدرس ضمن الفنون الأدبية ، باستثناء الوجه الأول الذى يتصل بالفكر الاعتزالي — ورأينا — أن عظمة الزمخشرى تكمن في اعطائه النحو مفهوم الشمولية ، ففي مقدمته الرائعة لكتابه " المفصل " يبين لنا ان النحو هو الأساس في العربية ، فيقول ، " وذلك أنهم لايجدون علما من العلوم الاسلاميه فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لايدفع ومكشوف لايتقنع . ويرون الكلام في معظم أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الاعراب . والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين والاستظهار بالنصوص بأقاويلهم ، والتشبث بأهداب(2) فسرهم وتأويلهم . وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم ، وتدريسهم ومناظرتهم . وبه تقطر في القراطيس أقلامهم . وبه تسطر الصكوك والسجلات حكامهم . فهم ملتبسون بالعربية أية(3) سلكوا غير منفكين عنها أينما وجهوا . كل عليها حيث سيروا . ثم انهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ويدفعون خصلها . ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها ، وينهون عن تعلمها وتعليمها . ويمزقون أديمها ، ويمضغون لحمها فهم في ذلك على المثل السائر : الشعير يؤكل ويذم ، ويدعون الاستغناء عنها وانهم ليسوا في شق منها ، فان صح ذلك فما بالهم لايطلقون اللغة رأسا والاعراب ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسباب ، فيطمسوا من تفسير القرآن آثارهما ، وينفضوا من أصول الفقه غبارهما ، ولايتكلموا في الاستثناء فانه نحو وفي الفرق بين المعرف والمنكر فانه نحو ، وفي التعريفين : تعريف الجنس وتعريف العهد فانه نحو وفي الحروف كالواو والفاء وثم ولام الملك ومن التبعيض ونظائرها وفي

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب نقلا عن الدكتور مازن المبارك ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ص ، 113 .

(2) الفسر : الكشف . والتفسير تفعيل منه — ابن يعيش ص 9 ، ج 1 .

(3) هذا الأصل " أية سلكوا " أي طريق وأى سبيل ، لان السبيل يذكر ويؤنث قال تعالى : " قل هذه سبيلي ادعو الى الله على بصيرة " ابن يعيش ، ص 9 / ج

الحذف والاضمار ، وفي أبوا ب الاختصار والتكرار . وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل وفي الفرق بين أنّ وإنّ واذا ومتى وكلما وأشباههما مما يطول ذكره ، فان ذلك كله من النحو . وهلا سفّهوا رأي محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله فيما أودع كتاب الايمان وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس وحلق المناظرة ، ثم نظروا هل تركوا للعلم جمالا وأبهة ؟ وهل أصبحت الخاصة بالعامة مشبهة ؟ وهل انقلبوا هزأة للساخرين وضحكة للناظرين ؟ هذا وان الاعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديد الحصى . ومن لم يتق الله في تنزيله فاجترأ على تعاطي تأويله . وهو غير معرب فقد ركب عمياء وخبط خبط عشواء وقال ما هو تقول وافتراء وهراء ، وكلام الله منه براء وهو المرقاة المنصوبة الى علم البيان المطلع على نكت القرآن ، الكافل بابراز محاسنه ".(1)

ان هذه النظرة التي تجعل كل العلوم الاسلامية مفتقرة الى العربية:فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها . والمقصود من العربية كما قال شارحه ابن يعيش : " اللغة وان كانت العربية أعم من اللغة ، لأن اللّغة تقع على كل مفرد من كلام العرب . والعربية تقع على المفرد والمركب "(2). هي نظرة جديدة لم يسبق لنا أن عرفناها بهذه الشمولية . وقد أسيء فهم مضمون النحو عند الدارسين في زمن الزمخشري ، وظنوه شيئا زائدا عن اللغة ، وأنه لايتجاوز الحركات الاعرابية التي نجدها في أواخر الكلم ، وضربوا له المثل بالملح كما لاحظنا ذلك عند عبد القاهر الجرجاني كما ضربوا له المثل بالشعير الذي يؤكل ويذم ، فوهّنوا من أمره . والغريب أن كل المعاملات التي يتعاملون بها هي بهذا اللسان ، فيه يتحاورون ويتدارسون ويتناظرون ويسطرون الصكوك والسجلات ، وبه يفسرون القرآن الكريم . فهم يتعاملون مع النحو في الاستثناء والتعريف والتنكير . وفي أبواب الاختصار والتكرار الى غيرها من المسائل التي لولا النحو لاستبهم أمرها ولولاه لما وصلوا الى " علم البيان ، المطلع على نكت القرآن "(3).

---

(1) الزمخشري : المفصل في اللغة ، ص 3ـ4 ، مطبعة التقدم شارع محمد علي مصر 1323هـ .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 4 ، من الجزء الأول ، ادارة الطباعة المنيرية بشارع الكحكيين رقم 1 ، مصر بدون تاريخ .

(3) الزمخشري " المفصل في علم العربية " ص 5 ، مطبعة التقدم ، 1323 هـ .

هي النظرية النحوية التي تربط بين دراسة البنية النحوية للجملة والقيمة التبليغية هي التي جعلتنا نخص الزمخشري دون غيره .

وهنا يحق لنا أن نتساءل هل من حق علم النحو أن يتناول المعاني البيانية للنص اللغوي أم يكتفي بالظواهر النحوية الشكلية ؟ الجواب على هذا السؤال الذي ظل زمنا يجول في خواطر كثيرة من علماء اللسان العربي ، منذ سيبويه الى الزمخشري في شكل محاولات أولية حتى جاء الزمخشري ففسر هذه القضية وبين أن وظيفة النحو لا تقتصر على الجانب الساكن النحوي بل تتناول المقام والمقال ، والحال والبيان . " ولقد ندب بنى ما بالمسلمين من الارب الى معرفة كلام العرب "(1) .

وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا ان وظيفة النحو الأساسية كلام العرب من جميع أوجهه اللفظية والمعنوية .

ولا يفوتني هنا أن أنبه الى أن نزعة المنطق الصوري كانت في هذه الفترة قد طغت مما جعل علماء المنطق يقولون : " ان المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مر المنطقي بالنحو فبالعرض ، وان عثر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ واللفظ أوضع من المعنى "(2) .

وثمة سبب هام جدا وهو أن آفة العلم الصحيح هو عدم التمكن من فهمه . فقيمة الزمخشري ظلت نسيا منسيا ، لأن الأفكار العظيمة لا يفهمها الا العظماء . ومن هنا كانت الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني وصنوه الزمخشري خفية محتشمة لم يتيسر لها الظهور . حتى قيض الله لجامعة الجزائر أن تستحضر الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب ، فأزاح النقاب عن هذا الاتجاه الخطير في محاضرته التي يلقيها على طلبة الدراسات العليا .

---

(1) الزمخشري — " المفصل في علم العربية " ص 5 ، مطبعة التقدم 1323 هـ .
(2) أبو حيان التوحيدي : الامتاع والمؤانسة ، ص 114 — مناظرة بين أبي سعيد النحوي وأبي بشر المنطقي . منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

الفصل الأول : في الدراسات النحوية الحديثة

لماذا ربط الدراسات النحوية المعاصرة بالدراسات النحوية الأصيلة ؟

هذا هو السؤال الذي ألزمنا أنفسنا بالاجابة عنه . وجوابنا أنه لا يمكن ـ لأي دراسة كانت تجهل المعطيات العلمية لعلم اللسان الحديث ـ أن توصف بأنها دراسة علمية . فقد عرفت الدراسات العلمية اللسانية العامة الحديثة تقدما ملموسا في النصف الثاني من القرن العشرين ، خاصة في العالم المتقدم علميا مثلها مثل بقية العلوم الأخرى التي بلغت شأوا بعيد المدى في التكنولوجيا ، وبات من الضروري لدى هذه الأمم الاعتناء بالجانب اللغوي العام . حيث أصبحت هذه الأمم أمة واحدة . فعندما يلقى رئيس من رؤساء الدول العظيمة ذات الوزن السياسي خطبة . تسمعها الدنيا بأسرها مباشرة ، كل قوم بلغتهم الخاصة بفضل الترجمة الفورية التي تطورت مع اللسانيات العامة وقربت الشقة بين أبناء المعمورة كلهم . وكان علم النحو من العلوم الانسانية التي اهتمّ بها علماء الألسن البشرية . فالنحو المقارن كان في الطليعة الأولى للدراسات اللغوية [1] .

وكان من الطبيعي ألّا تشذ الأمة العربية عن هذا الزحف العلمي للدراسات النحوية الحديثة . فكانت أول مشكلة شغلت بال المجامع اللغوية هي " تيسير النحو " . ولئن كان الأوربيون انطلقوا من اللغات القديمة كالسنسكريتية واليونانية والرومانية . فان علماء العرب كان يجب أن ينطلقوا من التراث العربي الزاخر بمفاخره النحوية . بيد أن الأمور لم تجر دائما على ما يقتضيه النظر السليم . بل انطلق بعضهم من مبدأ التأثير والتأثر . فخلبتهم البحوث اللغوية المعاصرة ، ونسوا أنفسهم أنهم ينتمون الى حضارة عربية زاخرة بالدراسات النحوية واللسانية العامة ، فنتج عن هذا البحر ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى : تنزع منزع الغربيين ، ورائدهم الأكبر : فرديناند دي سوسير السويسري ثم خليفته أندري مارتيني الفرنسي . فليس لهذه الطائفة الا الانتماء العربي بالاسم . ولم تتأثر بالأفكار فحسب بل تأثرت حتى في المواضيع المتداولة . فطغت عليها نزعة الاهتمام باللهجات الاقليمية ، وأهملت التراث الحضاري العربي اللغوي . فما يسمى بالرصيد اللغوي الا ضرب غريب من هذه

---

(1) انظر : علم اللغة في القرن العشرين للعالم الفرنسي جورج منى : ص 17 وما بعد ترجمة نجيب غزاوي سنة 1972 ـ دمشق .

النزعة العارمة التي تبنتها الدول العربية ، وخصصت لها أرصدة مالية بالغة الأهمية ، وهي نزعة وافدة على التراث العربي : ظاهرها رحمة ، وهدفها خطير على مصير الأمة العربية الاسلامية الناطقة باللسان العربي المبين ، الذى يربط ماضيها بحاضرها ، لتلتقى في مستقبل لغوى موحد .

وساعد هذه الطائفة الوضع اللغوى الشاذ الذى توجد فيه اللغة العربية التي يحيط بها — في نظرى — خطران :

(1) — الغزو اللغوى الأجنبي كالفرنسية في المغرب العربي ، والانكليزية في مشرقه . هذا الغزو الذى اتخذ أبعادا خطيرة لا في المستوى التكنولوجي والعلوم التقنية فحسب ، بل في مستوى الاستعمال اليومي لمختلف المستويات الشعبية . فهناك تعابير في الجزائر وفي غير الجزائر أصبحت خليطا من العربية واللغات الأجنبية ، يمجها الذوق العربي ، والذوق الأجنبي لأنها شاذة لا هي بالعربية ولا هي باللغات الأجنبية .

٢٨٤٠٩٠

(2) طغيان العامية على كثير من المثقفين بالعربية ، حتى سادت في المجالس الخاصة والعامة ، وفي المحاضرات والأفلام وبعض المقالات . ورفع أصحاب هذه النزعة شعار — العربيات — لا عربية واحدة . بحجة أن هذا التقسيم لم يكن بدعا في العربية ، لأن لغات أخرى سبقتها تشققت الى لغات كثيرة مثل اللغة اللاتينية التي تشققت الى اللغات : الفرنسية والبرتغالية والاسبانية والايطالية وغيرها ، ولو فهم أصحاب هذه الدعوة اللهجات على أنها لغات كما فهمها أبو عمرو بن العلاء لهان الأمر عندما سأله ابن نوفل : " أخبرني مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كلهم ؟ فقال : لا — فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب ، وهم حجة ؟ فقال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات "(1). أما أصحاب هذه النزعة فهم يرمون الى جعل اللهجة لسانا متميزا بخصائصه : الصوتية والافرادية والتركيبية . فالعربية الجزائرية ليست على حد زعمهم هي العربية اليمنية ، فتصبح لدينا : العربية السورية والعربية المصرية والليبية والعراقية حتى تأخذ هذه " العربيات " في النزاع فيما بينها

---

(1) أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى الأندلسي : طبقات النحويين واللغويين ص 39 ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم — مطابع دار المعارف ، 1973 ، مصر .

على أساس مبدأ البقاء للأقوى والأصلح آللمجية المصرية أم الدمشقية ؟ ثم الى الاستقلال والطلاق النهائي .[1]

2 — **الطائفة الثانية :** طائفة المحافظين الذين هم من بقايا العصور المتأخرة ، رفضوا كل تجديد في الدرس النحوي ، وألزموا أنفسهم بمحو قرون الانحطاط . وسدوا باب الاجتهاد وقالوا : كتاب سيبويه لايمكن أن يقرأ لأنه صعب ، وعلم اللسانيات لايقرأ لأنه غريب ودخيل ، فهو يهدد أصالتنا ، وحبسوا أنفسهم في حفظ المتون ، وسردها عن ظهر قلب . وهذه الطائفة خطرها جسيم ، لأنها اتخذت المحافظة على القديم شعارا لها لكن — والحمد لله — بدأت وطأتها تخف ، بعد أن بدأ الطلبة الشبان يمزقون الحواجز التي تحجز عنهم أنواع المعارف الأصيلة والحديثة .

3 — **الطائفة الثالثة :** هي الطائفة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة ، وهي التي نمنحها سمة الأصالة والحداثة . وسنعرض لها في نهاية هذا الفصل .

وقد رأينا الاقتصار على التعريف الموجز بثلاث نظريات حديثة غير عربية هي :

أ — النظرية الوظيفية عند مارتيني

ب — النظرية التحويلية التوليدية عند تشومسكي

جـ — نظرية التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب المقام عند ماتيزيوس .

أ — **النظرية النحوية الوظيفية عند مارتيني :** من العلماء اللغويين الوظيفيين الذين أسسوا مذهبا لسانيا وظيفيا الأستاذ العالم باللسانيات أندري مارتيني A. Martiné المولود سنة 1908 وهو ينتمي الى المدرسة التي أسسها العالم السويسري فرديناند دي سوسير ، الا انه أثبت وجوده ، فلا تكاد تذكر المدرسة الوظيفية الا ويذكر معها الأستاذ مارتيني وهذه بعض الأسس التي يعتمد مذهبه عليها .

---

(1) انظر رأي المستشرق الألماني الدكتور غرتسفيلد بتاريخ 24 مارس 1980 التي ألقاها بكلية الآداب بجامعة دمشق "ازدواج اللغة العربية من وجهة نظر عالم الماني للغات" . وقدمها الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب في المعرفة العدد المزدوج 222/23/ 1980 تحت عنوان "ازدواج اللغة العربية وكيفية الخروج منها" .

(1) وظيفة اللغة : Fontion de langage
(2) التقطيع المزدوج : Double articulation
(2) الاقتصاد اللغوى : Economie de langage
(4) المدونة : Corpus

هذه أهم الأسس التي ينطلق منها مارتيني وكل عنصر من هذه العناصر يؤدى الى جزئيات هامة جدا في بناء النظرية المتكاملة . وكل عنصر من هذه العناصر يؤدى الى العنصر الموالي له .

(1) — وظيفة اللغة :

الوظيفة الأساسية للغة — أى لغة كانت — هي التواصل بين أبناء الأمة الواحدة بها يتخاطبون ويفكرون . وليست اللغة لديه آلة ناسخة تنقل الأشياء كما هي ، ولكنها على شكل يمثل مثلا حمتة تربطهما علاقات متواضع عليها لدى قوم من الأقوام . حسب تنسيق يتم في متواليات نحوية ، يحكمهما نظام مصطلح عليه يقول مارتيني في هذا الصدد : " اللسان هو أداة تبليغ يتم وفقها تحليل التجربة البشرية بكيفية مختلفة — في كل مجموعة — الى وحدات ذات محتوى دلائلي ومركب صوتي . هذا المركب الصوتي يقطع بدوره الى وحدات مميزة ومتوالية هي الأصوات التي توجد بعدد محدود في كل لسان ، والتي تختلف طبيعتها وعلاقاتها المتبادلة في ما بينها من لسان لآخر "(1) .

(2) — التقطيع المزدوج :

وهذه البنية التركيبية ينتهي تحليلها الى وحدات ذات مضمون تسمى عند مارتيني Monèmes تدل على معنى مستقل ، وهو المستوى الأول في التحليل . وهذه المونيمات تحلل الى عناصر غير دالة في حد ذاتها وهي الأصوات اللغوية Phonèmes ولكنها مميزة بصفاتها الذاتية وهويتها الخاصة داخل الكلمة بمقابلتها للعناصر الأخرى المضادة لها . اذن فمبدأ التقابل والتخالف شيء ضرورى للتمايز بين الأصوات اللغوية حتى تتمايز معاني الكلم . وهذه الفونيمات محصورة في كل لغة . ففي

---

(1) أيدرى مارتيني — Elementsde linguistique générale, P.20 Paris, 1974 — Librairie, Armand Colin.
ترجمة الدكتور الزبير سعدى .

اللغة الفرنسية هي عبارة عن ستة وعشرين حرفا (أي صوتا لغويا) ، وتتعاضد هذه العناصر الأولية والثانوية فيما بينها لتكون ما يسمى بالتراكيب النحوية المفضية الى الافادة في التخاطب بين الناس . وعلى هذا فأقل مستوى لتحقيق الكلام أن يجرى بين شخصين : متكلم ومخاطب ، حتى يستكمل الخطاب دورته . ومن هنا نصل الى المبدأ الثالث :

(3) ـ الاقتصاد اللغوى :

ان هذا المصطلح المارتيني ألف فيه كتابا تحت هذا العنوان : (Economie des changements Phonétiques) يعتبر من أهم المبادئ التي يعتمدها مارتيني ، ويعنى به أن المتكلم عندما يريد أن يبلغ المخاطب نبأ يلجأ الى أيسر الطرق وأقربها . فيعتمد الاختصار والحذف والاستبدال . والمخاطب نفسه يريد أن يصل الى الفائدة بأدنى كلفة . فيبغي الوضوح في الكلام من الناحية الصوتية والتبليغية حتى لايجهد نفسه ، ومن هنا كان مبدأ الاستبدال أساسيا عند مارتيني . وقد اهتم بالمحور التصريفي العمودى كثيرا ، مثلا : قرأ الطالب الرسالة يمكن استبدال قرأ بعدد من الأفعال التي تحدد المقصود ، فتصير هكذا :

قبر أ الطالب الرسالة
كتب الطالب الرسالة
فهم الطالب الرسالة
ناقش الطالب الرسالة .

وهي فكرة هامة خاصة في التعليم . لكنها تخضع لمقتضيات خواص اللغات ، فلكل لغة نظامها الخاص في الأصوات والمفردات والتراكيب ، فلو أخذنا مثلا ، جملة (طلع البدر) نجدها تتكون من عنصرين : المسند والمسند اليه أو الفعل والفاعل وتسمى جملة فعلية (Phrase Verbale) لكن اذا أخذنا في تغيير الوحدات الأساسية للجملة ، وغيرنا بناءها التركيبي بالتقديم والتأخير وقلنا : (البدر طلع) . ففي النظرية المارتينية يحتفظ البدر بالمسند اليه ونحن معه في هذا لكنه لا يسمى فاعلا عند

---

(1) العنوان الكامل :
- A. Martiner :
Economie des changements phonétiques, traité de phonologie Dichronique- (Berne,A. Franck, 1955.

علماء العرب بل مبتدأ . أما عند مارتيني فهو فاعل معنوى أيضا ومنطقي . وهذا سليم من الناحية المعنوية المنطقية لكنه غير صحيح من الناحية اللغوية الخاصة بالنظام العربي للجمل . فالجملة في هذه الحالة هي جملة تبدأ باسم (Phrase nominale) . لأن نظام اللغات ليس هو النظام المنطقي وقد تنبه الى هذا علماء النحو العربي قديما بله التابعين من المحدثين . فهذا أبو سعيد السيرافي في مناظرة بينه وبين أبي بشر بن متى الذى أعجب بالمنطق اليوناني يقول :

" اذا كان المنطق وضعه رجل من يونان على لغة أهلها واصطلاحهم عليها ، وما يتعارفونه بها من رسومهم وصفاتها . فمن أين يلزم الترك والهند والفرس والعرب أن ينظروا فيه ، ويتخذوه قاضيا وحكما لهم وعليهم . ما شهد لهم به قبلوه . وما أنكره رفضوه " .

وهذا جوابنا لمارتيني وأنصاره . فنقول له : لقد كنت مصيبا فيما ذهبت اليه في اللغة الفرنسية وأخواتها ذات النظم المتكافئة . ولكن أشياعك سقطوا في فخ نظريتك اللغوية ، وأرادوا تطبيقها على الكلام العربي فنقول لهم كلا ! لقد جانبتم الصواب ، وما قدمتم شيئا للغة العرب ، وانما أنتم تحاولون قسرها على لباس غير لباسها ، ونظام غير نظامها .

ان فكرة عالمية الأفكار وخاصية اللغات فكرة أكدتها اللسانيات العامة الحديثة ، وكذا في القديم يعجبني أن نعود الى أبي سعيد السيرافي في هذا الصدد لأنه خير شاهد على ذلك حيث يقول لمن يتمسك بصحة المنطق ، وأن المعاني تدرك به ، وأن الأحكام النحوية لايحتاجها المنطقي في حين أن النحوى يحتاج الى المنطق يقول أبو حيان التوحيدى على لسان أبي سعيد السيرافي :

" وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها بحدود صفاتها ، في أسمائها وأفعالها وحروفها وتأليفها وتقديمها وتأخيرها ، واستعارتها وتحقيقها . وتشديدها وتخفيفها ، وسعتها وضيقها ، ونظمها ونثرها ، وسجعها

---

(1) أبو حيان التوحيدى : الامتاع والمؤانسة ص 110 (مناظرة بين أبي سعيد السيرافي النحوى وبشر بن متى المنطقى .

ووزنها ، وسبلها ، وغير ذلك مما يطول ذكره . وما أظن أحدا يدفع هذا الكلام أو يشك في صوابه . مما يرجع الى مسكة من عقل أو نصيب من انصاف ، فمن أين يجب أن نثق بشيء ترجم لك على هذا الوصف ؟ بل أنت الى تعرف اللغة العربية أحوج منك الى تعرف المعاني اليونانية ، على أن المعاني لا تكون يونانية ولا هندية كما أن اللغات تكون فارسية وعربية وتركية ، ومع هذا فانك تزعم أن المعاني حاصلة بالعقل والفحص والفكر . فلم يبق الا أحكام اللغة . فلم تزري على العربية وأنت تشرح كتب أرسطوطاليس بها مع جهلك بحقيقتها ؟ . ." (1)

لا نجد نظرية علمية أصح من هذه النظرية نقدمها لهؤلاء الذين يتكلمون عن العربية ، ويفسرون خصائصها بمقاييس مترجمة من لغات أخرى . فقد بان أن مقاييس لغة ما لا تصلح للغة أخرى ، ومارتيني نفسه يعترف بذلك ولكن بعض أتباعه يتعسف في تطبيق أحكام لسان قوم ما على اللسان العربي .

(4) — المدونة . Corpus

ان الانطلاق من المدونة مبدأ أساسي عند الوظيفيين عامة ، ولا يشذ الاستاذ أندري مارتيني عن هذا المبدأ ، فأي دراسة لابد أن تنطلق من مدونة ، تضم أكبر العينات المنطوقة والمستقراة حسب تحريات شديدة للوصول الى الغرض المنشود ألا وهو الاحصاء والتصنيف والتوزيع وهي تخضع لمستويات ثلاث :

المستوى الصوتي Phonèmes
المستوى الافرادي Monèmes
المستوى التركيبي النحوي Syntaxe

من مبدأ ضرورة المدونة ينطلق مارتيني في دراسة اللهجات وقد بلغ شأوا عظيما في هذا الميدان مما جعل جورج مونان يقول عنه "فقد أخضع 409 شخص لمجموعة 200 سؤال مكتوب . وذلك بعد اجراء فحص دقيق وفريد من نوعه بالنسبة للغة الفرنسية (ما أجمل هذا التقييد !) بالاضافة الى تحليل

---

(1) أبو حيان التوحيدي : الامتاع والمؤانسة ص : 115 — 116 .

قائم على التمييز لخصائص اللغة الفرنسية (في ذلك التاريخ) في وسط فرنسا ، وكذلك لمختلف الفروق التي يمكن كشفها بالنسبة لنماذج من السكان المصنفين حسب المناطق الجغرافية والأصل الاجتماعي والمهني آخذا بعين الاعتبار لكل شخص (هويته) . . . وكذلك مناطق سكنه حتى نهاية دراسته للغة الفرنسية ."

أن التحريات التي ينطلق منها مارتيني في المدونة دقيقة ، وبحسب تحقيقها فهي تراعي كل الخصائص اللغوية والزمانية ، والوسط البشوي والاجتماعي ، والأصل الحضاري الذي ينتمي اليه الشخص ، والطريقة التربوية التي درس بها تلك اللغة المستقراة . وتراعي حتى الوسط العمالي والمهني الذي يتعامل معه " المورد " موضوع الدراسة .

هذه الشروط التي ينطلق منها مارتيني علمية ، ولكن بعض أصحابه أساء فهم هذه المدونة ، واكتفى بالوصف وأهمل الخصائص . فمن أراد أن يدرس اللهجات العربية فعليه مراعاة خصائص اللغة العربية في الاشتقاق والتصريف والتركيب والتوليد والتعريب . فللعربية مميزاتها الثابتة هي التي نجدها كعناوين لكتب التراث " الخصائص " لابن جني و " أسرار البلاغة " لعبد القاهر الجرجاني "وسر الفصاحة " للخفاجي . فعندما نعود الى هذه الكتب نجدها تستعرض خصائص اللغة العربية : أصواتها وصرفها ونحوها . وفي هذه الكتب يتعرض أصحابها الى اللهجات المختلفة المساة قديما " باللغات " كلغة تميم ولغة الحجاز وهذيل وطي الى آخرها .

هذه الأسرار — الخصائص — هي التي ينبغي كشفها بعيدة عن الدراسات اللهجية (2) (Les Dialectes ، المبتورة عن أصلها . وذلك لأن لهجاتنا الحالية

---

(1) جورج مونان : علم اللغة في القرن العشرين ، ص 159 — 160 .

(2) ظهرت دراسات ميدانية لبعض اللهجات الجزائرية اذكر منها :

(أ) الحاج صدوق : اللهجات العربية والفرنسية : اللسانيات الجزائرية . كلية الآداب جامعة الجزائر 1955

Dialectes Arabes et Françaises linguistique d'Algerie.

(ب) مارسي : لهجة جيجل — الشمال القسنطيني

- Marçais " Le parler de Djedjello), Paris, 1956.

أصابها ما أصابها من الفساد ، بسبب تأثير الألسنة التي خالطتها وابتعدت كثيرا عن اللغة الأم .

(2) نظرية النحو التحويلي التوليدي عند تشومسكي :

Le Grammaire générative et transformationnelle.

هذه النظرية جاءت كرد فعل على المذهب البنوي الذي يكتفي بوصف العناصر المكونة للجملة ، وحصرها ثم توزيعها ، ويهمل عملية التكلم نفسها ، وفهمها لدى المخاطب . ويرى هذا المذهب ان الكلام عبارة عن : اثارة واستجابة فقط مكتفيا بهذا السلوك الظاهرى للكلام ، ناسيا البنية العميقة التي هي اللب الخفي للقشرة الظاهرة للغة .

ومؤسس نظرية النحو التوليدى التحويلي هو الأستاذ نورم تشومسكي المولود سنة 1928 بالولايات المتحدة الامريكية . وقد طرح نظريته هذه لأول مرة في كتابه " التراكيب النحوية " (Syntactic sructures عام 1957 . ثم جاء كتابه الثاني الذى ظهر سنة 1965 ، بعنوان " جوانب من نظرية النحو " Aspects of the Théory of Syntax : مطورا هذه النظرية في أحسن ما يكون . وقد اعتمد الأسس التالية :

(1)	الجملة أساس اللغة	- La Phrase et la base de langue.
(2)	الملكة والتأدية	- Compétence et performance.
(3)	البنية الظاهرة والعميقة	- La structure superficielle et profonde.
(4)	القدرة على خلق الكلام .	- La Créativité du langage.

(1) الجملة أساس اللغة

ينطلق تشومسكي في نظريته هذه من الجملة التي هي النواة الأساسية للنحو . فلئن كانت الدراسة اللسانية التي يطلق عليها اسم الدراسة العلمية تنطلق من " الصوت اللغوى " الفونيم ، ثم الكلمة Morphéme ثم التركيب أو النحو Syntaxe . فان تشومسكي يرى أن المكون النحوى هو الأساس الذى ينبغي أن تدرس منه اللغة . أما المكونان الآخران : المكون الصوتي ، والمكون الدلالي ، فانهما يجيئان بعد المكون النحوى . لأنه وحده الذى يولد عددا من الجمل غير المتناهية ، بفضل التحولات التي تطرأ على البنية السطحية الصوتية .(1)

(1) انظر نيكولا روى في كتابه : ص 93 وما بعدها :
- Nicolas Ruwet.
Introduction à la grammaire générative , Paris 1968, Librairie Plon.

أن الغلو في الدراسة الصوتية (الفونتيك) والافرادية عند كل من مارتيني وبلومفيد وغيرهما من الوظيفيين . هو الذى جعل تشومسكي يقلل من شأنهما بالنسبة للنحو، بل تسرب الى فهم بعض الدارسين أن اللسانيات هي علم الأصوات فقط "[1]. وعلى هذا الأساس، فالتركيب عند تشومسكي هو القلب النابض الموكول اليه بعث الكلام "فهو الذى يولد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللا متناهي في لغة معينة "[2].

(2) الملكة والتأدية :

طور تشومسكي مبدأ الملكة والتأدية تطويرا علميا، وأصبح مصطلحا خاصا بتشومسكي، ومن قبله فرق سوسير بين اللغة Langue والكلام Parole. بيد أن تشومسكي أعطى عمقا أكثر لمفهوم الملكة . وفي اعتباره أن الانسان هو المخلوق الوحيد الذى ميّزه اللّه بالقدرة على الكلام . وان هذه الملكة Competence أو الكفاية اللغوية هي قدرة مشتركة بين جميع أبناء البشرية، وهي غريزية ، بمعنى أن الطفل يولد وهو مهيأ لأن يتعلم أى لغة كانت في ظروف اقليمية معينة . وانه يستطيع بهذه الكفاءة اللغوية أن يفهم ما يقال له بتلك اللغة . ويرد عليها بالمثل سواء سمع هذه الجمل أو لم يسمعها ، وانه لا يوجد أى فرق بين فرد وآخر، في امتلاك اللغة : الذكي والغبي ، المحفز وغير المحفز . انما التفاوت في كيفية الأداء Performance . فكلنا نعرف اللغة العربية . ولكن نتباين في طرق تأديتها ، فمنا البليغ الذى يحسن طرق الأداء ، ومنا العيي الذى لا يحسن الأداء . وان كان لا يشذ عنا في الكفاية اللغوية . يريد أن يقول : أن الطفل يولد وليس عبارة عن صفحة بيضاء " بل يولد مزودا بمخطط يستخدمه لاكتساب اللغة "[3]

(3) البنية الظاهرة والبنية العميقة :

يذهب تشومسكي الى القول بأن البنية السطحية التي يسمعها المخاطب . لا تعطينا دلالة واضحة لما نريد أن نصل اليه . ولذلك اهتم بالبنية العميقة يعدل

---

(1) انظر كتابي الدكتور : بشر كمال محمد :[1] دراسات في علم اللغة .[2] وعلم اللغة العام تجدهما أنهما لا يتجاوزان علم الأصوات .

(2) جون سيرل : تشومسكي والثورة اللغوية ص 123، مقال في مجلة الفكر العربي العدد 18، سنة 1979 .

(3) جون سيرل : تشومسكي والثورة اللغوية ، ص 123 . وانظر أيضا
- N. Ruwet : La Grammaire générative, P18.

البنية الظاهرة . والسبب في ذلك أنه كثيرا ما يحصل الالتباس في المعنى المراد . لذا تقدّر أن تكون هناك بنية عميقة أو بنيتان عميقتان أو أكثر للجملة الواحدة _ والعكس صحيح _ بحيث يمكن أن يكون لجملتين تركيب واحد عميق ، وتركيبان سطحيان ، اذا اختلفا في التحويلات النحوية فقط ، تفسر لنا الغرض المنشود . فجملة : " أهوى كثيرا صورة بوف (1)

" J'aime beaucoup le portrait de Buffet ...

أن هذه الجملة يتولد عنها ثلاث بنيات عميقات بفضل التحويل الذي يحدثه المكون النحوي القواعدي وهي كالتالي :

1- J'aime beaucoup le portrait qu'a peint Buffet.
2- J'aime beaucoup le portrait qui présente Buffet.
3- J'aime beaucoup le portrait que posséde Buffet.

ويمكن وضعها بالعربية على الصورة التالية :

(1) أهوى كثيرا الصورة التي رسمها بوف
(2) أهوى كثيرا الصورة التي عرضها بوف
(3) أهوى كثيرا الصورة التي يملكها بوف .

وبفضل هذه التحويلات أتوصل الى الغرض الذي يحدده المقام ، فتتبين المقصود من الأرقام الثلاثة (1 ، 2 ، 3) . ولم يكتف تشومسكي بهذا التحويل بل ابتدع اعادة كتابة الجملة ، وتقسيمها الى مركب اسمي (Syntagme nominal) ويرمز اليه (S.N) ومركب فعلي (Syntagme verbal) ويرمز اليه (S.V) وبذلك يفترض بنى عميقة بطريقة جبرية ، ونحصل بذلك على ثلاث شجيرات . فالجملة تعاد كتابتها :

ج ← جملة

(1) ج ← م ف + م س
(2) م ف ← ف س
(3) م س ← تعر + س
(4) ف س ← ف + س .

---

(1) - Voir : Christian Nique : Initiation Méthodique à la grammaire générative P. 69 .- Librairie Armand Colin 3° ed. , Paris 1978.

الى أن تنتهي اعادة الكتابة . ثم ترسم في شكل شجرة لكل جملة .(1)

ومن هذه العملية عرفت الدراسات النحوية التوليدية التحويلية البنية العميقة وصيغت هذه التفاسير للجملة الواحدة في أشكال رياضية هندسية . قال تشومسكي عنها ، انها تؤدى حسابات للجمل المتوقعة . وغالى غلوا كبيرا في حصر الدلالة في البنية العميقة . بيد أن مقال " تشومسكي والثورة اللغوية لجون سيرل ، ذيل هذا المقال بالقول : " بأن تشومسكي أخذ يتراجع عنها ويؤكد أن البنية السطحية يمكن أن تلعب دورا مقررا في التأويل الدلالي في حين ينحصر اسهام البنية العميقة في تعيين المعنى بتمثيل ما يسمى بالعلاقات المدارية ".(2)

(4) القدرة على خلق الكلام - La Créativité du Langage.

كلام كثير قيل عن ابداع الكلام وخلقه ، فالطفل يولد وهو لا يملك لغة ، لكنه يملك قدرة الابداع ، لأنه ما يلبث أن يتكلم بلغة ، هي لغة محيطه . فيفهم ما يقال له ، ويعبر عما يريد أن يقول هذه الظاهرة جعلت كثيرا من المربين يقولون : أن الطفل يخضع لمبدأي الحكاية والتقليد . بيد أن تشومسكي يرى أن اللغة خلق وابداع ، وليست حكاية وترديدا ، لأن الانسان مستحيل أن يسمع كل الكلام حتى يحكيه ويعيده . بل يذهب الى أكثر من ذلك للدلالة على أن اللغة ليست حكاية بدليل ان الأصوات اللغوية محدودة والمفردات متناهية ، لكن الجمل غير متناهية ، ولو كان الكلام حكاية لكان محدودا أيضا(3) لكن هذا التوليد الميكانيكي الذى يخلقه المتكلم دون ما شعور منه متجدد ومستمر . تلك هي علاقة الخلق والابداع .

هذه هي أهم المثل التي اعتمدها تشومسكي في نظريته التي سادت منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، وأحدثت زعزعة في بنيان الوظيفية الاوربية ، وأصبحت تنازعها السيادة اللسانية .

---

(1) توضيح : لماذا تعاد كتابة الجمل بالرموز ؟ تعاد كتابة الجمل بالرموز ليسهل استعمالها في الحاسب الالكتروني (الكومبيوتر) لنعرف عدد الجمل بطريق رياضي مضبوط وسريع .

(2) جون سيرل : تشومسكي والثورة اللغوية ، ص 123 ، الفكر العربي العدد 8 .

(3) كريستيان نيك . Inatiation Methodique.P.14

(3) نظرية التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع الكلام ومحمولة حسب المقام عند ماتيزيوس..

قبل استعراض الأسس العامة التي قامت عليها هذه النظرية ، يحسن بنا أن نوضح الفرق بينها وبين المدرسة الوظيفية المارتينية الآنفة الذكر ، لأنها تلتقي معها في جزء من العنوان ، فالمدرسة المارتينية تهتم بوظيفة الكلمة المعنوية أو المعجمية ضمن الجملة ، وتهتم بالفونيم داخل الكلمة وهو ما يعبر عنه بالتقابل والتعارض ، ولمزيد من التوضيح نورد المثال التالي :

كتب التلميذ الدرس
فهم التلميذ الدرس.

ان هاتين الجملتين مختلفتا المضمون بسبب الكلمة الأولى ، فكتب تعارض فهم ، اما العناصر الأخرى فمتماثلة ، فدور الكلمة داخل الجملة هو الذى يحدد المعاني ، اما عند ماتيزيوس وأنصاره ، فهم لاينظرون الى معنى الكلمة ووظيفتهما مجردة من السياق العام الذى وردت فيه ، فالجانب النحوى وحده غير كاف ، لهذا يهتمون بالسياق والمقام الذى قيلت فيه الجملة ، لذا يمكن تسميتها بالمدرسة البنوية — الوظيفية — أى التي تهتم بالبنية اللغوية والوظيفة الاخبارية ، تقوم هذه المدرسة على المبادىء التالية :

(1) الدعوة الى تحرير الجملة من الجانب الشكلي المنطقي وحده .
(2) بيان دور السياق والمقام في توجيه المعاني وتحديدهما .
(3) أصل اللغة أنها نظام يستخدم وسيلة للاتصال .

ونحاول بسط هذه الدعائم مبتدئين بالمبدأ الأخير ، الذى هو أساس اللغة أنها نظام يستخدم وسيلة للاتصال .

(1) ان الغاية من اللغة هي التبليغ وافهام الناس بعضهم بعضا " وتشترك بالتحديد القسم الأساسي من الاحتياط العام لوسائل الاتصال "[1] فهي تستخدم بطريق مقصود أوغير مقصود للتبليغ ، وتغدو الجملة هي الكلام المستعمل في عملية الاتصال لقضاء المآرب الاجتماعية " وعليه فان الجملة تعرف استنادا الى خاصة بنيوية — قواعدية يتمتع بها كل كلام تام يمكن السكوت عليه " .

---

(1) الدكتور : جعفر دك الباب ، " المفصل في شرح دلائل الاعجاز " ص . 117 .

وهذا المبدأ عام لا يختلف اللغويون فيه باستثناء تشومسكي الذي يرى "أن اللغة نظام صوري مستقل يستخدم عرضا الى هذا الحد أو ذاك بهدف الاتصال "(1).

(2) لقد دعا ماتيزيوس الى تحرير دراسة الجملة من الجانب الشكلي ، والاكتفاء به وحده . لأن البناء اللغوي يباين البناء المنطقي . فالبناء اللغوي تتحكم فيه الخصائص الأساسية للغة ما من اللغات . بينما الثاني يكون مستنبطا — عادة — من خصائص لغة معينة . لا يمكن أن تخضع لقوانينهما النحوية جميع اللغات . لأن اللغات تتمايز فيما بينها بالخصوصيات الذاتية ، فلكل لغة نظامها الصوتي والافرادي والتركيبي الخاص .

هذا الاتجاه الذى دعا اليه ماتيزيوس . يفرق بين الجانب الشكلي الذى يمثله " المسند والمسند اليه وتوابعهما " . ويرى أن دراسة هذا الجانب تتم في المستوى النحوى القواعدى . أما الجانب الاخبارى التبليغي ، فانه يدرس في السياق العام الذى وردت فيه الجملة بالفعل . ويلاحظ فيه مراعاة مقتضى الحال أو المقام والحالة النفسية وكل الظروف المصاحبة لعملية التبليغ . وهنا تبرز عملية التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب المقام .

(3) ماذا يقصد بالتقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب المقام :

يقول الدكتور جعفر دك الباب معرفا بنظرية ماتيزيوس : " ولدى التقسيم الوظيفي للجملة يتوجب أن نميز قبل كل شيء ، نقطة ابتداء أو أساس الكلام ، أى ما يكون في الموقف الراهن " معلوما " أو على أبعد حد " باديا للعيان " وينطلق منه المتكلم ، كما يتوجب أيضا أن نميز نواة الكلام أى ما يحدث به المتكلم عن نقطة الابتداء أو بخصوصها ، فالجملة الواحدة من حيث البنية الشكلية يمكن أن ترتبط بأشكال شتى بموقف موحد وسياق كلامي . وهكذا وتبعا لاختلاف المواقف والسياقات الكلامية ، المتعددة . فان التقسيم الوظيفي للجملة يمكن أن يكون متنوعا ، وكثيرا ما يعبر عن الاختلاف في معنى الجملة الواحدة بتغيير ترتيب الكلمات في الجملة ، وبالتالي تغيير أساس ونواة الكلام . أن الترتيب العادي للكلمات في

---

(1) جون سيرل : تشومسكي والثورة اللغوية ، الفكر العربي ، العدد 3 ، ص 139 .

الجملة الاخبارية ينطلق من ذكر أساس الكلام (أي الشيء الذي يكون معلوما) ويتبعه نحو نواة الكلام ، ويمكن أن يسمى مثل هذا الترتيب لتسلسل الكلمات ترتيبا موضوعيا . ولكن حين تبرز ضرورة للتعبير قواعديا عن الانفعال وعن موقف المتكلم من موضوع الحديث يظهر ترتيب لتسلسل الكلمات شخصي ، فيبدأ المتكلم في هذه الحالة بذكر نواة الكلام ، ثم يضيف بعدها أساس الكلام . أن مثل هذا الترتيب الشخصي لتسلسل الكلمات طبيعي في الجمل الاستفهامية والطلبية والتعجبية "(1).

نستخلص من هذا المقطع قضايا نحوية هامة في مقدمتها أن التقسيم الوظيفي للجملة عند ماتيزيوس يختلف عن التقطيع المزدوج للجملة عند مارتينيي الذي يهتم بالجانب الشكلي ، ويهمل الجانب الاخباري الذي يحدده المقام ، وسياق الكلام الذي ورد فيه .

كما تساعدنا هذه النظرية على فهم نماذج الجملة العربية ، جملة المبتدأ والخبر ، وجملة الفعل والفاعل .

وطبيعة الجملة العربية لا تخرج عن ضربين من الجمل كماسنرى فيما بعد . هي جملة المبتدأ والخبر . وجملة الفعل والفاعل . وقد تنبه الى هذا بعض المستشرقين ، فقد نقل لنا الدكتور جعفر دك الباب على لسان المستشرق م. برافمان رأيه عندما تطرق في كتابه : "(دراسات في النحو العربي والعام) الى طبيعة الجملة الفعلية بالمفهوم العربي . أي الجملة التي تبتدىء بفعل (ضرب زيد) يؤكد أن المسند اليه والمسند (والمفعول به في حال كون الفعل متعديا) يؤلفان وحدة متحدة بعكس الحال في الجملة الاسمية حيث يتميز المسند اليه والمسند كوحدتين مستقلتين عن بعضهما . ويضيف برافمان أنه بهذا المعنى فقط يمكن فهم النظرية العربية التي ترى أن الفعل في الجمل الفعلية يعمل في المسند اليه (الفاعل) كما يعمل في المفعول به ، فالفعل يعتبر (عاملا) اما المسند اليه (الفاعل والمفعول به) فيعتبران تكملة للأساس الضروري للجملة الفعلية أي للفعل الذي يعبر عن الحدث "(2).

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص 117 .
(2) نفس المرجع ، ص 21 .

ان التقسيم الوظيفي للجملة حسب المقام الى موضوع الكلام ومحموله هي نظرية حديثة ، وتنسب هذه النظرية الى مدرسة براغ كما يذهب الى ذلك الدكتور جعفر دك الباب في كتابه الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ومؤسسها هو العالم ف . ماتيزيوس وقد ترجم لنا الدكتور رأيه بقوله :

" يقول ماتيزيوس في مقاله " حول ما يسمى بالتقسيم الوظيفي للجملة " ان هذا التقسيم يوضح كيفية ربط الجملة بالموقف الكلامي الذى تنشأ الجملة على أساسه . والعنصران الأساسيان للتقسيم الوظيفي للجملة هي : نقطة ابتداء أو (أساس) الكلام وهو ما يعتبر في الموقف الكلامي الراهن معلوما أو على أبعد حد يمكن أن يفهم بسهولة ، وهي أيضا ما ينطلق منه المتكلم وثانيا نواة الكلام أى ما يخبر به المتكلم عن نقطة ابتداء الكلام "(1). وعقب الأستاذ دك الباب على ذلك قائلا ما معناه :

واضح من كلام هذا العالم أن ليست كل الجمل تقبل التقسيم الوظيفي حسب المقام الى موضوع الكلام ومحموله . لكن اذا توافر شرطان خضعت الجملة للتقسيم الوظيفي المشار اليه ، فالشرط الأول أن تكون نقطة الابتداء أو أساس الكلام معلومة ، لدى السامع . والشرط الثاني أن تكون نواة الكلام مجهولة لدى السامع وبها يقع الإخبار .

نجد في شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى ما يشبه هذا الكلام فيقول : " والصحيح ان الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه أولا لثان كان خبرا عنه . والأولية معنى قائم به يكسبه قوة اذا كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره "(2). وقال : أعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة وأصل الخبر أن يكون نكرة . وذلك لأن الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر "(3).

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب ، الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص 113 .
(2) ابن يعيش ، شرح مفصل الزمخشرى ، ص 85 ، ج 1 .
(3)

هذان العنصران اللذان تحدث عنهما ابن يعيش (المبتدأ والخبر) هما موضوع الكلام ومحموله حسب المقام عند ماتيزيوس .

" الموضوع هو ذلك الجزء من الجملة الذى يعبر عن معلوم بالنسبة للسامع ويكون ما ينطلق منه المتكلم .

والمحمول هو ذلك الجزء من الجملة الذى يتم لدى الاخبار به عن الموضوع التعبير عن شيء جديد بالنسبة للسامع "(1).

يتبين لنا من استعراض هذه الآراء أن جملة (زيد قام) تقبل التقسيم الوظيفي حسب المقام ، لأنها مكونة من عنصرين يمكن الفصل فيها بين الموضوع والمحمول لذا سمى الزمخشرى هذا الاسم مبتدأ ورفض تسميته فاعلا وأعرض عن المعنى المنطقي الى الدلالة التبليغية الاخبارية بدلالة التحليل الاخبارى الوظيفي للجملة ، أما جملة (قام زيد) فانها جملة لا تقبل التقسيم الوظيفي حسب المقام ، لأنها لا يميز فيها عنصران منفصلان — يعني الموضوع والمحمول — عن بعضهما بعضا " لأن الذات تدخل في الصيغة الأصلية للفعل في العربية . ولذا فان الفاعل الذى يلي الفعل في اللفظ هو جزء من الفعل ولا ينفصل من الناحية البنوية "(2).

ان هذا الالحاح على خاصية الجملة العربية كانت نتيجة التباسات وقعت في فهم الخصائص اللغوية للجملة العربية . ولم يقتصر هذا اللبس في أذهان المبتدئين فقط بل تجاوزهم الى علماء أجلاء لهم مكانتهم العلمية فهاهو الدكتور مهدى المخزومي يقول في كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه ". ما يلي :

" ان جملة طلع البدر . والبدر طلع جملة فعلية . أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح . وليس لنا فيها خلاف مع القدماء . وأما الجملة الثانية فما سمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا . لأنه لم يطرأ عليها جديد الا تقديم المسند اليه . وتقديم المسند اليه لا يغير من طبيعة الجملة لأنه انما قدم للاهتمام به "(2).

---

(1) الدكتور مهدى المخزومي : في النحو العربي ، ص 42 ، منشورات المكتبة العربية بيروت 1964 .

(2) الدكتور جعفر دك الباب : الموجز ، ص : 119 .

والغريب في أمر هذا العالم أن الجملة الفعلية والاسمية التي يستعملها غير واردة تماما عند علماء النحو العربي الاوائل . فسيبويه يسميها جملة المسند والمسند اليه ، والمبني والمبنى عليه ويؤيد ذلك بالأمثلة . واما اصطلاحا الجملة الاسمية والفعلية ، فظهرا في القرون المتأخرة .

النظرية اللغوية العربية الأصيلة المعاصرة .

عرفنا أن الحركة اللغوية العلمية الحديثة ، أدركت النضوج في النصف الثاني من القرن العشرين ، وأصبح علم اللغة لا مناص منه لكل الدارسين ، سواء في العلوم الاجتماعية ، كعلم النفس اللغوى ، وعلم الاجتماع اللغوى أوعلم الاعلام الآلي ، والعلم المرضي الذى يعالج أمراض الكلام كالحبسة والتأخر اللغوى . وغزا علم اللغة الحديث كل الميادين . وعرف الناس منافع اللغة وأنها المنحة الكبرى الذى وهبها الله للانسان دون سائر الحيوانات .

لم يقف علماء العربية موقفا حياديا من هذا التيار الجارف . وظهرت المحاولات الأولى في تأسيس المجامع اللغوية كالمجمع العلمي بدمشق سنة 1918م[1] والمجمع اللغوى بمصر 1934م[2] . وغيرهما من المجامع اللغوية التي تتابعت في العراق والأردن وأخيرا (المجمع اللغوى الجزائرى) سنة 1985 . وقد قدمت هذه المجامع أعمالا للغة العربية تشكر عليها خاصة المجمع القاهرى والدمشقي . بيد أن هذه المحاولات كانت تنقصها النظرة اللسانية الحديثة . وكنا قد أرجأ الحديث عن الحركة اللغوية العربية الأصيلة الحديثة الى ما بعد استعراض بعض النظريات اللسانية العامة الحديثة .

وآن الأوان أن تقوم هذه الحركة الشابة التي أنشأها شبان تزودوا بالثقافة اللغوية العربية من منابعها الأصيلة ، وتشبعوا بالثقافة اللسانية المعاصرة ، فجمعوا بين الحسنيين ، ونذروا أنفسهم خدمة لهذه اللغة — العربية — وثاروا على الشيوخ الجامدين ، وصدوا هجمات المتمردين عن الأصالة العربية . هؤلاء الشبان برزت حركتهم في الثلث الأخير من القرن العشرين . وأحد ممثلي هذا الاتجاه هو الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب الذى يقول :

(1) الأستاذ عبدالقادر المغربي ، مجامعنا اللغوية وأوضاعها ، بحث في مجلة مجمع اللغة العربية ، بالقاهرة ، ص 123 / الجزء السابع 1953 .

(2)

" ونود ــ أخيرا ــ أن نحدد بجلاء موقفنا من التراث بالتأكيد على أن فهم تراثنا العربي وشرحه في ضوء منجزات العلم الحديثة هو السبيل لانتزاع اعتراف العالم بمدى المساهمة الايجابية للأمة العربية في تقدم الحضارة الانسانية "(1).

انه ينطلق في موقفه هذا من الموضوعية العلمية البعيدة عن العواطف فيقول :

" أن تحديد الموقف من تراثنا في مجال علوم اللغة العربية لاينبغي أن ينطلق فقط من شعور عاطفي يقتصر على تمجيد كل ما قاله علماء العربية . بل لا بد من كشف القيمة العلمية لتراثنا في مجال علوم العربية وعلم اللغة العام كيلا يكون كلا منا تبجحا لاسند ولا دليل عليه . فيجب علينا اذن التسلح بالعلم وأحدث منجزاته لنفهم أولا تراثنا في مجال اللغة العربية بشكل علمي صحيح . وبعد أن نفهم تراثنا بشكل علمي واضح ، نستطيع أن ندافع عنه أمام أولئك الذين يتهجمون عليه وينتقصون من قيمته العلمية أو ينفون عنه تلك الصفة اطلاقا . ونستطيع كذلك أن نعرف العالم به ونساهم ايجابيا في تطوير الحضارة الانسانية المعاصرة بمساهمات علمية جديدة نضيفها الى علم اللغة العام الحديث "(2).

أن هذا الموقف من التراث اللغوى العربي ، ومن الدراسات اللغوية الحديثة يفسر لنا بجلاء مدى اهتمام علمائنا اللغويين المعاصرين بمشكلة اللغة العربية ويفرض علينا هذا الموقف أمرين اثنين :

أولهما : التعمق في دراسة تاريخ اللغة العربية وحذق صرفها ونحوها وبلاغتها ومعرفة أسسها وخصائصها البنوية والوظيفية على أسس يرتضيها علم اللسان الحديث عن قناعة علمية ، ويحث عليها النظر السليم ، حتى نصدر عن دراية علمية ونصل الى نتائج تعد من الثوابت التي لا تتغير ، ونبتعد عن العواطف الطاغية ، فنكشف ما هو سليم ثم نبرهن على صحة اكتشافنا بالدليل . وهذا ما فعله أستاذنا في الدفاع عن أصالة اللغة العربية ، وبرهن على ذلك بأن أصولها تضرب في أعماق الطبيعة ، ودلّل على ذلك بأن أصواتها تحاكي

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب ــ الموجز في شرح دلائل الاعجاز ــ ص 7 .
(2) نفس المصدر ، ص : 145 .

أصوات الحيوان أو الظواهر الطبيعية المحيطة بها . وينقل لنا عن الأستاذ زكي الارسوزي قوله " لدى اقامة المقارنة بين اللغة العربية وبين لغة أخرى كالفرنسية مثلا يتبين أن جذور الكلمات الفرنسية قد حصلت في ظرف تاريخي معين ، من تحوير احدى كلمات اللغة اللاتينية . ومن هنا أيضا اعتبار الفرنسية لغة مشتقة ، لا أصيلة . وما قيل عن الفرنسية ينطبق على اللغة الأم ، اللاتينية . اذ أن كلا من كلمات هذه اللغة قد حصلت بدورها من تحوير كلمات اللغة الهندية الأوروبية ، أرومة اللغات المنتشرة من شمالي أوروبا حتى جنوب الهند . واللغة الهندية الأوروبية ذاتها ليست بدائية بمثل تضييع جذور كلماتها في مجال التاريخ .

وأما اللغة العربية فهي ذات طابع بدائي ، ترجع كلماتها جميعها الى أصوات طبيعية "(1).

ونود هنا أن نوضح الطابع البدائي للعربية لأنه ربما التبس بالمفهوم الذي روج له أصحاب النزعات الاستعمارية المعاصرة الذي يعني التأخر والبدائية التي تعاكس التقدم والتحضر . فالمقصود من الطابع البدائي أصل نشأة اللغات عند الآدميين ، وهذا ما اهتدى اليه بعض علمائنا اللغويين الخاص. فقد " ذهب بعضهم الى أن أصل اللغات كلها انما هو من الأصوات المسموعات. كدوي الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب وصهيل الفرس ، ونزيب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات من ذلك فيما بعد ، وهذا وجه صالح ، ومذهب متقبل "(2).

هذا هو المقصود من أن العربية ذات طابع بدائي أو بتعبير آخر أن العربي يستخرج معاني الجمل من قاموس الطبيعة التي تحيط به من كل جانب دون الرجوع الى القواميس المسطورة . ولنسمع الى ابن جني في تفسير هذه الآية

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب : ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها ، المعرفة الدمشقية العدد المزدوج 222 / 23/ 1980 ، ص 11 .

(2) ابن جني — الخصائص — ص 46 — 47 من الجزء الأول .

الكريمة يقول : " من ذلك قوله سبحانه وتعالى : ((ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزّا))[1]. أي تزعجهم وتقلقهم . وهذا في معنى تهزّهم هزّا . والهمزة أخت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء . وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز لأنك قد تهز مالا بال له ، كالجذع ، وساق الشجر ونحو ذلك "[2].

هذا السر الخفي بين المعنى واللفظ المحسوس المدرك بحاسة السمع هو الذي أدركه علماء اللسانيات الغربية الحديثة مثلما أدركه علماء النحو العربي الأصلاء من قبلهم . فهذا سيبويه أستاذ النحويين العرب يقول في هذا الصدد : " ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك : النّزوان ، والنقزان ، وانما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرّتكان .

... ومثل هذا الغليان ، لأنه زعزعة وتحرك . ومثله الغثيان لأنه تجيّش نفسه وتثوّر ، ومثله الخطران واللمعان لأن هذا اضطراب وتحرك ومثل ذلك اللهبان والصخدان والوهجان لأنه تحرك الحر وثؤوره ، فهو بمنزلة الغليان ".

ان هذه الفئة من العلماء العرب المعاصرين ، أرادت أن تزيح هذا الضباب الذى خيم على الدراسات العربية ردحا من الزمن ، وتحيي الدراسات العربية الأصيلة ، مستفيدة بما وصلت اليه الدراسات العلمية في ميدان علم اللغة الحديث من مناهج ونتائج متطورة . وبذلك تجمع بين الحداثة والأصالة . لذا رأينا أن نخصها " بتعمية النظرية اللغوية العربية الأصيلة المعاصرة " . لنثبت أنها تنطلق من أصل أصيل .

ونؤكد في الختام ضرورة التوسع في الدراسات اللغوية العلمية المعاصرة للغات الأجنبية لأن ما وصل اليه العلم اللغوى الحديث شيء عظيم . وبسبب

(1) سورة مريم : الآية 83 .
(2) ابن جني : الخصائص ، ص 146 من الجزء الثاني .
(3) سيبويه ـ الكتاب ـ ص 14 من الجزء الرابع . تحقيق محمد عبد السلام بن هارون .

أن نتسلح بالمعارف العلمية العامة في مختلف اللغات ، وان نتجنب الاقتصار على تعلم لغة واحدة ونتخذ ما وصلت اليه على أنه هو المنتهى . فنخلق المثقف ذا البعد الواحد . وحتى لا تستعمرنا اللغة الواحدة التي لا يمكن أن تحيط بكل ما طرأ على دراسة اللسانيات العامة الحديثة .

والدارس اللغوى العربي المعاصر يرى أن طغيان الفرنسية والانكليزية في الدراسات اللغوية أخذ يعد خطيرا ، وأصبح يدرس ما جاء في هاتين اللغتين وكأنه حقائق قابلة للتطبيق على جميع اللغات ، وانحصر النزاع بين المدرسة البنوية الاميركية التي ثار ضدها الأستاذ نووم تشومسكي . والمدرسة الوظيفية الفرنسية التي يتزعمها أندرى مارتيني . وهكذا وقع الدارس العربي في أحبولة الاستلاب الثقافي الغربي كما سقط بالأمس في عصور الردة في أحبولة المنطق اليوناني الذى تبرأ منه حتى الشعراء فصرخ البحترى متضجرا بقوله :

كلفتمونا حدود منطقكم فالشعر يغني عن صدقه كذبه

فهذه نظرية ماتيزيوس النحوية لم تكن تسمح بهما مع انها تنتمي الى الحقل الذى يعمل فيه ، لأن معظم لغاته مكتوبة بغير الفرنسية وما أكثر المجهول عندنا في عالم النظريات العلمية اللغوية !.

* * *

الفصل الثاني

المجهودات النحوية المبهمة التي أكدت ارتباط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الاخبارية قبل الزمخشري

يرجع ارتباط دراسة البنية النحوية للجملة بوظيفتها الاخبارية الى فترة ظهور اللحن في اللغة لذا كانوا قد رووا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلحن في كلامه فقال : " أرشدوا أخاكم فقد ضل "(1)، نعرف ان أمر اللحن قد عاد ضلالا مبينا ، لما في الجملة من انحراف في البنية . ولئن كان هذا الخبر لم يوضح لنا هذا الضلال كيف حدث ؟ أفي آية قرآنية أم مجرد كلام ؟ ظاهر اللفظ أن هذا الخبر وقع في كلام مطلق مألوف . بيد أننا نفضل أن يكون الوصف بالضلال وقع في أمر مهم . لذا نورد هذه الرواية الواردة في كتاب الفهرست لابن النديم في الأسباب التي دفعت أبا الأسود الدؤلي لرسم معالم النحو فقال : " وقد اختلف الناس في السبب الذى دعا أبا الأسود الدؤلي الى ما رسمه من النحو . فقال أبو عبيدة : أخذ النحو عن على بن أبي طالب (عليه السلام) أبو الأسود وكان لا يخرج شيئا مما أخذه عن عليّ كرّم اللّه وجهه الى أحد . حتى بعث اليه زياد اعمل شيئا يكون للناس اماما ويعرف به كتاب الله . فاستعفاه من ذلك حتى سمع أبو الأسود قارئا يقرأ : أن اللّه بريء من المشركين ورسوله ، بالكسر . فقال ما ظننت أن أمر الناس قد آل الى هذا .! فرجع الى زياد فقال " أنا " أفعل ما أمر به الأمير "(2).

ان هذا الكسر هو شدخ في البنية النحوية للجملة العربية الذى يفضي بصاحبه الى الكفر الذى هو الضلال الصريح . كيف لا ؟ وقد تبرأ الله من المشركين لأنهم يشركون الأصنام في عبادتهم مع الله . وتبقى الواو العاطفة هي المرشد الهادى الى الهدى أو الى الضلال (وهي نحو) لما ينتج عنها من أثر

---

(1) ابن جني : الخصائص ، ص 8 من الجزء الثاني .
(2) ابن النديم : الفهرست ، ص 45 ، تحقيق رضا تجدد ، أكتوبر 1971 ، طهران .

ظاهر يستجاس (في كلمة رسوله) . فالرفع والنصب هداية ؛ لأنها معطوفة على لفظ اسم الجلالة "الله" المنصوب ، والرفع مبتدأ خبره محذوف ، وليست معطوفة على محل اسم أن قبل دخولها عليه . كما أكد ذلك الطبرسي الذى قال :
" من قرأ ورسوله بالرفع فانه على الابتداء وخبره محذوف . ويدل عليه ما تقدمه . وتقديره ورسوله أيضا بريء منهم . ويجوز أن يكون معطوفا على المضمر في بريء وحسن العطف عليه ، وأن كان غير مؤكد ، لأنه قوله من المشركين قام مقام التوكيد . وذكر سيبويه وجها ثالثا وهو أن يكون معطوفا على موضع أن وهذا وهم منه لأن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المصدر . فقد تغيرت عن حكم المبتدأ وصارت في حكم ليت ولعل ، وكان في احداثهما معنى يفارق المبتدأ ، كما لايجوز العطف على مواضعهن فكذلك لايجوز العطف على موضع أنّ ، وانما يجوز العطف على موضع ان المكسورة كما قال الشاعر :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله   فاني وقيار بها لغريب

ولعل سيبويه توهم انها مكسورة فحمل على موضعها . فقد قرئ في الشواذ ان الله بالكسر . فلعله تأول على هذه القراءة . ومن نصب عطف على اسم الله تعالى وعلى هذا يكون خبره محذوفا أيضا "(1).

يلاحظ في بناء هذه الجملة العربية من القرآن الكريم البناء النحوي والسياق العام الذى وردت فيه الجملة ليستقيم المعنى وتحصل الفائدة لدى القارئ أو السامع لذا آثرنا استعراض الخبر برمته . لنبين أن أىّ تحويل في البنية ضمن السياق يؤدى الى تغيير في المعنى العام ، ومن أجل هذا يتوجب علينا أن نعود الى ما قبل الجملة وما بعدها . يقول الله سبحانه وتعالى : " فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزى اللّه وان اللّه مخزى الكافرين"

---

(1) أبو الفضل بن الحسن الطبرسي : (مجمع البيان في تفسير القرآن) ص 11 — 12 ، المجلد 3 ، الجزء 10 ، طبع ونشر مكتبة الحياة ببيروت ، 1380 هـ ، 1969 م .

" وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحجّ الأكبر أنّ اللّه بريء من المشركين ورسوله ، فان تبتم فهو خير لكم ، وان توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله ، وبشر الذين كفروا بعذاب أليم "(1).

بهذا الاستعراض يتضح الأمر جليا أنه لايجوز (جر ورسوله) بأي تقدير كان .

واللحن عند العرب أمر قبيح ومعيب فقد قال عبدالملك بن مروان : " اللحن هجنة على الشريف ، والعجب آفة الرأي . وكان يقال : اللحن في المنطق أقبح من آثار الجدري في الوجه "(2).

فالعربي كان يغار على لسانه كما يغار على حريمه ، يرضى أن يقال عنه غلط ، ويشمئز أن يوصف بأنه لحن ، خاصة اذا كان في الأمور العظيمة التي تتصل بالخطب في المحافل والمساجد أو قراءة القرآن . فهذا الزمخشري يقص علينا جرأة الحجاج على فتح همزة أنّ من قوله سبحانه وتعالى في سورة العاديات: " أنّ ربّهم بهم يومئذ لخبير " . فقال صاحب المفصل . " وتقول علمت انّ زيدا قائم : فاذا جئت باللام كسرت وعلقت الفعل قال الله تعالى : " واللّه يعلم انّك لرسوله واللّه يشهد انّ المنافقين لكاذبون " . ومما يحكى من جرأة الحجاج على اللّه أن لسانه سبق به في مقطع والعاديات الى فتحة أن فأسقط اللاّم "(3).

فلئن زلّت لسان الحجاج الى فتح الهمزة من ان ، فان اسقاط اللام من الخبر كان مقصودا متعمدا لربط البنية النحوية بطبيعتها الاخبارية . ففي كسر همزة ان ووجود اللاّم توكيدان ، وفي فتحها وازالة اللاّم توكيد واحد فما زاد ابن يعيش في تعليقه على أن قال " فلمّا وصل الى الخبر وجد اللاّم فأسقطها تعمدا ليقال: انه غالط ولم يلحن . لأنّ أمر اللحن عندهم أشد من الغلط ، وان كان في ذلك اقدام على كلام الله "(4).

---

(1) سورة التوبة ، الآيتان 3،2 .
(2) الجاحظ : البيان والتبيين ، ص216 من الجزء الثاني ، مكتبة الخانجي بمصر 1380 هـ ، 1960 م ، تحقيق محمد عبدالسلام هارون .
(3) الزمخشري : المفصل أو شارحه لابن يعيش ، ص 66 ، ج 8 .
(4) ابن يعيش : ص 66 من الجزء الثامن .

يفضل
ما نحن نرى الحجاج/ أن يوصم بوصمة الغلط خشية أن يوصم بوصمة اللحن الذى هو أمكن من الغلط عندهم . وإن كان اقدامه في هذا الغلط يتصل بالقرآن الكريم الذى هو أقدس نصّ عربي ، لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فسطا على السلام وأزالهما من مكانهما لكي يصيب في كلامه ، وتعود الجملة العربية جملة عادية لا صلة لها بالقرآن . ولولم يسقطهما لأصبح لاحنا وسقطت مهابته عند القراء .

كل ما تقدم هو عبارة عن روايات ، وهي مظنة للريب والوضع و نحن نبحث عن نص صريح ، متواتر جماعة عن جماعة يشفي غليلنا . وهذا النص هو " الكتاب " لسيبويه ، وقد حظي من لدن علماء النحو جماعة بعد أخرى ، فلا يتطرق الشك اليه بأيّ طريقة كانت . حتى قيل عنه : انه " قرآن النحو "(1) . وقد أوتي من العناية والشرح ما أوتي " القرآن الكريم " من عناية . ولئن كان " الكتاب " جامعا مانعا ، فاننا سنأخذ منه بعض المعالم التي تثبت تلازم دراسة البنية النحوية للجملة العربية مع بيان وظيفتها الاخبارية حسب ما يقتضيه المقام .

وسنقتصر على ثلاث قضايا فحسب هي :

(أ) المسند والمسند اليه .
(ب) الاستقامة والإحالة .
(ج) الحقيقة والمجاز .

(أ) يقول سيبويه في (باب المسند والمسند اليه) . " هذا باب المسند والمسند اليه ، وهما مالا يستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه . وهو قولك : عبدالله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك : يذهب عبدالله . فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء .

---

(1) عبدالسلام محمد بن هارون : تقديم سيبويه ، ص 23 ، نقلا عن أبي الطيب اللغوى في كتابه : مراتب النحويين ، ص 65 ، ج 1 .

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبدالله منطلقا ، وليت زيدا منطلق . لأنَّ هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى ما بعده .

واعلم ان الاسم أول أحواله الابتداء ، وانما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ . ولا تصل الى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك الا أن تدعه ، وذلك أنك اذا قلت : عبدالله منطلق ان شئت أدخلت رأيت عليه فقلت : رأيت عبدالله منطلقا ، أو قلت كان عبدالله منطلقا ، أو مررت بعبدالله منطلقا ، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد ، والنكرة قبل المعرفة "(1) .

في هذا الباب يتكلم سيبويه عن الجانب النحوي الساكن الذي يتجسم في المسند والمسند اليه . وهما الاسم المبتدأ والمبنى عليه . ومثالهما : " عبدالله أخوك ، وهذا أخوك " . سواء كانا اسمين كما في المثالين السابقين . أو كانا فعلا واسما ومثالهما : " يذهب عبدالله " . فالمبنى هو المسند اليه ، والمبنى عليه هو المسند ، فالعلاقة بينهما علاقة صحة الاسناد وفائدته . وسواء تقدم المبنى عليه كما في المثال الثاني (يذهب عبدالله) أو تأخر كما في المثال الأول (عبدالله أخوك) . فكلا المثالين في حاجة الى : مبنى ومبنى عليه .

إن أول ما يلفت نظرنا ، ويشدنا اليه هو المصطلحات السيبويهية التي اتخذت مفاهيم جديدة بعده . فالنواسخ التي هي " كان وأخواتها " ، " وان وأخواتها " . عبر عنها سيبويه " ومما يكون بمنزلة الابتداء : كان عبدالله منطلقا ، وليت زيدا منطلق لأنَّ هذا يحتاج الى ما بعده كاحتياج المبتدأ الى الخبر "(2) .

وهنا ينقلنا سيبويه الى بنيتين : أصلية وطارئة . فالأصلية هي المعبر عنها في اصطلاح تشومسكي بالبنية العميقة ، والطارئة هي المعبر عنها بالبنية الظاهرة .

---

(1) سيبويه : الكتاب ، ص 23 ـ 24 ، ج 1 ، تحقيق عبدالسلام محمد بن هارون الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 .

(2) المصدر السابق .

البنيات الأساسية	البنيات الظاهرة
عبدالله منطلق	كان عبدالله منطلقا
زيد منطلق	ليت زيدا منطلق

عبدالله منطلق ← كان عبدالله منطلقا
عبدالله منطلق ← رأيت عبدالله منطلقا
عبدالله منطلق ← مررت بعبدالله منطلقا

لأن الأصل في الاسم أن يتعرى عن العوامل التي هي الناصب والرافع والجار "واعلم ان الاسم أول أحواله الابتداء .... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد "(1).

وقد تنبه الدكتور جعفر دك الباب الى هذا في كتابه " الموجز في شرح دلائل الاعجاز " فقال : " وقد أشار النحويون مثلا الى أن كان " وأخواتها " فعل ناقص يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول ويسمى اسمه وينصب الثاني ويسمى خبره . فاذا أخذنا جملة (كان زيد قائما) فهذه بنية ظاهرة وتقابلها البنية العميقة (زيد قائم) ، وتتجلى القواعد التحويلية في ادخال " كان "وما يستتبعه ذلك من تغيير في الوصف النحوى والحالة الاعرابية للمسند والمسند اليه . كما أشار النحويون الى أن " ان وأخواتها " حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويسمى اسمه ويرفع الثاني ويسمى خبره . فاذا أخذنا جملة " ان زيدا قائم " فهذه بنية ظاهرة وتقابلها البنية العميقة " زيد قائم " وتتجلى القواعد التحويلية في ادخال " ان " وما يستتبعه ذلك من تغيير في الوصف النحوى والحالة الاعرابية للمسند والمسند اليه "(2).

---

(1) سيبويه : الكتاب ، ص 24 ، ج 1 . تحقيق عبدالسلام محمد بن هارون .
(2) الدكتور جعفر دك الباب : الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص 120 .

وكأن سيبويه أحس بذهنه الثاقب الى أن البنية النحوية الساكنة التي عمادها المسند والمسند اليه غير كافية في أداء المعاني المفيدة . فهذا الهيكل النحوي يمكن أن يحصل لكن دون طائل ولا فائدة لذا عقد بابا لاستقامة الكلام وحسنه . واستقامته وكذبه . واستقامته وقبحه . واحالته ، والاحالة والكذب . هذه الحالات الخمس هي التي تحتور الكلام وهي التي عبر عنهما بقوله " هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدا .
وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول :
" أتيتك غدا وسآتيك أمس "
وأما المستقيم الكذب فقولك :
" حملت الجبل ، وشربت ماء البحر " ونحوه
وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك :
" قد زيدا رأيت " " وكي زيد يأتيك " وأشباه هذا .
وأما المحال الكذب فأن تقول :
" سوف أشرب ماء البحر أمس " (1) .

يستعمل الاستقامة للكلام ويعقبها بوصف الحسن أو الكذب أو القبح ، أما المحال والمحال الكذب فلا يستعمل فيهما الاستقامة لأنهما معدومان في أصل كلام العرب . ويحكم سيبويه في هذا الباب العقل الذي يحكم بالصحة والبطلان .
بيد ان سيبويه يتمتع بحس لغوي خطير فقد لاحظ في المثال الذي ضربه للكلام المستقيم الكذب " حملت الجبل وشربت ماء البحر " ربما يحتمل المجاز . ويقصد به أمرا خطيرا داهم قوما ما فحماه أوسطهم فقيل عنه : فلان يحمل الجبل ويشرب ماء البحر . وهم يقصدون معنى مجازيا . لذا عقد بابا تحت عنوان " هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام . والايجاز والاختصار " . وضرب لنا فيه أمثلة تداولها علماء البلاغة . ونسيها أصحاب النحو ظنا منهم أنها لا تدخل في علم النحو فقال : " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى : " واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها " (2) .

---

(1) سيبويه : الكتاب ، المطبعة الكبرى الاميرية — بولاق مصر المحمية 1316 هـ .
(2) سورة : يوسف : الآية 82 .

انما يريد أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا . ومثله " بل مكر الليل والنهار "[1] وانما المعنى بل مكركم في الليل والنهار ، وقال عز وجل " ولكن البرّ من آمن بالله "[2] وانما هو ، ولكن البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر .

ومثله في الاتساع قوله عز وجلّ " ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بمالا يسمع الا دعاء ونداء "[3] . فلم يشبهوا بما ينعق وانما شبهوا بالمنعوق به . وانما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذى لايسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب "[4] .

نكتفي بهذه الأمثلة التي نلمس فيها تلازم دراسة البنية النحوية للجملة مع وظايفتها التبليغية بعرض الأمثلة التي ضربها لنا سيبويه . وواضح أن البنية النحوية وحدها غير كافية . بل قد تؤدي الى المحال : فجملة مثل قوله : " سوف أشرب ماء البحر أمس " . من الناحية النحوية سليمة . ربما يحتمل المجاز قوله "سوف أشرب ماء البحر " . ولكن التناقض الحاصل بين " سوف " التي تدل على الاستقبال و " أمس " التي تدلّ على المضي أفقدها الصلاحية التبليغية للمخاطب . فأصبحت محالا من الجانب الاخباري التبليغي المعبّر عنه عند سيبويه بالفائدة . كما أدرك سيبويه أن الجملة العربية تحتوي على جانبين نحوي واخباري . وأن هذا الأخير له درجات في سلم التبليغ حسب معلومية المخاطب وهو المعبر عنه " ولكنه جاء على سعة الكلام والايجاز لعلم المخاطب . ، فالحال لها دور عظيم في تأدية المعاني المفيدة .

ولننتقل الآن الى الملامح النحوية التي تسعى الى ربط البنية النحوية للجملة بوظيفيها التبليغية ، لانه لايصحّ أبدا أن نهمل مدرسة أبي علي الفارسي (288 — 377 هـ) ونحن بصدد دراسة أحد أتباعه الذين ينهجون منهجه النحوي فآراء أبي علي الفارسي نجدها مبثوثة في كتب أصول النحو العربي . فاليه ينسبون المنهج والرأى ، وخاصة في كتب ابن جني من علماء النحو ، وهو تلميذ لامع لأستاذه أبي علي الفارسي . فالرأى المفضل عنه ماذهب اليه أستاذه . ومن المفسرين نجد آراءه منشورة في " مجمع البيان في تفسير القرآن " .

(1) سورة سبأ ، الآية 33 . (2) سورة البقرة ، الآية 177 .
(3) سورة البقرة ، الاية : 171 .
(4) سيبويه : الكتاب ، 212 ، ج 1 . تحقيق عبدالسلام بن هارون .

لأبي علي الفضل بن الحسن الطوسي ، الذى يرشح وجه قراءته ورأيه النحوى على سواه من فقهاء اللغة العربية . ومن المحدثين نجد شوقي ضيف يضعه في زمرة المدرسة البغدادية في كتابه " المدارس النحوية " . وموقف مثل هذا الموقف دليل على أن "شوقي ضيف " أحس أن لهذا الرجل اتجاها مخالفا لآراء معاصريه في رؤيته للنحو العربي ووظيفته . بيد أن الذى يبغيه شوقي ضيف ليس هو الذى ننشده . فهو ينزع منزع المؤرخين ، ويبحث عن وجه الخلاف في الجزئيات بين البصريين والكوفيين أكثر من البحث عن الأسس العامة للنحو العربي . ونحن نبغي أن نستشف هذه النزعة اللغوية التي تسعى الى ابراز معالم المذهب اللغوى الوظيفي في النحو العربي . فوظيفة اللغة أساسا هي التبليغ والبيان . وما النحو الا أن تنحو منحى العرب في كلامهم . يقول الدكتور جعفر دك الباب " اننا ننطلق في دراسة مسألة (نشأة الألسن) من اتجاه مدرسة أبي علي الفارسي اللغوية " (1) فهو أول من أطلق اسم مدرسة على هذا الاتجاه . وكانت قبل عبارة عن آراء ونظرات منثورة هنا وهناك . وشوقي ضيف أهمل قطبا من أقطاب هذه المدرسة ألا وهو الامام عبد القاهر الجرجاني . وزجه في كتابه "البلاغة تطور وتاريخ " . ورأينا أن هذه المدرسة أخذت تتشكل من أبي علي الفارسي فابن جني فالامام عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشرى والسكاكي . وهي بمثابة مدرسة تصحيح للدرس اللغوى الذى أخذ يبتعد عن الأصالة العربية ، لما أحاط به من فصل بين البنية النحوية للجملة ووظيفتها الابلاغية ، فردته الى منبعه الأصيل .

فها هو أبو علي الفارسي يعقد بابا تحت عنوان " هذا باب علم الكلم من العربية " وهو نفس الباب الذى افتتح به سيبويه كتابه . ولم يحذف منه الا كلمة " ما " حيث قال سيبويه : " هذا باب علم ما الكلم من العربية " . ويعرف لنا الكلام بقوله : " اعلم أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم ، وفعل ، وحرف ، فأما الاسم فاقتصر سيبويه في تعريفه في أول كتابه على المثال " (2) .

---

(1) من محاضراته التي ألقاها سنة 1983 على طلبة الدراسات العليا بجامعة الجزائر .
(2) أبو علي الفارسي : المسائل العسكريات ، ص 23 . منشورات الجامعة الأردنية ، 1981 . تحقيق اسماعيل أحمد .

وهذا التقسيم الثلاثي سار عليه علماء النحو العربي قديما ، ولم يشذ واحد منهم عن هذا التقسيم . بل ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد الى أن هذا التقسيم عام في جميع اللغات الانسانية عربيها وعجميها فقال : " الكلام كله : أسم ، وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام عربيا كان أو اعجميا — من هذه الثلاثة "(1) .

وهذا التقسيم أكدته البحوث اللغوية المعاصرة واختارته قانونا عاما لجميع الألسن يقول : الدكتور جعفر دك الباب في كتابه الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، " ونكتفي هنا بالاشارة الى أن الدراسات اللغوية المقارنة الحديثة تثبت صحة تقسيم الكلمات الى اسم وفعل وحرف . وتوصي باتباع ذلك التقسيم بالنسبة للغات التي لا تتبعه قواعدها . فقد توصل مثلا الدكتور س . غالسان بنتيجة مقارنة قام بها اللغتين المنغولية والروسية الى ضرورة تمييز ثلاثة أقسام للكلمات في اللغتين المنغولية والروسية هي : الاسم ، والفعل ، والحرف . علما بأن مثل هذا التقسيم غير متبع في دراسة قواعد اللغتين المنغولية والروسية "(2) .

استعرضنا هذا الرأيين تعضيدا لما ذهب اليه علماء النحو العربي في القديم ، لنبين أنهم كانوا على جادة الصواب . فقد ظهرت في العصر الحديث أصوات تزعم بأن هذا التقسيم غير كاف ، ومن بين هؤلاء علماء أجلاء أمثال الدكتور تمام حسان الذى جسّم آراءه تلميذه الأستاذ الدكتور فاضل مصطفى الساقي في كتابه الذى نال دكتوراه الدوله به تحت عنوان " أقسام الكلام العربي " . قال الدكتور الساقي : " ان دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلام دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية ، وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها ، سار النحاة في طريق التعقيد ، واثارة الخلاف في مسائل عديدة كان من نتيجتها أن ضجر المتعلمون والدارسون ، فضاع القصد ، وتفتت الجهد وتشوه الجوهر "(3) .

---

(1) المبرد : المقتضب ، ص 3 ، ج 1 . تحقيق عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت بدون تاريخ .
(2) الدكتور جعفر دك الباب : الموجز في شرح دلائل الاعجاز . ص 21 والتي تليها .
(3) الدكتور فاضل الساقي : أقسام الكلام العربي ، ص 25 ، مكتبة الخانجي 1977 .

ثم يقول : " ولقد كان من نتائج البحث في هذه الرسالة ان توصلت الى أن سام الكلم في اللغة العربية سبعة هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والخالفة ، لضمير، والظرف ، والأداة كما قررها أستاذه المشرف في كتابه "(1).

نريد أن نسأل الدكتور الفاضل مصطفى الساقي هل التيسير في ثرة الأقسام والتعاريف أو في تقليلها والتمثيل لها ؟ انظر الى أبي على الفارسي ف قال عن سيبويه بأنه اقتصر عن تعريف الاسم بالمثال ، فقال : " وأما الاسم قتصر سيبويه في تعريفه في أول الكتاب بالمثال " أليس هذا هو التيسير امصطفى !

والسؤال الثاني : هل ضمن الدكتور فاضل مصطفى الساقي لتقسيماته صفة لزام والاستعمال في محيط العالم العربي ؟ وهل استطاعت هذه النظرية أن رض نفسها على التأليف العربي لأنها علمية ؟ فان حققت هذه النظرية ما سمو اليه فهي نظرية علمية عالمية لاشك فيها والاّ فهي صرخة في واد أو نفخة رماد كما يقولون !

ومن المؤكد أن هذا التقسيم الثلاثي اتبعه جميع علماء النحو العربي الذين منا أمرهم ، سيبويه ، المبرد ، أبو علي الفارسي ، الامام عبد القاهر الجرجاني ، الزمخشرى . سمع الى أبي على الفارسي مادمنا معه كيف يحلل هذه الجملة التي يوجد لبس اسميتها لأنها تدل على الزمن في أصل وضعها الدلالي ، والزمن من خصائص فعل فيقول : " وقد قيل لمن وصف هذا الفعل بهذا الوصف : أرأيتم قولكم : خلق له الزمان . هل يدلّ هذا على زمان ؟ فان قلتم : لا ، فسد وصفكم ، وان قلتم دل ، فقد ثبتم زمانا قبل .

وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك أن اللفظ فيه قد جرى عندهم الآن جرى ما يتخاطبون به ويتعارفون .

---

(1) الأستاذ المشرف هو تمام حسان . والكتاب السابق الذكر هو : اللغة العربية : معناها ومبناها والذين هاجموا هذا التقسيم الثلاثي كثيرون منهم : مهدى المخزومي ، والاستاذ ساطع الحصرى وخصصنا الأستاذ فاضل مصطفى الساقي لأنه كاد أن يتخصص في هذا الميدان . انظر ص 26 أيضا من كتاب .

وهذا النحو غير ضيق في كلامهم . ألا ترى قوله عز وجل : " ذق إنك أنت العزيز الكريم "(1).

يهمنا من كلام أبي علي الفارسي " قد جرى عندهم الآن مجرى ما يتخاطبون به ويتعارفون " . ففيها دلالة على أن المرجع في اللغة على ما تعارف عليه المتخاطبون من سياق الكلام وأوضاعه . ألا ترى كيف عزز ذلك بالموقف القرآني من الكافر الذي هو في جهنم ، كيف خاطبه الله بقوله : " ذق إنك أنت العزيز الكريم " وهل هو عزيز مكرم حقا ؟ كلا . بدليل سياق الكلام قبله " خذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم ، ثم صبوا فوق رأسه من عذاب الحميم ، ذق إنك أنت العزيز الكريم "(2). مما جعل الزمخشري يقول : ورد هذا " على سبيل الهزء والتهكم بمن كان يتعزز ويتكرم على قومه "(3).

ائتلاف الكلام عند أبي علي الفارسي

يرى أبو علي الفارسي أن الكلام يأتلف من هذه الكلم الثلاث فيصبح كلاما مستقلا فقال :

" فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاما مفيدا كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك . ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا : كتب عبدالله ، وسر بكر . ومن ذلك ، زيد في الدار .

ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما كقولنا : أن عمرا أخوك ، وما بشر صاحبك . وهل كتب عبدالله ؟ وما سر بكر ، وإن زيدا في الدار . وما عدا ما ذكر مما يمكن ائتلافه من هذه الكلم فمطرح إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو : يا زيد ، ويا عبدالله . فإن الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء "(4).

---

(1) أبو علي الفارسي : المسائل العسكريات ، ص 30 ، والتي تليها : منشورات الجامعة الأردنية 1981 .
(2) سورة الدخان الآية 49 .
(3) الزمخشري : الكشاف ، ص 504 من الجزء الثالث . سورة الدخان .
(4) أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي ، ص 9 ، تحقيق الدكتور حسن الشاذلي مصر 1389 هـ ، 1969م .

فلئن عرفنا مع سيبويه "باب المسند والمسند اليه" فاننا مع أبي علي الفارسي نجد الكلام المفيد والكلام المطروح . فأصبحت الفائدة هي القيمة المعتبرة في الكلام . وهذه الفائدة تستفاد من سياق الكلام . ان حرف النداء والاسم اما ائتلف منهما كلام مفيد كان في حكم الجملتين : جملة المبتدأ والخبر . وجملة الفعل والفاعل . بدليل الأمثلة التي ضربها . اذا فالغاية من ائتلاف الكلام هي الفائدة لا ما قيد به الكلام ، اسم مع اسم . أو اسم مع فعل . وما سواهما مطروح .

والملاحظ أنه لا يذكر الجملة الاسمية ولا الجملة الفعلية وانما يقول : "وانما يدخل الحرف على الجملتين فيكون كلاما " . نقول هذا لنؤكد أن مصطلح جملة اسمية وجملة فعلية جاء متأخرا .

ويرى أن الاسم في باب الاسناد اليه أعم من الفعل ، والفعل في الأخبار أخص لأنه دائما يكون مسندا الى غيره فيقول : "فالاسم في باب الاسناد اليه والحديث عنه أعم من الفعل لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبرا عنه فقد يجوز أن يكون خبرا في قولك : زيد منطلق ، والله الهنا . والفعل في باب الاخبار أخص من الاسم لأنه انما يكون أبدا مسندا الى غيره . ولا يسند غيره اليه "(1).

ان تعرضنا لأبي علي الفارسي ضروري لأنه المؤسس لهذه المدرسة التي أعطت العطاء الكثير للدراسات اللغوية والنحوية ، والتي نجد آثارها في تلاميذه . هذا ابن جني المتوفي سنة 392 هـ الموافقة 1002 ميلادية لا يفتأ يذكر أستاذه ، يعود اليه ، متفقا معه تارة ، ومخالفا اياه أخرى . لقد قدم لنا كتابه الكبير "الخصائص" بعض الملامح الكبرى للمدرسة النحوية التي تربط بين البنية النحوية للجملة والقيمة التبليغية الملازمة لها ، فهو خير من يمثل الوفاء لهذا الاتجاه وان كان يغلب عليه الجانب الصرفي الا أن له خرجات تصيب جوهر الدراسات النحوية التي نحن بصدد دراستها ، وسيكون توقفنا معه سريعا .

---

(1) أبو علي الفارسي : الايضاح العضدي ، ص 9 . تحقيق الدكتور حسن الشاذلي مصر ، 1388 هـ ، 1969م .

لقد تعرض ابن جني لقضية اللفظ والمعنى وأيهما أحق بالتقديم — وهي قضية شغلت الأدباء واللغويين والمفسرين للقرآن الكريم — وانتهى الى أن القضية تعود أساسا الى المتكلم أكثر من العوامل اللفظية والمعنوية التي اعتاد العلماء الرجوع اليها . فهو يقول : "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به ، بأن تقول : رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول . فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ، ولأجله (ما)(1) كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية . ألا تراك اذا قلت : ضرب سعيد جعفرا ، فان ضرب لم تعمل في الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك ضرب الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل .

وانما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم . وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول . فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره (2)" .

ان قضية اللفظ والمعنى التي أثارها ابن جني وعلاقتها بالمتكلم ، سنجدها مفسرة بكيفية أعمق وأوضح مع الامام عبدالقاهر الجرجاني وسيربطها بالعلاقات النحوية ومفهوم النظم . ولا ضير ان نحن أثبتنا بعض ما ورد في ذلك : يقول عبدالقاهر : " اذ قد ثبت أن الخبر وسائر معاني الكلام معان ينشئها الانسان في نفسه ، ويصرفها في نفسه ، ويناجي بها قلبه ، ويرجع فيها اليه . فاعلم أن الفائدة في العلم بها واقعة من المنشىء لها ، صادرة عن القاصد اليها ، واذا قلنا في الفعل انه موضوع للخبر لم يكن فيه أنه موضوع لأن يعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو ؟ ولكن المعنى

---

(1) ما : هنا زائدة .
(2) ابن جني : الخصائص ، ص 109 ـ 110 ، ج 1 .

أنه موضوع اذا ضممته الى اسم عقل منه ، ومن الاسم ان الحكم بالمعنى الذى اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم"[1].

وستعمق كثيرا في بسط بعض المفاهيم التي اهتدى اليها الامام عبدالقاهر الجرجاني مثل (التحرى) عند الامام أو ما يسميه الزمخشرى (بالتجريد) .
وسيكون هذا التوقف ـ ان شاء الله ـ عند حديثنا عن المبتدأ والخبر في الفصل الأول ـ مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشرى ـ من الباب الثاني .
الا أننا سنستمر مع ابن جني هنا في باب آخر عنوانه "باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية ، لنلاحظ مدى تطور الدراسات العلمية اللغوية ، سواء في المصطلح العلمي ، أو في العمق الدلالي للمعنى ، فلأول مرة نلتقي مع هذه المصطلحات الثلاث وهي :

(أ) الدلالة اللفظية
(ب) الدلالة الصناعية
(ج) الدلالة المعنوية .

معروضة بهذه الطريقة العلمية ، بل لفظة "الدلالة" كمصطلح لغوى هي جديدة . والذى يهمنا هو أن نتعرف على مفهوم هذه المصطلحات عند ابن جني أولا لنرى نضجها عند الامام عبدالقاهر الجرجاني ومن سار في منهجه كالزمخشرى فيما بعد .

ان هذه الأدلة كلها معتبرة في التركيبة النحوية الا أنها درجات في القوة والضعف . فالدرجة الأولى هي الدلالة اللفظية ، والمقصود منها الجانب المادى المنطوق والمسموع أى الصوت الذى يقول عنه الجاحظ : "والصوت هو آلة اللفظ ، والجوهر الذى يقوم به التقطيع ، وبه يوجد التأليف ، ولن تكون حركات اللسان لفظا ولا كلاما موزونا ولا منثورا الا بظهور الصوت"[2].

والدرجة الثانية هي الصيغة ، والبنية التركيبية التي يتم الكلام بصياغتها ويصنعها المتكلم ، فتتشكل بشكل خاص ، وعلى هيئة خاصة تحتاج الى دلالة

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 418 .
(2) الجاحظ : البيان والتبيين ، ص : 79 ، ج 1 .

معنوية ، تلك هي الدرجة الثالثة ، حيث يكون اكل فعل فاعل واكل ه يتحدد أ خبز ، فاذا سمعت : أكل فانك تتساءل من الآكل ؟ وما المأكول ؟ ويتم هذا الدليل في درجة السياق العام .

أن هذه الأدلة الثلاثة متلازمة في البنية التركيبية النحوية . ويتوجب علينا هنا أن نرفع بعض الالتباس الذي قد يخامر بعض الناس ، بأن اللفظ أشرف من المعنى ، حيث يجيء في الدرجة الأولى . وهذا غير وارد البتة هنا ، لأنه يتكلم من البنية النحوية للجملة العربية . بدليل أنه يقول : ان الدليلين الأولين يظهران من الجزء الأول من الجملة ألا وهما الحدث والزمان . أما الجانب الهام المعنوى فانه لايظهر الا اذا اكتملت البنية التعبيرية للخطاب وحصلت لها فائدة . فضرب ليس لها تلازم بفاعل معين ، فهي تصلح لعمرو وازيد ولمحمد ولغيرهم من الأسماء التي يصح منها الفاعلية ؛ فاذا اكتمل هذا التركيب الثلاثي عاد " البيان الذى سمعت الله عزّ وجلّ يمدحه ويدعو اليه ويحث عليه ، بذلك نطق القرآن ، وبذلك تفاخرت العرب ، وتفاضلت أصناف العجم "[1].

وقد دعا الى تفسير هذه المصطلحات (ما)[2] يكثر في اللسانيات المعاصرة من مصطلحات كاللفظ والدليل والبنية والفائدة . ليعلم أن هذه المصطلحات لاتعوز العربية كما يزعم بعض اللسانيين المعاصرين الذى " يكتبون بلغة أجنبية متذرعين بعدم اقتدار المصطلحات العربية حينا ، وعدم توحيدها أحيانا أخرى ، فهذا هروب من مسئوليتهم أمام العلم ، ونقص من حق لغتهم وأبنائها عليهم "[3].

كل هذا الذى ألمحنا له ، يقدمه ابن جنى بأسلوب علمي دقيق فيقول :

---

(1) الجاحظ : البيان والتبيين ، ص : 75 ، ج 1 .
(2) " ما " فاعل دعا .
(3) الدكتور عبد السلام المسدى : " الفكر العربي والألسنية " عنوان بحث تقدم به الدكتور عبد السلام في أشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية " ص 16 ، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية الاجتماعية بتونس ، دامت الندوة من 13 — 19 ديسمبر 1978 بتونس .

" اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل ـ الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية ـ معتدّ مراعى مؤثر "، الا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب : فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية . ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض .

فمنه جميع الأفعال . ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى الى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله . فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه . وانما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وان لم تكن لفظا فانها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها . فلما كانت كذلك لحقت بحكمه . وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ، وأما المعنى فانما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيز الضروريات ، ألا تراك حين تسمع "ضرب" ، قد عرفت حدثه ، وزمانه . ثم تنظر فيما بعد ، فتقول : هذا فعل ، ولا بد له من فاعل ، فليت شعري من هو ؟ وما هو ؟ فتبحث حينئذ الى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله ، من موضع آخر لا من مسموع "ضرب" ، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل ، مجملا غير مفصل . فقولك : ضرب زيد ، وضرب عمرو ، وضرب جعفر ، ونحو ذلك شرع سواء . وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه ، كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث ، وبالماضي دون غيره من الأبنية . ولو كنت انما تستفيد الفاعل من لفظ ضرب لا معناه للزمك اذا قلت ضرب ؛ قام أن يختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما ، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما ، وليس الأمر في هذا كذلك ، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام ، وقعد ، وأكل وشرب وانطلق ، واستخرج عليه ، لا فرق بين جميع ذلك .

فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه ، لا من جهة لفظه ، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج الى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلاله به ، وانتسابه اليه ، وحدوثه عنه ، أو كونه بمنزلة الحادث عنه على ما هو مبين في باب الفاعل "(1) .

---

(1) ابن جني : الخصائص ، ص 98 ـ 99 ، من الجزء الثالث .

ان هذا التلازم بين البنية النحوية والدلالة الاخبارية النهائية كما يراها ابن جني ، مازالت في نظرنا الى حاجة ماسة للتفسير والتوضيح أكثر ، نلمس هذا التوضيح أكثر بروزا عند الامام عبدالقاهر الجرجاني في كتابه " دلائل الاعجاز " حيث يقول : " ومما ينبغي أن يعلمه الانسان ، ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى (فعل) من غير أن يريد أعماله في اسم ، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد أعمال فعل فيه وجعله فاعلا له أو مفعولا ، أو صفة أو حالا ، أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبرا ، أو صفة أو حالا ، أو ما شاكل ذلك . وان أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد الى أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها ، فقل في : (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) : (من نبك قفا حبيب ذكرى منزل) : ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها "(1).

يتبين لنا من هذا العرض السريع تدرج ملامح المدرسة البنيوية الوظيفية . هذه المدرسة التي اكتملت أسسها مع الامام عبدالقاهر الجرجاني ، وطبقها جار الله محمود الزمخشري كما يتضح لنا فيما بعد . والامام عبدالقاهر الجرجاني تناوله جمع كثير من النقاد واللغويين والبلاغيين ، والذي فهموه حق فهمه قليل ماهم . بيد أن كل من تناوله أصاب وجها من الوجوه التي اعتمدها الامام عبدالقاهر وجانب الصواب في بعض الوجوه الأخرى . يرجع هذا التباين لعظمة هذا العالم اللغوي . ونجد الدكتور جعفر دك الباب قد بلور نظريته اللغوية في كتابه " الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني " أو " نظرية الامام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام الحديث " بفضل الدراسة المقارنة التي قام بها فيما بين بعض النظريات اللسانية العلمية الحديثة من جهة : والنظريات اللسانية اللغوية العربية المستمدة من التراث العربي من جهة أخرى . وطالب بادراج هذه النظرية اللغوية في علم اللسان

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 314 .

الحديث ، لتأخذ مكانهما الذى تستحقه فقال : " وندعو في الختام الى ادخال نظرية الامام الجرجاني اللغوية مع تحديد موقعها الهام في علم اللغة العام الحديث كمقرر أساسي يدرس في كليات الآداب في الجامعات العربية في أقسام اللغة العربية وفي أقسام اللغات الأجنبية "[1].

نقول هذا لأننا وجدنا متسعا في كتاب " دلائل الاعجاز في علم المعاني " لعبد القاهر الجرجاني . وسنكتفي بتناول بعض ما يهمنا في الموضوع الذى نحن بصدد دراسته ، وسنحصر الموضوع في القضايا التالية ، حتى نكون على بينة من أمرنا ، وهي :

(1) الغرض من تأليف كتاب " دلائل الاعجاز في علم المعاني ".

(2) أساس الكلم في العربية : مبدأ اعتماد التقسيم الثلاثي . أو مفهوم النظم والنحو .

(3) طرق التعلق
- (أ) تعلق الاسم بالاسم
- (ب) " الاسم بالفعل
- (ج) " الحرف بهما .

(4) جملتا المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل .
- (أ) مع المبتدأ
- (ب) مع الخبر

(5) الغرض من الكلام .

(6) مفهوم النظم .
- (أ) الفرق بين نظم الحروف ونظم الكلم
- (ب) ما معنى توخي معاني النحو

(7) اللفظ والمعنى والصورة :
- أ — ما المراد بالمعنى .
- ب — ما المراد بمعنى المعنى
- ج — الحقيقة والمجاز
- د — معنى الصورة .
- هـ — هل المزية في الإستعارة والكناية والتعريض أم المزية لأسرار أخرى جهلها كثير من الناس .

(8) تداخل دراسة البنية النحوية للجملة بوظيفتها التبليغية .

---

(1) الدكتور جعفر دك الباب : الموجز في شرح دلائل الاعجاز ، ص : 145 .

هذا ما سنتناوله بالدراسة بإيجاز ، ولنعمد الآن الى عرض هذه القضايا حسب المخطط المشار اليه أعلاه .

— 1 —

الغرض من تأليف الكتاب :

تكاد تجمع الكتب المؤلفة في علم البلاغة على أنّ "كتاب دلائل الاعجاز في علم المعاني " هو في علم المعاني الذى هو أحد فروع علوم البلاغة الثلاثة التي آل اليها فيما بعد . وكتابه "أسرار البلاغة في علم البيان " . وأهملوا الغرض الذى نجده واضحا في مدخل كتابه " دلائل الاعجاز في علم المعاني " حيث يقول مؤلفه : " هذا كلام وجيز يطلع به **الناظر على أصول النحو جملة** ، وكل ما به يكون النظم دفعة "(1) . لانعتقد أن التعبير خان عبدالقاهر الجرجاني على أن يقول ان كتابه في أصول علم البلاغة أو أحد فروع علم البلاغة . ومما يزيد تأكيدا لما ذهبنا اليه تعريفه النظم بقوله : " واعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الموضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت ، فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أن لانعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه "(2) .

ويرى عبدالقاهر الجرجاني أن ما من صحة أوفساد يدخلان على الكلام العربي الّا ولهما علاقة بعلم النحو فيقول في هذا الصدد نفسه " هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا ، وخطؤه ان كان خطأ الى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم الّا وهو معنى من معاني النحو ، قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أوعومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له " ، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أوفساده ،

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 2 .
(2) نفس المصدر ، ص : 64 .

أو وصف بمزية وفضل فيه ، الا وأنت تجد مرجع تلك الصحة ، وذلك الفساد وتلك المزية . وذلك الفضل الى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه "(1).

ولكي نثبت ما نبتدئه الى جل الذين تناولوا عبدالقاهر الجرجاني من أنهم نسبوا كتابه " دلائل الاعجاز في علم المعاني " الى علم المعاني ، ولم يشيروا الى النحو . نخص منهم الدكتور شوقي ضيف حيث يقول في كتابه " البلاغة تطور وتاريخ " . هذا القول الذي افتتح به كلامه عن عبدالقاهر الجرجاني : " ولعبد القاهر الجرجاني مكانة كبيرة في **تاريخ البلاغة** ، اذا استطاع أن يضع **نظريتي علمي المعاني والبيان** وضعا دقيقا . أما النظرية الأولى فخص بعرضها وتفصيلها كتابه " دلائل الاعجاز " وأما النظرية الثانية فخص بها مباحثها كتابه " أسرار البلاغة "(2).

ان التعارض بين ما ذهب اليه عبدالقاهر الجرجاني — كما أثبتنا ذلك بالنصوص — وبين ما حمله اياه الدكتور شوقي ضيف واضح جدا . فنظرية الجرجاني لا تعرف هذا التفريق المصطنع في علم العربية . فالبنية النحوية للجملة مترابطة مع وظيفتها البلاغية وهذه القضية اللغوية في حد ذاتها مشكلة التبست في أذهان الذين جاءوا من بعد عبدالقاهر الجرجاني والزمخشري . فتأصل هذا الالتباس في أذهان بعض علماء اللغة العربية المعاصرين .

— 2 —

ما هو النظم والنحو ؟ يعرف عبدالقاهر الجرجاني النظم بقوله : " ما أظن بعدك أيها القارئ لكتابنا — ان كنت وفيته حقه من النظر ، وتدبرته حق التدبر — الا أنك علمت علما أبى أن يكون للشك فيه نصيب وللتوقف نحوك مذهب ، أن ليس النظم شيئا الا توخي معاني النحو وأحكامه ، ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم ، وأنك قد تبينت انه اذا رفع معاني النحو وأحكامه مما

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 65 .
(2) الدكتور شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ، ص : 160 ، دار المعارف بمصر ، 1965 .

بين الكلم حتى لا تراد فيها في جملة ولا تفصيل . أخر حب الكلم المنطق ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتضى"[1].

ان هذا الكلام يدفعنا أن نتساءل عن مفهوم النحو عند عبد القاهر الجرجاني فنقول ما النحو ؟ لا يخرج الكلام العربي عن اسم أو فعل أو حرف يتم التألف بينها بكيفيات يقتضيها علم النحو وهي " الكلم الثلاث : الاسم والفعل والحرف . حيث عبر عنها بقوله : " والكلم ثلاث : اسم وفعل ، وحرف ".

— 3 —

وللتعلق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام :

(أ) تعلق اسم باسم .

(ب) وتعلق اسم بفعل .

(جـ) وتعلق حرف بهما .

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه أو حالا منه ، أو تابعا له : صفة أو تأكيدا ، أو عطف بيان ، أو بدلا ، أو عطفا بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافا الى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول ، وذلك في اسم الفاعل ، كقولنا : زيد ضارب أبوه عمرا . وكقوله تعالى : " ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها"[2]. وكقوله تعالى : "وهم يلعبون لاهية قلوبهم"[3]، واسم المفعول كقولنا : زيد مضروب غلمانه ، وكقوله تعالى : " ذلك يوم مجموع له الناس "[4]. والصفة المشبهة كقولنا : زيد حسن وجهه ، وكرم أصله ، وشديد ساعده . والمصدر كقولنا : عجبت من ضرب زيدا عمرا ، وكقوله تعالى : " او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما "[5] أو بأن يكون تمييزا قد جلاه منتصبا عن تمام الاسم . ومعنى تمام الاسم : أن يكون فيه ما يمنع من الاضافة . وذلك بأن يكون فيه نون تثنية كقولنا : قفيزان برّا . أو نون جمع كقولنا : عشرون درهما ، أو تنوين كقولنا : راقود خلّا ، وما في السماء قدر راحة سحابا ، أو تقدير تنوين كقولنا : خمسة عشر رجلا : أو أن يكون قد أضيف الى شيء فلا يمكن اضافته مرة أخرى ، كقولنا : لي ملوءه عسلا ، وكقوله تعالى : "ملء الارض ذهبا "[6].

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 403 — 404 .

(2) سورة النساء : الاية 75 .

(3) سورة الانبياء ، الآية 03 .

(4) سورة هود : الاية 103 .

(5) سورة البلد ، الآية 14 ومابعدها . (6) سورة آل عمران ، الآية 91 .

وأما تعلق الاسم بالفعل ، فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا ، فيكون مصدرا قد انتصب به كقولك : ضربت ضربا ، ويقال له المفعول المطلق . أو مفعولا به ، كقولك : ضربت زيدا ، أو ظرفا مفعولا فيه : زمانا أو مكانا ، كقولك : خرجت يوم الجمعة ، ووقفت أمامك ، أو مفعولا معه كقولنا : جاء البرد والطيالسة، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، أو مفعولا له كقولنا : جئتك اكراما لك ، وفعلت ذلك ارادة الخير بك . وكقوله تعالى " ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله "[1] أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل : طاب زيد نفسا ، وحسن وجها ، وكرم أصلا ، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء كقولك : جاءني القوم الا زيدا ، لأنه من قبيل ما ينتصب عن تمام الكلام .

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب ، أحدها : أن يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجرّ التي من شأنها أن تعدى الأفعال الى ما لا تتعدى اليه بأنفسها من الأسماء ، مثل انك تقول " مررت " فلا يصل الى نحو زيد وعمرو فاذا قلت : مررت بزيد أوعلى زيد . وجدته قد وصل بالباء أوعلى . وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى " مع " في قولنا : لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها ، بمنزلة حرف الجر المتوسط بين الفعل والاسم وايصاله اليه ، الا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئا ، لكنها تعين الفعل على عمله النصب . وكذلك حكم " الا " في الاستثناء ، فانها عندهم بمنزلة هذه الواو الكائنة بمعنى مع في التوسط ، وعمل النصب في المستثنى للفعل ولكن بوساطتها وعون عليها .

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول كقولنا : جاءني زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو .

والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة ، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه ، وذلك أن من شأن هذه المعاني : أن تتناول ما تناولته بالتقييد . وبعد أن يسند الى شيء . معنى ذلك : أنك اذا قلت :

---

(1) سورة النساء ، الآية 114 .

ما خرج زيد ، وما زيد خارج . لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الإطلاق بل الخروج واقعا من زيد ومسندا اليه . ولا يغردك تواتها في نحو : " لارجل في الدار " أنها لنفي الجنس، ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم المفرد لكان الذى قالوه في كلمة التوحيد من أن التقدير فيها لا اله لنا، أو في الوجود . الا الله . . ، فضلا من القول ، وتقديرا لما لايحتاج اليه . وكذلك الحكم أبدا . واذا قلت : هل خرج زيد ؟ لم تكن قد استفهمت عن الخروج مطلقا ، ولكن عنه واقعا من زيد . واذا قلت : ان يأت تني زيد أكرمه . لم تكن جعلت الاتيان شرطا بل الاتيان من زيد . وكذا لم تجعل الاكرام على الاطلاق جزاء للاتيان ، بل الاكرام واقعا منك . كيف وذلك يؤدى الى أشنع ما يكون من المحال ؟ وهو أن يكون هاهنا اتيان من غير آت واكرام من غير مكرم ، ثم يكون هذا شرطا ، وذلك خبرا .

ومختصر كل الأمر : أنه لايكون كلام من جزء واحد ، وأنه لابد من مسند ومسند اليه وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة كـ إنّ وأخواتها ، ألا ترى أنك اذا قلت : "كأنّ " يقتضي مشبها ومشبها به كقولك : كأن زيدا الأسد . وكذلك اذا قلت : لو ولولا وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى " .

وجملة الأمر : أنه لايكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم الا في النداء نحو : ياعبدالله . وذلك أيضا اذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذى هو (أعنى وأريد وأدعو) . و (يا) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس .

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض . وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه .(1)

هذا هو النحو في مبناه ، يعنى الجانب النحوى الساكن المتكون من التراكيب النحوية ، مواده الأساسية محدودة بثلاثة أنواع : الاسم ، والفعل والحرف . اثنان مستقلان بالفهم هما : الاسم والفعل ، والثالث غير مستقل بالفهم بمفرده ،

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 2ـ 6 .

حتى يدخل في تركيب ما يحدد معناه ، بتعلقه بأحدهما ، حسب ثلاثة استعمالات كما بينها عبدالقاهر .

أما طرق التأليف فيما بينها فمحدودة لا تخرج عن أصلين :

" تفسير ذلك : أن الأصل مبتدأ   تلقى له خبرا من بعد تثنيه
وفاعل مسند فعل تقدمه   اليه يكسبه وصفا ويعطيه
هذان أصلان لا تأتيك فائدة   من منطق لم يكونا من مبانيه
هذي قوانين ، يلفي من تتبعها   ما يشبه البحر فيضا من نواحيه "(1)

هذه هي المباني الأصلية للكلام العربي ، فخذها ، ودع ما يأتيك به علم المنطق من مبادئ خارجة عن قوانين النحو العربي ، وأحكامه ، ومعانيه .

هذان الأصلان هما ، المسند والمسند اليه اللذان يعتبران حجر الزاوية في تراكيب الجمل ، واللذان لا يستقيم التركيب النحوي الا بهما . وما جاءك من طريق آخر ، غير طريق النحو ، فلا تعبأ به ، فمباني النحو العربي ليست هي قوانين المنطق — وهنا نلمس انزعاج عبدالقاهر الجرجاني من طغيان النزعة المنطقية — .

ولئن كانت الأسس الثلاثة للكلم العربية محدودة ، وطرقها معلومة ، فان التراكيب غير متناهية . فانها شبيهة بفياضات البحر الزاخر الذى لا تنتهي نواحيه . ويعني هذا الكلام ، أننا من هذه العناصر الثلاثة المحدودة ، وفق الطرق المعلومة المتمثلة أصلاه ، نستطيع أن نأتي بما شئنا من التراكيب النحوية غير المتناهية ، المستعملة والمهملة ، سمعناها أو لم نسمعها من قبل .

هذه النظرية أكدتها اللسانيات الحديثة ، خاصة التوليدية منها ، يقول الأستاذ الدكتور زكرياء ميشال في كتابه : " الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية " . (والجدير بالتنويه هنا ان عدد قوانين هذا التنظيم محدودة ، ومع هذا ينتج هذا التنظيم المحدودة قوانينه ، وعلى أوسع نطاق ، عددا غير محدود وغير متناه من الجمل)(2).

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 7 — 8 .

(2) الدكتور زكرياء ميشال : الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية ، ص 29 ، ط 1 ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1402 هـ ، 1982م .

هذا الكلام يدفعنا أن ننظر في المصطلحين النحويين الجملة العربية قبل أن ننتقل الى الجانب الثاني للجملة العربية الاخبارى المتغير .

— 4 —

جملتنا المبتدأ والخبر والفعل والفاعل .

يخلص عبدالقاهر الجرجاني الى القول بأن هناك أصلين [1] : أولا مبتدأ تقدم أو تأخر أسند اليه خبر . وثانيا فاعل مسند اليه تقدمه فعل في البناء القاعدى النحوى ولا يجوز تأخير الفعل عن فاعله ، كما جاز تأخير المبتدأ عن خبره ، لأنهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، ولأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل كما قال شارح المفصل ابن يعيش : " وكان الفاعل لازما (* الفعل) يتنزل منزلة الجزء منه ، بدليل انه لايستغنى عنه ولا يجوز اخلاء الفعل عن فاعل "[2].

ويؤكد عبدالقاهر الجرجاني على نكتة هامة وهي لم سمي المبتدأ مبتدأ ؟ ألأنه مبتدأ به في الكلام ؟ ولم سمي الخبر خبرا لأنه تأخر عن المبتدأ ؟ كلا لا هذا ولا ذاك ولكن لأغراض ابلاغية اقتضاها المقام ، والمسمع اليه يقول :

" وههنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبدا ، وهي ان المبتدأ لم يكن مبتدأ ، لأنه منطوق به أولا . ولاكان الخبر خبرا ، لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ : لأنه مسند اليه ، ومثبت اليه المعنى ، والخبر خبرا : لأنه مسند ومثبت به المعنى ، تفسير ذلك : أنك اذا قلت : زيد منطلق ، فقد أثبت الانطلاق لزيد ، وأسندته ، فزيد مثبت له ومنطلق مثبت به . واما تقديم المبتدأ على الخبر لفظا ، فحكم واجب من هذه الجهة أى من جهة أن كان المبتدأ هو الذى يثبت به المعنى ، ويسند اليه . والخبر هو الذى يثبت ويسند . ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به ، لكان ينبغي

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 7 — 8 .

(*) زيادة من عندنا اقتضاها السياق .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص 75 ، ج 1 — ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم 1 .

أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : منطلق زيد . وأوجب أن يكون قولهم : ان الخبر مقدم في اللفظ ، والنية به التأخير : محالا . واذا كان هذا كذلك ثم جئت بمعرفتين ، فجعلتهما مبتدأ وخبرا . فقد وجب أن تكون مثبتا بالثاني معنى للأول ، فاذا قلت : زيد أخوك كنت قد أثبت بأخوك معنى لزيد ، واذا قدمت وأخرت : فقلت : أخوك زيد ، وجب أن تكون مثبتا بزيد معنى لأخوك ، والا كان تسميتك له الآن مبتدأ واذ ذاك خبرا . تغييرا للاسم عليه من غير معنى ، ولأدى الى أن لايكون لقولهم : " المبتدأ والخبر " فائدة . غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم ، من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لايكون لصاحبه وذلك مما لايشك في سقوطه "(1).

يحدد هذا النص بجلاء علاقة الجانب النحوى المتمثل في المبتدأ والخبر بالجانب الاخبارى المتغير الذى يتمثل في المسند والمسند اليه ، يقول عبدالقاهر الجرجاني : " أنه لايؤتى بالاسم معرى من العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه : واذا كان كذلك فاذا قلت : عبدالله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه ، فاذا جئت بالحديث فقلت : مثلا : قام أوقلت : خرج . أوقلت : قدم . فقد علم ما جئت به ، وقد وطأت له ، وقدمت الاعلام فيه ، فدخل على القلب دخول المأنوس به . وقبله قبول المتهيء له المطمئن اليه . وذلك لامحالة أشد لثبوته ، وأدفى للشبهة ، وأمنع للشك ، وأدخل في التحقيق "(2).

كما يوضح النص التباسا آخر ، خامر النفوس ردحا من الزمن ، بأنه اذا كنت أمام اسمين معرّفين ، لك الخيار في أيهما شئت جعلته مبتدأ . بيد أن هذا الخيار يتوجب اذا أنت أثبت معنى للمبتدأ بالخبر . وهنا ينقلنا عبدالقاهر الجرجاني الى تقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة لما في السياق المعنوى من دلائل على ذلك فهو يقول : " واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 146 ـ 147 .
(2) نفس المرجع ، ص : 101 ـ 102 .

الى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا . ثم يقدم الذى هو الخبر الا شكل الأمر عليك فيه . فلم تعلم ان المقدم خبر حتى ترجع الى المعنى وتحسن التدبر . أنشد الشيخ أبوعلى في التذكرة"[1] :

نم ، وان لم أنم ، كراي كراكا .

ثم قال : ينبغي أن يكون "كراي" خبرا مقدما ويكون الأصل "كراك كراي" أي نم : وان لم أنم فنومك نومي ، كما تقول : قم ، وان جلست فقيامك قيامي ، هذا هو عرف الاستعمال في نحوه . ثم قال : واذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة ، وهو ينوى به التأخير من حيث كان خبرا فهو كبيت الحماسة :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد .

فقدم خبر المبتدأ وهو معرفة ، وانما دل على أنه ينوى التأخير المعنى ولولا ذلك لكانت المعرفة اذا تقدمت هي المبتدأ لتقدمها ، فافهم ذلك "[2].

وهنا لم يعد الشك يتطرق الى من تدبر كلام عبدالقاهر الجرجاني وتفهمه أن الذى يحدد المعنى أمران : (1) بنية نحوية (2) وسياق يقتضيه مقام معين ، عبر عنهما بقوله : " هيئة يحدثها التأليف ، ويقتضيها الغرض الذى تؤم ، والمعنى الذى تقصد "[3] . يضيف اليهما عبدالقاهر الجرجاني أمر ثالث هو الخبر ، أو بتعبير أصح الفائدة المستفادة من ربط المخبر به بالمخبر عنه نفيا أو ايجابا ، ويصح هذا اذا ألقينا على أنفسنا السؤال التالي ؟ ما الغرض من الكلام الذى حضرناه في تعبيرين كما سبق أن أوضحنا ذلك ؟

يجيبنا عبدالقاهر الجرجاني عن هذا السؤال بقوله : " اعلم أن معاني الكلام كلها معان ، لا تتصور الا فيما بين شيئين ، والأصل والأول هو الخبر ، واذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع ، ومن الثابت في العقول ، والقائم

---

(1) هو أبوعلي الفارسي . والتذكرة في علوم القرآن (النسخة) .
(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 235 وما بعدها .
(3) نفس المصدر ، ص : 193 .

في النفوس، أنه لايكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم الى اثبات ونفي، والاثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له. والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه. فلو حاولت أن تتصور اثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه حاولت مالايصح في عقل ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد الى فعل من غير أن تريد اسناده الى شيء مظهر أومقدر مضمر. وكان لفظك به اذا أنت لم ترد ذلك وصوت تصوته سواء "[1].

ان الجملة يجب أن تحتوي على معنى يستفيد منه المخاطب عندما يكون تركيبها النحوي سليما، لاشتمالها على عنصري الاسناد: المسند والمسند اليه. وفي هذا الصدد يقول عبدالقاهر الجرجاني تتميما لما سبق قوله: " الدلالة على الشيء، هي اعلامك السامع اياه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه، واذا كان كذلك وكان مما يعلم ببداهة العقول أن الناس انما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم "[2].

— 5 —

قبل أن ندع هذا الموضوع، يحسن بنا أن نحدد كلمة " المعنى " ماذا يراد بها عند عبدالقاهر الجرجاني، لأن المعنى ليس هو الفائدة على الاطلاق، فالكلمة المفردة تحمل معنى، ولكنها لا تحمل فائدة. بينما الجملة تحمل معنى ـ أن لم تكن محالا[3] ـ وقد لا تحمل فائدة كجملة (النار حارة). فيها معنى، ولكن لافائدة فيها للمخاطب الذي يدرك بالبديهية أن النار حارة. يقول: أبو بكر بن السراج " وأصل الكلام موضوع للفائدة وان اتسعت المذاهب فيه. ولكن لو قال قائل: " النار حارة " و " الثلج بارد " لكان هذا كلاما لافائدة فيه، وان كان الخبر فيهما نكرة "[4]. أما عند عبد القاهر الجرجاني،

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص: 405.
(2) نفس المصدر، ص: 408.
(3) انظر ما سبق عند سيبويه: الاستقامة والاحالة، ص: 6 من رسالتنا هاته.
(4) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو، ص 66، الجزء الأول: تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. 1، 1405 هـ، 1985، بيروت.

فانه يقصد بالمعنى الفائدة ، ويسميها الغرض أو الأغراض . وهذه الأغراض تتفاضل من عبارة الى أخرى فهو يقول : "فصل لايكون لأحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها من المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها .

فان قلت : فاذا أفادت هذا ما لا تفيده تلك ، فليستا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين اثنين " . قيل لك : أن " المعنى " في مثل هذا يراد به الغرض ، والذى أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه ، نحو أن تقصد الى تشبيه الرجل بالأسد ، فتقول : زيد كالأسد ، ثم تريد هذا المعنى بعينه ، فتقول كأن زيدا الأسد ، فتفيد تشبيهه أيضا بالأسد ، الا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول . وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء لا يتميز عن الأسد ولا يقصر عنه حتى يتوهم أنه أسد في صورة آدمي ، واذا كان هذا كذلك ، فانظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق الا بما توخي في نظم اللفظ وترتيبه . حيث قدم الكاف الى صدر الكلام وركبت مع "أن " واذا لم يكن الى الشك سبيل أن ذلك كان بالنظم فاجعله العبرة في الكلام كله ، ورض نفسك على تفهم ذلك وتتبعه ، واجعل فيها أنك تزاول منه أمرا عظيما ، لايقادر قدره ، وتدخل في بحر عميق لا يدرك قعره "(1) .

فما النظم يا ترى ؟

— 6 —

فرق صاحب " دلائل الاعجاز" بين نظم الحروف ، وهو تتابعها ، ونظم الكلم . وهو تنسيقها وفق ما يقتضيه علم النحو . وهذه التفرقة ضرورية " لأن النظم هو التأليف . . . . وكل شيء قرنته بآخر ، وضممت بعضه الى بعض فقد نظمته "(2) .

فنظم الحروف يتم بطريقة اعتباطية حسب وضع الواضع الأول للغة ، ويرجع فيه الى علم اللغة يعني كتب المعاجم اللغوية .

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 199 .

(2) ابن منظور : لسان العرب مادة (نظم) ص 578 ، ج 12 .

أما نظام الكلم فان فيه من استعمال الروية والفكر مالا يخفى على ذوي الألباب . لأن هناك أسرارا لاتدرك الا بالعقل ، ولطائف ، الطريق اليها هو التفكير . وبهذه الاشارة يعطي عبدالقاهر الجرجاني السلطة للفكر في التحكيم ، ويربط بين اللغة والفكر . ويرد على الذين يذهبون مذهبا آخر غير مذهب العقل فيقول :

" وجملة الأمر : أنه لايرى النقص يدخل على صاحبه الا من جهة نقصه في علم اللغة . لايعلم أن ههنا دقائق وأسرارا ، طريق العلم بها **الروية والفكر** ، ولطائف ، مستقاها العقل ، وخصائص معان ، ينفرد بها أقوام قد هدوا اليها ودلوا عليها . وكشف لهم عنها ورفعت الحجب بينهم وبينها ، وأنها السبب في أن عرضت المزية في الكلام ووجب أن يفضل بعضه بعضا "(1).

ويستمر قائلا : " وذلك أن النظم في الحروف هو توإليها في النطق فقط ، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى ان يتحرى في نظمه لها ما تحراه . فلو أن واضع اللغة قد قال " ربض " مكان ضرب ، لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساده .

وأما نظم الكلم فليس الأمر كذلك ، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه : ضم الشيء الى الشيء كيف جاء واتفق ، وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف ، والصياغة والبناء ، والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض ، حتى يكون اوضع كل حيث وضع : علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح .

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 5 ـ 6 .

والفائدة من معرفة هذا الفرق : أنه اذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل "(1).

وما النظم عنده الا توخي معاني النحو ويستمر قائلا : " وذلك ان النظم ـ كما بينا هو ـ توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه ، والعمل بقوانينه وأصوله ، وليست معاني النحو معاني الألفاظ ، فيتصور أن يكون لها تفسير .

وجملة الأمر : أن النظم انما هو أن الحمد من قوله تعالى " الحمد لله ربّ العالمين ، الرحمن الرحيم " مبتدأ ، " ولله " خبر ، " ورب " صفة لاسم الله تعالى ومضاف الى العالمين ، " والعالمين " مضاف اليه ، " والرحمن الرحيم " صفتان كالرب ، " ومالك " من قوله " مالك يوم الدين " صفة أيضا ومضاف الى يوم ، " ويوم " مضاف الى " الدين " ، " وايّاك " ضمير اسم الله تعالى مما هو ضمير يقع موقع الاسم اذا كان الاسم منصوبا ، معنى ذلك : أنك لو ذكرت اسم الله مكانه لقلت : الله نعبد . ثم أن " نعبد " هو المقتضى معنى النصب فيه . وكذلك حكم " اياك نستعين " ثم أن جملة " اياك نستعين " معطوف بالواو على جملة " اياك نعبد " " والصراط " مفعول " والمستقيم " صفة للصراط " . " وصراط الذين " بدل من الصراط المستقيم ، " وانعمت عليهم " صلة " الذين " و " غير المغضوب عليهم " صفة الذين " والضالين " معطوف على المغضوب عليهم .

فانظر الآن هل يتصور في شيء من هذه المعاني أن يكون معنى اللفظ ، وهل يكون كون الحمد مبتدأ معنى لفظ الحمد ؟ أم يكون كون ربّ صفة وكونه مضافا الى العالمين معنى لفظ الربّ "(2).

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 40 ـ 41 .
(2) نفس المصدر ، ص : 347 .

بعد هذا البيان الذى يبين أن النظم معناه توخي معاني النحو ، وأن النظم ليس هو نظم الكلم المفردة كيفما اتفق وأنه " لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك . هذا مالا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس . واذا كان كذلك فبنا أن ننظر الى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة بسبب من صاحبتها . ما معناه وما محصوله ؟ واذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد الى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو تعمد الى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر . أو تتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيدا له أو بدلا منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالا أو تمييزا . أو تتوخى في كلام هو لاثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا . فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطا في الآخر . فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس[1].

— 7 —

اللفظ والمعنى :

ان مشكلة اللفظ والمعنى أخذت من عبد القاهر الجرجاني جهدا كبيرا ، حتى ليكاد يلتبس الأمر على القارىء ، فلا يعرف هل هو من أنصار اللفظ أو المعنى أم الأمرين معا ؟ فأحيانا يفند آراء الذين يتمسكون بالمعنى ، ويهملون اللفظ، وتارة أخرى يرفع من قيمة المعنى ، وما ذلك الا لما بينهما من اتصال وثيق، سبب غلطا كبيرا للناس حيث يقول : " واعلم ان الداء الدوى والذى أعى أمره في هذا الباب : غلط من قدم الشعر بمعناه ، وأقل الاحتفال باللفظ ، وجعل لا يعطيه من المزية — ان هو أعطى — الا ما فضل عن المعنى يقول : ما في اللفظ لولا المعنى ؟ وهل الكلام الا بمعناه ؟ فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة وأدبا ، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر . فان مال الى اللفظ شيئا ، ورأى أن ينحله بعض الفضيلة . لم يعرف غير الاستعارة ؟

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 44 — 45 .

ثم لا ينظر في حال تلك الاستعارة . أحسنت بمجرد كونها استعارة ، أم من أجل فرق ووجه ، أم للأمرين ؟ لا يحفل بهذا وشبهه ، قد قنع بظواهر الأمور ، وبالجمل "(1).

ينقلنا عبدالقاهر الجرجاني الى تنبيه هامة جدا وهي الحقيقة والمجاز ، وأن المجاز أبلغ من الحقيقة ، لأنه "قد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الافصاح ، والتعريض أوقع من التصريح ، وأن للاستعارة مزية وفضلا ، وأن المجاز دائما أبلغ من الحقيقة ".(2)

فقد وقع سوء فهم لهذه الأشياء ، لدى كثير من الناس ، لذا حدد عبدالقاهر الجرجاني الكلام وأنه على ضربين :

ضرب تصل الى الغرض منه بدلالة اللفظ مباشرة ، وضرب ثان تصل الى الغرض بدلالة ثانية غير دلالة اللفظ ، اقتضاهما المقام وسياق الكلام الاخباري فيقول : " الكلام على ضربين " .

ضرب أنت تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك اذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج على الحقيقة فقلت : خرج زيد ، وبالانطلاق عن عمرو : فقلت عمرو منطلق وعلى هذا القياس .

وضرب آخر أنت لا تصل منه الى الغرض بدلالة اللفظ وحده . ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة . ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها الى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل "(3).

ولكي لا نضل السبيل يجدر بنا أن ننظر الى هذه الأشياء الثلاثة التي كانت سببا في تعطيل الفهم الصحيح . وكانت سببا في خلط اللفظ

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 194 .
(2) نفس المصدر ، ص : 55 .
(3) نفس المصدر ، ص : 202 .

والمعنى ، وسموا الصورة ، والنظم وغيرهما من مقتضيات الكلام ، وبرجوعنا الى " دلائل الاعجاز في علم المعاني " ، نجد كل الحلول في الأمور المشتبهة فيهما . فلنبدأ بالاستعارة .

الاستعارة :

لا نريد أن نتعرض الى أنواع الاستعارة . وما آلت اليه من تقسيمات[1] فيما بعد الجرجاني . وانما الذي يهمنا أن نعرف كيف نظر اليها عبدالقاهر الجرجاني ؟ وما العلاقة بين النحو والبلاغة ؟ وهل هما علمان أم علم واحد ؟ وسيتضح لنا أن هذه التفرقة بين العلمين مصطنعة كما يرى صاحب دلائل الاعجاز . " فالاستعارة : أن تريد تشبيه الشيء بالشيء . فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره ، وتجيء الى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه : تريد أن تقول : رأيت رجلا كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً . فتدع ذلك ، وتقول : رأيت أسداً "[2] .

ان هذا التعريف الجامد ، لم يعجب عبدالقاهر الجرجاني ، وقد اعتاد علماء العربية أن يضربوا المثل بالآية الكريمة " واشتعل الرأس شيبا " فلننظر الى عبدالقاهر الجرجاني كيف يجري هذه الاستعارة : " ومن دقيق ذلك وخفيه : أنك ترى الناس اذا ذكروا قوله تعالى : " واشتعل الرأس شيبا " لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشرف الّا اليها ، ولم يروا للمزية موجبا سواها . هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم ، وليس الأمر على ذلك . ولا هذا الشرف العظيم ، ولا هذه المزية الجليلة . وهذه الروعة التي تدخل على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة . ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه الى الشيء ، وهو لما هو من سببه ، فيرفع به ما يسند اليه ، ويؤتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده مبينا : أن ذلك الاسناد ، وتلك النسبة الى ذلك الأول انما كان من أجل هذا الثاني ، ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة . كقولهم :

---

(1) انظر مفتاح العلوم . للسكاكي ، ص : 162 وما بعدها ، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر بدون تاريخ .

(2) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص : 53 .

طاب زيد نفساً ، وقر عمرو عيناً ، وتصبب عرقاً ، وكرم أصلاً ، وحسن وجهاً ، وأشباه ذلك مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء الى ما ذلك الشيء من سببه ، وذلك : أنا نعلم أن " اشتعل " للشيب في المعنى ، وان كان هو للرأس في اللفظ ، كما أن (طاب) للنفس (وقر) للعين (وتصبب) للعرق ، وان أسند الى ما أسند اليه ـ يبين ان الشرف كان لأن يسلك فيه هذا المسلك ، وتوخي فيه هذا المذهب : أن تدع هذا الطريق فيه ، وتأخذ اللفظ فتسنده الى الشيب صريحا . فتقول : اشتعل شيب الرأس . والشيب في الرأس . ثم تنظر : هل تجد ذلك الحسن . وتلك الفخامة ؟! وهل ترى الروعة التي كنت تراها ؟ فان قلت : فما السبب في أن كان " اشتعل " اذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل ، ولم بان بالمزية من الوجه الآخر هذه البينونة ؟ فان السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذى هو أصل المعنى الشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأخذه من نواحيه ، وانه قد استقر به وعم جملته ، فلم يبق من السواد شيء أو لم يبق منه الا مالايعتد به . وهذا مالا يكون اذا قيل : (اشتعل شيب الرأس) ، أو (الشيب في الرأس) . بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة . وَوِزَانُ هذا : أنك تقول : (اشتعل البيت نارا) ، فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول . وأنها قد استولت عليه . وأخذت في طرفيه ووسطه . وتقول : (اشتعلت النار في البيت) . فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه . واصابتها جانبا منه . فاما الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة "[1].

كل هذا التحليل الذى ذكره عبدالقاهر الجرجاني من استعارة وصحة نسبة المفعولية الى الفاعلية ، ومن صورة رائعة . اعتاد الناس أن يدخلوها في علم المعاني الذى هو أحد فروع علم البلاغة . لذا استثنى خاصية أخرى تعود الى علم النحو ، ويختص بها النظم الذى معناه عنده هو : توخي معاني علم النحو ألا وهي التعريف والاضافة بدون اضافة وكأنه استدرك ذلك

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 79 ـ 80 .

فقال : " واعلم أن في الآية الاولى شيئا من جنس النظم ، وهو تعريف الرأس بالألف واللام ، وافادة معنى الاضافة من غير اضافة . وهو أحد[1] ما أوجب المزية . ولو قيل : واشتعل رأسي . فصرح بالاضافة لذهب بعض الحسن . فاعرفه "[2].

ويخلص عبدالقاهر الجرجاني الى ان الاستعارة ليست نقل الاسم من اللفظ الذى وضعت له في الأصل ولكن الاستعارة تقع في ادعاء المعنى له فيقول: "ونرجع الى الغرض فنقول : فاذا ثبت أن ليست الاستعارة نقل الاسم ولكن ادعاء معنى الاسم . وكنا اذا عقلنا من قول الرجل " رأيت أسداً " أنه أراد به المبالغة في وصفه بالشجاعة وأن يقول انه من قوة القلب ومن فرط البسالة وشدة البطش وفي أن الخوف لايخامره ، والذعر لايعرض له بحيث لاينقص عن الأسد ، لم نعقل ذلك من لفظ أسد ولكن من ادعائه معنى الأسد الذى رآه . ثبت بذلك أن الاستعارة كالكناية في انك تعرف المعنى فيهما من طريق المعقول دون طريق اللفظ[3].

وهذا ننتقل الى التمثيل أو التشبيه ، وهو من الأمور التي وقع الالتباس فيها بين الدلالة اللفظية والمعنوية . يقول عبدالقاهر الجرجاني " وأما التمثيل الذى يكون مجازا لمجيئك به على حد الاستعارة . فمثاله : قولك للرجل يتردد في الشيء بين فعله وتركه : أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى . فالأصل في هذا أراك في ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى . ثم اختصر الكلام ، وجعل كأنه يقدم الرجل ويؤخرها على الحقيقة ، كما كان الأصل في قولك : رأيت أسداً " رأيت رجلاً كالأسد " ثم جعل كأنه الأسد على الحقيقة ".[4]

ثم يقول : " ليس من عاقل يشك اذا نظر في كتاب يزيد بن الوليد الى مروان بن محمد حين بلغه أنه يتلكأ في بيعته ، أما بعد فاني أراك تقدم رجلا

---

(1) من الدقة العلمية عنده أنه لايحصر المزية في شيء واحد . فهو يقول وهو أحد ما أوجب المزية .

(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 31 .

(3) نفس المصدر ، ص : 337 .

(4) نفس المصدر ، ص : 54 .

وتؤخر أخرى فاذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيهما شئت والسلام . يعلم أن المعنى أنه يقول له : بلغني أنك في أمر البيعة بين أمرين مختلفين ترى تارة أن تبايع وأخرى أن تمتنع من البيعة . فاذا أتاك كتابي هذا فاعمل على أي الرأيين شئت ، وأنه لم يعرف ذلك من لفظ التقديم والتأخير أو من لفظ الرِّجل ، ولكن بأن علم أنه لا معنى لتقديم الرجل وتأخيرها في رجل يدعى الى البيعة ، وأن المعنى على أنه أراد أن يقول أن مثلك في ترددك بين أن تبايع وبين أن تمتنع مثل رجل قائم ليذهب في أمر ، فجعلت نفسه تريه تارة أن الصواب في أن يذهب وأخرى في أن لا يذهب فجعل يقدم رجلا تارة ويؤخر أخرى"(1) .

بعد اذن ننتقل الى الكناية فنقول ما الكناية ؟ وما المراد بها ؟ ان " المراد بالكناية هنا : أن يريد المتكلم اثبات معنى من المعاني ، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة . ولكن يجيء الى معنى هو تاليه وردفه في الوجود . فيومي به اليه ، ويجعله دليلا عليه مثال ذلك : "قولهم : هو طويل النجاد" يريدون طويل القامة " وكثير الرماد " يعنون كثير القرى ، وفي المرأة : " نؤوم الضحى " والمراد أنها مترفة مخدومة ، لها من يكفيها أمرها . فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به . ولكنهم توصلوا اليه بذكر معنى آخر ، من شأنه أن يردفه في الوجود . وأن يكون اذا كان . أفلا ترى أن القامة اذا طالت طال النجاد . واذا كثر القرى كثر رماد القدر . واذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ، ردف ذلك أن تنام الضحى"(2) .

ان هذه الأجناس هي التي يقع الالتباس فيها بين اللفظ والمعنى ، لأن هذه الألفاظ نقلت من الدلالة الوضعية اللغوية الى الدلالة المعنوية التي نصل اليها بدلالة ثانية مترتبة عن الدلالة الأولى أو كما يقول عبد القاهر الجرجاني هي ردف لها بمعنى ملازمة لها ومقتضية اياها

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 338 .
(2) نفس المرجع ، ص : 52 .

" وهي أن تقول : المعنى ومعنى المعنى ، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذى تصل اليه بغير واسطة .ومعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى . ثم يفضي بك ذلك المعنى الى معنى آخر كالذى فسرت لك "(1).

— 8 —

ان هذا التلازم بين اللفظ والمعنى دقيق جدا في مفهوم عبدالقاهر الجرجاني الذى حصره في التوخي بين معاني النحو وهو النظام Systeme "أن النظم -كما بينا - هو توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله ،وليست معاني النحو معاني الألفاظ "(2).

وهنا نتساءل هل توخي معاني النحو، وهو العلم بالفروق والوجوه والأحكام والقوانين والأصول ؟ كلا لا يرجع الفضل الى العلم بها وحفظها وسردها عن ظهر قلب، بل الفضل يعود الى ما يسميه عبدالقاهر الجرجاني بالتأتي وقوة الحساسية التي تدرك هذه الأسرار الخفية .ونسميها نحن الآن بالتطبيق والاستعمال . "فليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير تراخ ، وثم له بشرط التراخي و "أن " لكذا وإذا لكذا . ولكن لأن يتأتى لك اذا نظمت وألفت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه "(3).

ضبط عبدالقاهر الجرجاني هذا الفضل الحاصل في الكلام بأنه لا يقع في الألفاظ المفردة المجردة عن التركيب وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم بين لفظتين مفردتين نحو " قعد وجلس " ولكن فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر . نحو أن تنظر الى قوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة) وقول الناس (قتل البعض احياء للجميع) ،فانه وان كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في هذا الباب انهما عبارتان معبرهما واحد ،فليس القول قولا يمكن الأخذ

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 203 .
(2) نفس المرجع ، ص : 347 .
(3) نفس المرجع ، ص : 193 .

بظاهره ، أو يقع لعاقل شك أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم الآخر "(1).

قد يوحي هذا الكلام أن عبدالقاهر الجرجاني يلغي تماما الألفاظ المفردة وأنها لاقيمة لها . بيد أن كلامه يوضح جيدا أن لها دورا في أداء المعاني لكن داخل التركيبة النحوية "واعلم أني لست أقول أن الفكر لايتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلا ، ولكني أقول : انه لايتعلق بها مجردة من معاني النحو ، ومنطوقا بها على وجه لايتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيه ".(2)

ان نظرية عبدالقاهر الجرجاني شمولية ، فهي تنظر الى البنية الكلامية من الجهة النحوية والمعنوية والفنية كالصورة والهيئة والمقام . والحال ، تتم هذه الأشياء في نظام Systeme هو الروح الذى يقوم به الجسد المكوّن من حواس كثيرة ، كل حاسة تؤدى وظيفتها المطلوبة منها . وان قصرت العبارة عن شيء من هذه الوجوه أصابها الضعف . بيد أن أغلب الناس نظروا الى الكلام على أنه (لفظ ومعنى) و (دال ومدلول) " ذلك أنهم لما جهلوا شأن الصورة ، وضعوا لأنفسهم أساسا وبنوا على قاعدة فقالوا : انه ليس الا المعنى واللفظ ولا ثالث لهما "(3).

يجب أن نفهم جيدا معنى النظم الذى ما فتئ يكرره عبدالقاهر الجرجاني بأنه هو توخي معاني النحو ، وهذا المفهوم واسع كما شاهدنا فهو يشمل البلاغة والنحو ، وكتاب ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني ـ هو كتاب " في أصول النحو جملة ، وكل ما يكون به النظم دفعة "(4). والتفرقة بين العلمين (البلاغة والنحو) هي تفرقة مصطنعة لا أساس لها عند عبدالقاهر الجرجاني ولا عند الذين فهموه ، فهو يعود في استشهاده الى العلماء الاصلاء أمثال :

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 202 .
(2) نفس المرجع ، ص : 314 .
(3) نفس المرجع ، ص : 368 .
(4) نفس المرجع ، ص : 21 .

سيبويه (1) والجاحظ ، وهذا يعني أن مذهبه يضرب بجذوره في أعماق الدراسات العربية الأصيلة :

وهنا قضية لا نعلم أحدا أشار اليها وتظهر في المصطلحات الجرجانية . فكثيرا ما يردد عبد القاهر الجرجاني : النسب والتوخي والائتلاف والأنس والنظم ، هذه الألفاظ التي تجعل من الجملة (أسرة) لا بد أن تتوافر فيها روابط النسب والتآخي والألفة ويعمها الأنس، ويحفها النظام حتى تؤدى وظيفتها الأساسية كما تؤدى العائلة التي تتوافر فيها هذه النعوت وظيفتها ، وتبلغ الأمانة الى الأجيال اللاحقة ، فيتوارثها الخلف عن السلف . " انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ، وكلمته ألقاها الى مريم " . النساء رقم الآية 170 قرآن كريم .

ان هذا المذهب الذى سلكه عبد القاهر الجرجاني من ربط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الاخبارية بالمعنى الشمولي الذى تحويناه عنده هو المذهب الذى سار عليه أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى . في كتابه (المفصل في علم العربية) . وسيتراآى لنا أنه عمق هذا المفهوم النحوى الواسع وجسم المذهب البنوى — الوظيفي ، وطبقه أحسن تطبيق ، وابتعد عن لهجة الجدل والمحاجة التي اتسم بها كتاب " دلائل الاعجاز " الذى يجعل قارئه يشعر وكأن عبد القاهر الجرجاني نصّب نفسه محاميا عن هذا المذهب البنوى — الوظيفي ، فيكتفي بالحجة والبرهان لردع خصمه ، ولمن يذهب مذهبا غير المذهب الأصيل والسليم .

* * *

---

(1) قال صاحب الكتاب في باب " كان " اذا قلت : كان زيد ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده ، مثله عندك ، وانما ينتظر الخبر، فاذا قلت حليما فقد أعلمته مثل ما علمت . واذا قلت كان حليما . فانما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة : دلائل الاعجاز ، ص : 270 .

(2) ذكر الجاحظ مرارا .

الباب الثاني

أسس النحو عند الزمخشري من خلال
((المفصّل في علم العربية))

الفصل الأول : — مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشري

الفصل الثاني : — تلازم دراسة الأبنية النحوية للجملة بوظيفتها البلاغية .

الفصل الثالث : — سير الدراسات النحوية والبلاغية بعد الزمخشري .

الخاتمة :

الفصل الأول من الباب الثاني

— مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشري —

تمهيد : أ — أصالة المصطلح النحوي العربي :

يجب على من يتصدّى لدراسة التراث النحوي العربي أن يفهم جيدا ما يقصد علماء النحو العربي بمصطلحاتهم ، وألّا يتسرّع في اصدار أحكام سطحية غالبا ما تكون خاطئة . اذا تناول الأوائل اللفظ قالوا : انه من لفظت الرحى الدقيق اذا أخرجته ، جاء في لسان العرب لابن منظور : " اللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك . والفعل لفظ الشيء . يقال : لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظا رميته ... وقيل هي الرحى سميت بذلك لأنها تلفظ ما تطحنه ... ثم قال : ولفظ بالشيء ، يلفظ لفظا ، تكلم ، وفي التنزيل : (ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد) . ولفظت بالكلام وتلفظت به أي تكلمت "(1) واذا تناولوا الكلام قالوا : انه من الكلم وهو الجرح . فهم يلمحون الى المعنى المادي للكلمة . فاللفظ تساقط الكلام كيفما اتفق . والكلام له تأثير مثل تأثير الجرح " لأنه ان كان حسنا أثر سرورا ، وان كان قبيحا أثر حزنا "(2) . ولا تحصل ملكة فهم كتب الأوائل الّا بمعاودتها ومراجعتها المرة بعد الأخرى . أما من تصدّى لدراسة النحو العربي بذهنية غير عربية . ومصطلحات مترجمة فهو واقع لا محالة في أخطاء سببها تحميل الكلام مالا يتحمل ، وتفسير مقاصد علماء النحو العربي بما ليس مقاصدهم حقيقة . وقد حرص علماؤنا الأوائل على التفريق بين المعنى الوضعي ، والمعنى الاصطلاحي ، وعلى أن الحقيقة غير المجاز ، والدخيل غير الأصيل .

ومن هنا انطلقوا في دراستهم من الكلام ، ولم ينطلقوا من الجملة ، لأن الفائدة تحصل بالكلام ، وقد تحصل بالجملة وقد لا تحصل . ألا ترى أنك اذا قلت :

---

(1) ابن منظور : لسان العرب ، ج 7 ، ص : 461 ، دار صادر للطباعة والنشر بيروت 1956 م — 1375 هـ .

(2) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص : 21 .

" قام زيد ، فهذا كلام تام ، فاذا زدت عليه إن وقلت : إن قام زيد صار ناقصا لايتم الا بجواب . ومثله المبتدأ والخبر نحو قولك : زيد قائم . فاذا زدت عليه أنّ المفتوحة وقلت أن زيدا قائم ، استحال الكلام الى معنى الإفراد بعد أن كان جملة ، ولا ينعقد الكلام الا بضميمة اليه نحو قولك : بلغني أن زيدا قائم ، فبضميمة بلغني صار كلاما "[1]. ومن هذا المنطلق ينبغي أن نتثبت في دراستنا لتراثنا النحوى ، فالسياق الفعلي للكلام هو الذى يحدد المعنى ، ويقدر الفائدة . فزيد قائم أقل فائدة من قولك بلغني أن زيدا قائم . فلما كانت (أن) تقدر مع ما بعدها بمفرد اضطررنا الى زيادة قبلها . أما السياق الذى ترد فيه " إن " الشرطية ، فانه يصير الجملتين كالجملة الواحدة ذات المبتدأ والخبر . فهي " تدخل على جملتين فتربط احداهما بالأخرى . وتصيرهما كالجملة نحو قولك : إن تأتني آتك . والأصل تأتيني آتيك . فلما دخلت إن عقدت احداهما بالأخرى حتى لو قلت : إن تأتني ، وسكت لايكون كلاما حتى تأتي بالجملة الأخرى . فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر . فهو من التام الذى لايزاد عليه فيصير ناقصا "[2].

هذه هي الكلمة التي نرى أنه يتوجب علينا أن نصدر بها دراستنا لمفهوم الجملة والكلام عند الزمخشرى وشارحه ابن يعيش . وما أصدق ما نقله الدكتور جعفر دك الباب عن الأستاذ زكي الارسوزى " ثمة خطأ شائع بين اللغويين ، وهو أن العلاقة بين المعنى واللفظ في اللسان العربي على مثال العلاقة بينهما في اللغات الحديثة علاقة اصطلاحية ، بمعنى أن اللفظة تشير الى معناها اشارة فقط . بيد أن اللسان العربي ذو بنيان عضوى تنم فيه الكلمة عن المعنى وتوحي به ايحاء حتى ان اتجاه المعنى هو الاتجاه المتغلب على اللفظة مما يجعل صاحبها أكثر استعدادا من غيره لفهم الأخلاق والديانة . انما هو منظومة صوتية تعبر عن وجهة الأمة التي أنشأته ودلت عليه "[3].

---

(1) ابن يعيش ، شرح المفصّل للزمخشرى ، ص : 156 ، ج 1 .
(2) نفس المصدر والصفحة
(3) د . جعفر دك الباب : " ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها " ، ص 11 ، مجلة " المعرفة الدمشقية : العدد المزدوج 222/223 ــ 1980 .

II — موقف بعض علماء النحو العربي المعاصرين والرد عليهم :

وبسبب هذا الخطأ الشائع المشار اليه آنفا ، تشعبت آراء علماء اللسان العربي المعاصرين حول خصائص البنية التركيبية للجملة العربية في النحو العربي عند القدماء . فمنهم من يرى أن دراسة الجملة العربية دراسة علمية لم تتم الا من خلال تعرض بعض النحاة العرب القدامى للجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي لا محل لها من الاعراب . ويعني هذا القول أن البنية التعبيرية للكلام العربي لم تدرس دراسة علمية لذاتها كبنية أساسية . بينما الدراسات الألسنية الحديثة تنطلق من هذه النواة الأساسية للكلام البشري . ومنهم من يرى أن أول من درس الجملة العربية دراسة علمية هو ابن هشام في كتابه " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " ، أما من سبقه من العلماء ، فلم يكن تعرضهم لها الا لماما ومتفرقا لا يربطه رابط ، ولا يجمعه جامع في باب واحد . ومن القائلين بهذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي : نقد وتوجيه " فقال في هذا الصدد :

" ومع أن الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى ، وأن لها أهمية كبيرة في التعبير والافصاح والتفاهم . كان حظها من عناية النحاة قليلا جدا ، بل لم يتعرضوا لها لاهين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر ، ولم يعنوا بها بالبحث فيها الا حين يضطرون الى الاشارة اليها حين يعرضون الخبر الجملة ، والنعت الجملة ، والحال الجملة ، وموضوع الشرط الذي يبنى على جملتين : جملة الشرط وجملة الجواب ، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك . ولا أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغني اللبيب "(1)
وانساق وراء هذا الرأي خلق كثير من الباحثين العرب ، وأجمعوا أن أول من اعتنى بالجملة العربية هو ابن هشام . وهنا يتبادر الى الذهن سؤال كبير وخطير في آن واحد . ماذا يقصد الدكتور المخزومي بقوله . " ولم أعرف أحدا من النحاة عني بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام ؟ "

---

(1) الدكتور مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص : 34 . منشورات المكتبة العصرية — بيروت 1964 .

فان كان يقصد أنه أول من خصص لها بابا واحدا وجمع أنماطها فيه فهذا في مقدور علمنا صحيح ، وان كان يقصد أنه أول من تناولها بالدراسة العلمية ، ودرس أنواعها وأقسامها ، فهذا مالم يسلم به أحد من علماء النحو العربي المهتمين بالدراسة العلمية للتراث النحوي في ضوء الدراسات الألسنية العلمية الحديثة . فحد الكلام العربي ، واستقامة جمله كان من اهتمامات الروّاد الأوائل للتأليف في النحو العربي ، فهذا سيبويه أول مؤلف في النحو العربي ترك لنا كتابا مدونا عقد فيه بابا " للمسند والمسند اليه . وهما مالايستغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا "[1]. وبابا آخر يبين فيه " الاستقامة من الكلام والاحالة ". وكل النحاة الأصلاء نهجوا نهجه ، واعتنوا بالكلام اعتناء كبيرا لأنه موضوع دراستهم ، وما الجملة الّا نواة صغرى في سلسلة الكلام التي تتعرض للاحالة والاستقامة . بيد أن هذه الدراسات وصمت بأنه كان يشوبها نوع من التشويش وعدم المنهجية ، وهي طريقة سلكها جلّ علماء العرب المسلمين لا في النحو وحده بل في مجمل تآليفهم : الفقهية منها والأدبية والنحوية ، وغيرها من العلوم التي تناولها الأوائل بالبحث والتأليف ، لذا ألمحنا في البداية الى أن دراسة التراث النحوي تتطلب ذهنية عملاقة وخلاقة لبيان خصائص منهج علماء العرب . فمن فهم التراث يسهل عليه فهم العلم الحديث ان أراد التطور لنفسه ، وابتعد عن التقوقع في تقديس القديم لأنه قديم ، وذم الحديث لأنه حديث . فهذا الدكتور جعفر دك الباب ، يرى أن هذه المنهجية لم تكن مصادفة ولا عشوائية بل كانت مقصودة ، لأنهم اقتدوا فيها بمنهج القرآن الكريم الذي هو المثل الأكمل لكل الدراسات الاسلامية العربية ، حيثما يتناول موضوعا من المواضيع في سور مختلفة تثبيتا للموضوع الواحد الذي يتكرر في مقامات كثيرة[2]. وهذا الاستنتاج له ما يبرره في الدراسات النحوية العربية . فالنحو نشأ أساسا لصيانة كلام العرب من اللحن ، والقرآن نزل بلسان عربي مبين . فصيانته من اللحن هو المقصد الأول لعلماء النحو العربي .

---

(1) سيبويه : الكتاب ، ص : 23 . وانظر أيضا الفصل الثاني من الباب الأول من هذه الرسالة .

(2) الدكتور جعفر دك الباب . من محاضرات ألقيت في الدراسات العليا ، جامعة الجزائر .

يقول الزمخشري : " لأن إعادة التنبيه على أن المتحدى به مؤلف منها[1] لا غير وتجديده في غير موضع أوصل الى الغرض ، وأثر له في الأسماع والقلوب من أن يقر ذكره مرة واحدة . وكذا مذهب كل تكرير جاء في القرآن فمطلوب به تمكين المكرر في النفوس وتقريره "[2].

III – هل خلط الزمخشري بين مفهوم الكلام والجملة ؟

اذا عدنا الى كتاب " المفصل " للزمخشري نجده يعرف الكلمة والكلام بقوله : " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف . والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى ، وذلك لا يتأتى الا في اسمين ، كقولك : زيد أخوك ، وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد وانطلق بكر ، وتسمى الجملة "[3].

نجد في هذا الكلام ثلاث قضايا نحوية هامة :

الأولى : التركيب

والثانية : الاسناد

والثالثة : مفهوم الجملة والكلام عند الزمخشري .

(1) القضية الأولى : مفهوم التركيب :

التركيب ليس هو ضم الكلم بعضها الى بعض كيفما اتفق ، وانما هو مراعاة ما يقتضيه التركيب النحوي الذي نحصل منه على فائدة . وهذه الفائدة ليست حاصلة من مجموع معاني المفردات ، وانما يتم ذلك التركيب حسب سياق نحوي معين في لغة معينة . فالكلمة قد يكون لها معنى وضمها الى كلمة أخرى ،

---

(1) أي من حروف المعجم التي هي 29 حرفا .

(2) الزمخشري : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ص : 104 ، ج 1 .
انتشارات أفتاب تهران بدون تاريخ .

(3) الزمخشري ، المفصل ، ص : 6 .

ينتج لهما معنى جديد وقد أشار ابن يعيش شارح المفصل الى ذلك بقوله : " ويمكن أن يقال ان الشيئين اذا تركبا حدث لهما بالتركيب معنى لايكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب "(1) وهذا الكلام يعتبر نظرية علمية يرتضيها علم اللسان البشرى الحديث عن قناعة بأن المفردات لاتفنى صاحبها شيئا ما لم تدخل في تركيب نحوي معين حسب نظام معين للغة من اللغات البشرية ، ومن هنا تأتي صعوبة تعلم اللغات بالاعتماد فقط على المعاجم والقواميس اللغوية ذات اللغات المتباينة كالمنهل مزدوج اللغة فرنسي عربي ، أو المورد انكليزى عربي . والتركيب تركيبان : (أ) تركيب أفراد و (ب) تركيب اسناد .

(أ) فتركيب الافراد أن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بازاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بازاء حقيقتين ، وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو معدى كرب وقالي قلا . ولا تفيد هذه الكلم بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو معدى كرب مقبل .

(ب) وتركيب الاسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب احداهما الى الأخرى(2) والذى يهمنا هو التركيب الثاني المعبر عنه عند الزمخشرى بقوله : " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى ، وذلك لايتأتى الا في اسمين كقولك : زيد أخوك — وبشر صاحبك أوفي فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد وانطلق بكر ، وتسمى الجملة " . وفي هذا الكلام تحديد لنوعين من التراكيب :

(أ) اسم + اسم ، مع صحة الاسناد
(ب) وفعل + اسم مع صحة الاسناد .

وقد ضبط الزمخشرى نمط الجملتين العربيتين : (أ) جملة المبتدأ والخبر و (ب) جملة الفعل والفاعل ، كما عرفنا ذلك مع عبدالقاهر الجرجاني ومن سبقه من علماء النحو العربي الاصلاء وأولهم سيبويه .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 35 ، ج 1 .
(2) نفس المصدر ، ص : 20 ، ج 1 .

(2) **القضية الثانية : الاسناد .**

يعني الزمخشري بالاسناد صحة التناسب بين المسند والمسند اليه أو المخبر به والمخبر عنه ، والنسبة التي تؤلف بينهما برباط ذهني مناسب عقلا ونطقا . قال الزمخشري : " لأن الاسناد لا يتأتى بدون طرفين : مسند ومسند اليه . ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين "(1) وقال أيضا " وأصل قولك (كأن زيدا) (ان زيدا) فلما قدمت الكاف فتحت لها الهمزة لفظا ، والمعنى على الكسر . والفصل بينه وبين الأصل أنك ههنا بان كلامك على التشبيه من أول الأمر ، وثمّ بعد مضي صدره على الاثبات "(2) .

نستفيد من مضمون هذا الكلام أن هناك مستويين للكلام . أولهما طرفا المسند والمسند اليه ، وهذا هو الجانب النحوي الساكن ؛ وثانيهما الجانب الاخباري الذي نحصل به على معنى التشبيه وهو الجانب المتغير . وقد علق ابن يعيش على الجانب الثاني بقوله : " فأصل قولك كأن زيدا الأسد ؛ انّ زيدا كالأسد . فالكاف حرف تشبيه صريح وهو في موضع الخبر يتعلق بمحذوف تقديره ان زيدا كائن كالأسد . ثم انهم أرادوا التشبيه الذي عقدوا عليه الجملة ، فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها الى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه "(3) .

نستخلص ثلاثة أنماط من الجمل — الجملة الأولى الصحيحة نحويا ولكن لم توضع في سلم الجمل المفيدة " كجملة : يروق نحوه . وتأبط شرا، وذرّى حبا . وشاب قرناها . ويزيد في مثل قوله :

" نبئت أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد "(4) .

---

(1) الزمخشري ، المفصل ، ص : 24 .
(2) نفس المصدر ، ص : 301 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 81 ، ج 8 .
(4) الزمخشري ، المفصل ، ص : 6 .

فهذا المركب الاسنادي لايدخل في دراستنا .

- والنمط الثاني للجملة هو الذي يصح معنى ومنطقا ولكنه يؤخذ خارج السياق الفعلي الوارد فيه فيحصل التباس في المعنى ومثاله :

الولد نام - نام الولد .

فهي عند الذين يأخذون هاتين الجملتين خارج السياق جملة واحدة فاعلها المعنوي والمنطقي هو الولد، سواء تقدم أو تأخر . وعندنا جملتان خبر الأولى مركب (من فعل وفاعل) وخبر الثانية مفرد هو الفعل المتقدم فقط . والجملة الأولى تقبل التقسيم الوظيفي حسب السياق لأنها عبارة عن جزأين منفصلين ، أما الجملة الثانية فالفعل (نام) والفاعل كالجزء الواحد لايمكن فصلهما ولذا فهي تمتنع عن التقسيم الوظيفي حسب السياق .

- والنمط الثالث للجملة هو ما يراعي كل المستويات : المستوى الوضعي والمعنوي والسياقي ومثالها (واسأل القرية التي كنّا فيها) فلو لم تدمج هذه الآية داخل السياق الفعلي للكلام لما صح عقلا أن تسأل القرية . وهنا ننتقل من معنى الحقيقة الى المجاز ، وتعرف أن المسؤول أهل القرية . لأن القرية لايصح أن تسأل لانها جماد .

ان المستوى الذي يهتم به الزمخشري هو تلك العملية النامية المتطورة والمتغيرة حسب ما يقتضيه المقام وسياق الكلام . يقول ابن يعيش شارح المفصل "فعرفك بقوله : أسندت احداهما الى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة اذا كان لاحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة . وانما عبر بالاسناد . لأن الاسناد أعم من الخبر ، يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام . فكل خبر مسند وليس كل مسند خبر . وان كان مرد الجميع الى الخبر من جهة المعنى . ألا ترى أن معنى قولنا : قم . اطلب قيامك . وكذلك الاستفهام والنفي فاعرفه "(1).

---

(1) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ص: 20 ، ج 1 .

(3) **القضيـة الثالثـة :** مفهـوم الجملة والكلام وما بينهمـا من تشابـه .

أول من تعـرض بالنقـد والتجـريح للزمخشـرى في هذه القضيـة وهي قوله "وتسمـى الجملـة" هو ابن هشام في كتابـه (مغنى اللبيـب) فظهـر له أن ظاهر اللفـظ عـند الزمخشـرى أنه لم يفـرق بين الكـلام والجملـة فقـال : " فالكـلام هو القول المفيـد بالقصـد ، والمراد بالمفيـد مادلّ على معنى يحسـن السكوت عليه . والجملـة عبارة عن الفعل وفاعلـه . كـقام زيـد . والمبتـدأ وخـبره كزيد قائـم . وما كان بمنزلـة أحدهمـا نحو : ضرب اللص . وأقائـم الزيدان . وكان زيـد قائمـا وظننتـه قائمـا .

وبهـذا يظهـر لك أنهمـا ليسـا مترادفـين كما يتوهمـه كثير من الناس ، وهـو ظاهـر قول صاحـب المفصـل فانه بعد أن فرغ من حـد الكلام ، قال : ويسمى جملة . والصواب أنهمـا أعم منـه . اذ شرطـه الافادة بخلافهمـا . ولهـذا تسمعهـم يقولـون : جملـة الشرط ، جملـة الجواب ، جملـة الصلـة . وكل ذلك ليس مفيـدا ، فليس بكـلام "(1).

هذا كـلام لطيـف ومفيـد الّا انه في حاجة الى مقارنـة بينـه وبين الزمخشـرى وقد سبـق تعريـف الكـلام عنـده .

ان الزمخشـرى هو الزمخشـرى فـي (مفصلـه في علم العربيـة) أوفي (كشافـه عن حقائـق التنزيـل وعيون الأقاويـل في وجوه التأويـل) . ولنسمـع اليه فـي تحديـده للجملـة في الآيتـين الأوليـين من سـورة البقـرة :

" ألـمّ . ذلك الكـتاب ، لا ريـب فيـه ، هـدى للمتّـقين "(2).

يقول الزمخشـرى : " ان قولـه : ألـمّ . جملـة بـرأسهـا أو طائفة من حروف المعجـم مستقلـة بنفسهـا . و (ذلك الكتـاب) جملـة ثانيـة ، و (لا ريـب فيـه) ثالثـة . و (هـدى للمتـقين) رابعـة .

---

(1) ابن هشام : مغنى اللبيـب عن كتب الأعاريـب ، ص : 374 ، ج 2 ، تحقيـق محمد محي الدين عبدالحميـد — بدون تاريخ ولا مكان .
(2) سورة البقـرة الآيتـان : 1 — 2 .

وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم حيث جيء بها متناسقة، هكذا من غير حرف نسق، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض؛ فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها، وهلم جرا الى الثالثة والرابعة.

بيان ذلك أنه نبه أولا على أنه الكلام المتحدى به. ثم أشير اليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال، فكان تقريرا لجهة التحدى وشدا من أعضاده. ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب، فكان شهادة وتسجيلا بكماله، لأنه لاكمال أكمل مما للحق واليقين، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة. وقيل لبعض العلماء: فيم لذتك؟ فقال: في حجة تتبختر اتضاحا، وفي شبهة تتضاءل افتضاحا. ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين، فقرر بذلك كونه يقينا لايحوم الشك حوله، وحقا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ثم لم تخل كل واحدة من الأربع بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق، ونظمت هذا النظم السري من نكتة ذات جزالة، ففي الأولى الحذف والرمز الى الغرض بألطف وجه وأرشقه، وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة، وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الظرف. وفي الرابعة الحذف، ووضع المصدر الذى هو هدى موضع الوصف الذى هو هاد وإيراده منكرا، والايجاز في ذكر المتقين زادنا اطلاعا على أسرار كلامه، وتبينا لنكت تنزيله وتوفيقا للعمل به "(1).

ما بعد هذا البيان من بيان، فالجملة هي الوحدة الصغرى في الكلام هذا ما جعل ابن يعيش يحدد الجملة بقوله: " أن الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه "(2). ان أفقه علماء علم اللسان الحديث لن يستطيع أن يزيد على هذا الحد أو ينقص منه حرفا. وهذه الجملة قد ترد في سياقات مختلفة، تحيط بها قرائن وأحوال قد تجعل هذه الجملة ناقصة غير قائمة بنفسها، وغير مفيدة في معناها، فتتحول الى معنى الإفراد، فتخرج عن نطاق الكلام، وتسمى جملة غير مفيدة، ناقصة تحتاج الى اضافة

---

(1) الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. انتشارات آفتاب تهران، ص: 121 وما بعدها، ج 1.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 59، ج 3.

شيء . ألا ترى أن بعض الأدوات لا تكتفي بجملة واحدة ، ولا تدل على حكم حتى تكتمل البنية النحوية ، ويسلم السياق الذي يشترط فيه الإفادة " اعلم أن لولا حرف يدخل على جملتين : احداهما مبتدأ وخبر . والأخرى فعل وفاعل . فتعلق احداهما بالأخرى فيصيران كالجملة الواحدة فتقول : قام زيد ، خرج محمد ، فهاتان جملتان متباينتان لا تعلق لاحداهما بالأخرى . فاذا أتيت بان الشرطية فقلت : إن قام زيد خرج محمد ارتبطت الجملتان وتعلقت إحداهما بالأخرى حتى لو ذكرت احدى الجملتين مفردة لم تفد ولم تكن كلاما "(1).

يتبين لنا جليا مما سبق أن الزمخشري أدرك الفرق بين الكلام والجملة وكذا شارحه ابن يعيش أدرك ذلك . فالكلام في عرف النحاة أخص من الجملة ، اذ يشترط فيه الإفادة . بينما الجملة قد تكون معلقة على غيرها ، بل ربما تحمل معنى اضطراريا لافائدة فيه للسامع ، فهي جملة وليست كلاما ، لأنها لا تحمل معلومة جديدة للسامع " فالضروري كالمدرك بالحواس الخمس نحو علمنا بأن السماء فوقنا ، والأرض تحتنا ، وأن الاثنين أكثر من واحد وأقل من ثلاثة "(2) حتى قيل لنبأ الذي لا يحمل جديدا هذا من باب السماء فوقنا ، والأرض تحتنا . لأن هذه الجمل فارغة من المحتوى ، ولأنها من المسلمات التي لا يتنازع فيها . ولأن الغرض من الكلام الافادة لمستمعك . فجملة مثل جملة الله ربّنا ومحمّد نبيّنا لافائدة فيها إلّا اذا كان المخاطب منكرا للربوبية والنبوة " فأما قولهم : اللّه ربّنا ومحمّد نبيّنا ، فانما يقال ذلك ردّا على المخالف أو الكافر ، أو يقال على سبيل الاقرار والاعتراف لطلب الثواب "(3). فالغرض من الكلام افادة المخاطب . أما حديث النفس فيأتي في الدرجة الثانية ، كأن يقول : اللّه ربّنا ومحمّد نبيّنا ، وهو يبتغي بها الاعتراف بالربوبية للّه والنبوة لمحمّد صلّى اللّه عليه وسلّم أو يبتغي بها الثواب والأجر ابتغاء مرضاة اللّه .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 95 ، ج 1 .
(2) نفس المصدر ، ص : 73 ، ج 7 .
(3) نفس المصدر ، ص : 98 ، ج 1 .

فهذا الغرض الأخير لا يدخل في الوظيفة الأساسية للسان البشرى " وذلك أن الغرض من الاخبارات افادة المخاطب ماليس عنده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر . . . . لأنك اذا ابتدأت بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فانما ينتظر الذى لا يعرفه "(1).

وهذه اللفتة العلمية من ابن يعيش شارح المفصل تبين بجلاء أن الغاية الأولى التي يسعى اليها المتكلم هي التبليغ والتوضيح والبيان للمخاطب ، وهذا يفسر لنا لماذا يشترط في المبتدأ أن يكون معرفة ، والخبر نكرة . فالفائدة تحصل في المجهول عند المستمع . ويفسر ابن يعيش بعض الالتباسات عندما يستوى المبتدأ والخبر في التعريف أو قل في العلم بهما لدى المتكلم والمخاطب ، فيقول وهو يعلق على المثال (أنت أنت) الذى أورده الزمخشرى في تساوى المبتدأ والخبر في التعريف لدى المتكلم والمخاطب : " أنت أنت ظاهر اللفظ فاسد ، لأنه أخبرنا بما هو معلوم .وأنه قد اتحد الخبر والمخبر عنه لفظا ومعنى . وحق الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ . وانما جاز ذلك هنا ، لأن المراد من التكرار بقوله : (أنت أنت) على ما عرفته من الوتيره والمنزلة مفيد ، يتضمن ماليس في الجزء الأول "(2).

ان مبدأ ربط الجملة بالموقف أو المقام الذى قيلت فيه هو المعتمد في حل كل الملابسات التي ترد في الكلام العربي . أما نزع الجملة من السياق الفعلي للكلام فانه يفسد المعنى ، ويبتر الفائدة .

وخلاصة ما ينتهي اليه الزمخشرى : أن لا كلام الاّ بتركيب وتأليف ، وأن لا تأليف أقل من مسند ومسند اليه . قد يكونان اسمين أو فعلا واسما . وهذا المركب لا بدّ أن يتضمن فائدة ، والاّ فهو لغو : " ان الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها . . . فاذا قلت : قام زيد ، أو زيد قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه " (3).

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 85 ، ج 1 .
(2) نفس المصدر ، ص : 98 ، ج 1 .
(3) نفس المصدر ، ص : 21 ، ج 1 .

وأن الجملة وحدة صغرى للكلام الذى يجرى في سلسلة متواصلة حلقاتها الوحدات الصغرى التي هي الجمل ، والتي يستغرقها البعد الزمني ، فتتعاقب الواحدة تلو الأخرى في نظام بديع ومفيد ، وقد عبر بالكلام لأنه يشترط فيه الفائدة فيقال : كلام الله ، وكلام العرب وكلام الفرس ولا يقال عند الحديث العام : جمل الله ولا جمل العرب ولا جمل الفرس . إلّا في الدراسة العلمية للألسن البشرية التي تتطلب التحليل والتقطيع ثم التركيب . لهذا أخر الجملة في حد الكلام ، وأتى بها على صيغة المبني للمجهول (وتسمى الجملة) . ولقد ظهر هذا التحليل في تعريفه للجملة وهو يستعرضها للآيتين من سورة البقرة كما سبق أن رأينا .

كما أدرك جليا ربط الجملة بوظيفتها الاخبارية عندما قال : " وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة ، وموجب حسن النظم حيث جيء بها متناسقة . هكذا من غير حرف نسق ، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض ، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها . وهلمّ جرّا . الى الثالثة والرابعة "(1) . وعلى هذا نستطيع أن نجزم بأن الزمخشرى لم يخلط بين الكلام والجملة وقد أدرك العموم والخصوص بينهما . أما ما زعمه الزاعمون بأن علماء النحو العربي لم يهتموا بالجملة في دراستهم فقد فند نا زعمهم بالحجة والبرهان والأمثلة التي لا تقبل الطعن لأنها نصوص من صلب كتب العلماء منذ سيبويه الى زمن الزمخشرى . يعني عصور ازدهار الحضارة الاسلامية العربية .

IV أقسام الجملة الخبرية :

يرى الزمخشرى أن للجملة أربعة أضرب فقال : " والجملة على أربعة أضرب : فعلية واسمية ، وشرطية وظرفية . وذلك نحو : زيد ذهب أخوه . وعمرو أبوه منطلق . وعمرو إن تعطه يشكرك . وخالد في الدار "(2) .

ذكر هذا الكلام وهو يستعرض أنواع الخبر الذى قد يجيء مفردا ، وهذا لا إشكال فيه ، وقد يرد جملة . وهذه الجملة تتم بها الفائدة حسب أربعة أضرب من السياقات

(1) الزمخشرى : الكشاف ، ص : 121 ، ج 1 .
(2) الزمخشرى : المفصل 24 .

التي أوردها تباعا ، طبق الأمثلة الواردة في متن المفصل . وإطلاق الزمخشري للجملة دون تقييدها جعل ابن يعيش يرد هذه الأضرب الى ضربين فقط فقال : " وهذه قسمة أبي علي الفارسي ، وهي قسمة لفظية ، وهي في الحقيقة ضربان : فعلية واسمية ، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين : الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل . والظرف في الحقيقة للخبر الذى هو استقر وهو فعل وفاعل "(1). وليت ابن يعيش لم يقل فعلية واسمية ، وقال : خبر مفرد ومركب . بيد أنه أحسن القول عندما نسب هذه القسمة الى أبي علي الفارسي ، فلنعد الى أبي علي نفسه : حيث يقول : " وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب :

— الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل .
— والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر .
— والثالث أن تكون شرطا وجزاء .
— والرابع أن تكون ظرفا .

فالأول كقولنا : زيد قام ، وزيد قام أبوه . فزيد مرتفع بالابتداء وقام في موضع خبره ، وفيه ذكر مرتفع بأنه فاعل . وهذا الذكر يعود الى المبتدأ الذى هو زيد ، ولولا هذا الذكر لم يصح أن تكون الجملة خبرا من هذا المبتدأ (الذى هو زيد) ألا ترى أنه لو قال : زيد قام عمرو ، ولم يجز فلما كان (قام) خبرا عنه من أجل الذكر العائد منها الى المبتدأ . وموضع قام مع الذكر الذى فيه رفع لوقوعه موقع خبر المبتدأ .

والثاني أن يكون خبر المبتدأ جملة مركبة من ابتداء وخبر وذلك نحو زيد أبوه منطلق . وعمرو غلامه خارج . فزيد ابتداء أول وأبوه ابتداء ثان ، ومنطلق خبر المبتدأ الثاني . والمبتدأ الثاني وخبره جميعا في موضع رفع لوقوعهما موقع خبر المبتدأ الأول كما كان قولك : زيد قام . وقام أبوه كذلك في المسألة الأولى ، ولا بد من ذكر يعود من الجملة الى المبتدأ . ولو قلت : زيد عمرو منطلق لم يجز كما أنه لو قيل : زيد قام عمرو لم يجز . . . .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 88 ، ج 1 .

والثالث أن يكون خبر المبتدأ شرطا وجزاء . وذلك نحو : زيد إن تكرمه يكرمك . وزيد إن تعطه يشكر عمرو . فزيد ابتداء ، وقولك إن تكرمه يكرمك جملة في موضع خبره ، وقد عاد الذكر منها الى المبتدأ . والجملة في موضع رفع لوقوعها موقع الخبر . ...

والرابع الظرف . والظرف على ضربين : ظرف من المكان وظرف من الزمان . وظروف المكان تكون أخبارا عن الأحداث والأشخاص .

مثال كونها أخبارا عن الأحداث قولنا : البيع في السوق ، والصلاة في المسجد ، والركض في الميدان .

ومثال كونها أخبارا عن الأشخاص : زيد في البيت ، وعمرو في الدار ، واللص في الحبس .

فأما ظروف الزمان فتكون أخبارا عن الأحداث دون الأشخاص وذلك نحو : الخروج غدا . ومقدم الحاجّ المحرّم . ولو قيل : زيد غدا . وعمرو أمس لم يستقم لأنّ ظروف الزمان تكون أخبارا عن الجثث "(1) .

هذه هي جملة الخبر كما يراها أبو علي الفارسي مؤسس هذه المدرسة التي يمكن تجاوزا وصفها حسب المصطلحات اللسانية الحديثة بأنها بنوية وظيفية ، وكما يراها الزمخشري أيضا . وقد استعجلنا شرحها عنده لرفع الالتباس عند بعض علماء اللسان العربي المعاصرين ، الذين لم يفرقوا بين الجملة العربية الأساس التي تنحصر في نمطين فقط هما : جملة المبتدأ والخبر . وجملة الفعل والفاعل . أما الجملة الخبرية ، فهي خبر مركب سند مسند مفرد الذى هو الخبر . وهي نفس الجملة التي تأتي وصفا وحالا وتوكيدا ، وشرطا وجزاء . وانتهى أمرها الى مصطلح الجمل التي لها محل من الاعراب ، والجمل التي لا محل لها من الاعراب . حسبما يقتضيه المقام .

ان هذه الجملة لا تدخل في دراسة نمطي الجملة العربية . كما حددناهما آنفا . ولا نوافق الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي فيما نسبه الى علماء النحو

---

(1) أبو علي الفارسي : الايضاح العضدي من ص : 43 49) .

العربي القدامى من جهل لدراسة الجملة العربية وذلك عندما قال " ولم يحسنوا بالبحث فيها الاّ حين يضطرون الى الاشارة اليها حين يعرضون للخبر الجملة والنعت الجملة ، والحال الجملة ، وموضوع الشرط الذى ينبني على جملتين : جملة الشرط وجملة الجواب وغيرهما "[1].

ان الدراسة العلمية للجملة العربية هي التي تأخذ بعين الاعتبار الجمل المستقلة بالفهم ، والتي لاتحتاج الى ضميمة تستكمل بها فائدتها . وكل الجمل التي استعرضها الدكتور مهدى المخزومي من الجمل المتممة للمعنى العام حسب السياق الفعلي للكلام هي مركبات نحوية غير مفيدة بذاتها . وبهذا السياق الفعلي للكلام يحددون جملة النعت من جملة الخبر من جملة الشرط وجملة الجواب ، قال الزمخشرى : " ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب وأما قوله :

جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط .

فبمعنى مقول عنده هذا القول لورقته ، لأنه سمار ، ونظيره قول أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه وجدت الناس أخبر تقله أي وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال ، ولا يوصف بالجمل الا النكرات "[2].

ان الزمخشرى حدد الجملة التي يصح بها الوصف . فان ورد ما يخالف المجارى العامة لكلام العرب ، وفهم من السياق العام الوارد فيه النص فمؤوّل ببنية عميقة تصحح البنية الظاهرة . وهذه الجمل اللاتي يوصف بها ، هي نفس الجمل اللاتي تصح أن تكون أخبارا للمبتدأ ، قال ابن يعيش " وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب ، وهي التي تكون أخبارا للمبتدأ وصلات للموصولات وهي أربعة أضرب : الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل . والثاني أن تكون مركبة من مبتدأ وخبر . والثالث أن تكون شرطا وجزاء . والرابع أن تكون ظرفا "[3].

واضح جدا انها هي نفس الجمل التي ذكرهاالزمخشرى في خبر المبتدأ أما الجمل التي لايوصف بها فتصبح أن تكون أحوالا قال ابن يعيش :

---

(1) الدكتور مهدى المخزومي : في النحو العربي ، ص : 34 .
(2) الزمخشرى : المفصل ، ص : 115 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 52 ، ج 3 .

" لو قلت هذا زيد أبوه قائم على أن تجعله صفة لم يجز، فان جعلته حالا جاز "[1].

أطلنا الوقوف هنا لنؤكد أن علماء النحو العربي الأجلاء في القديم والحديث ميزوا جيدا أنماط الجمل الأساسية منها والفرعية، وقلنا أن هذه الجمل مؤولة بالمفرد، وقد راعى علماؤنا الموقع والسياق والحال وفرقوا جيدا الأصل من الفرع، قال ابن يعيش " فان قيل: فلم زعمتم أن المفرد أصل والجملة واقعة موقعه ؟ فالجواب أن البسيط أوّل والمركب ثان. فاذا استقل المعنى بالاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة، فالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه. ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل "[2].

جملتا المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

ان مفهوم الجملة الاسمية والجملة الفعلية هو السائد في الدراسات النحوية المعاصرة. وقد يضاف اليها: الجملة الشرطية والظرفية. ويعود هذا المفهوم الى ما جاء في كتب النحويين المتأخرين، وبخاصة ابن هشام الذى عقد بابا تحت عنوان " انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية " وعرف هذه الجمل بقوله: " فالاسمية هي: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون.

والفعلية هي: التي صدرها فعل، كقام زيد. وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما. ويقوم زيد. وقم.

والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد وأ في الدار زيد. اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشرى لذلك بفي الدار من قولك (زيد في الدار) وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده. وانتقل الضمير الى الظرف بعد أن عمل فيه.

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 64، ج 3.
(2) نفس المصدر.

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية . والصواب أنها من قبيل الفعلية لمـا سيأتي "(1) .

ان هذا التقسيم غير وارد تماما في كتب علماء النحو الأوائل بل هذا المصطلح نفسه (جملة اسمية وفعلية وظرفية) غير مستعمل ولكي نثبت ما ذهبنا اليه نورد بعض النصوص الصريحة في ذلك : يقول أبو علي الفارسي فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاما مفيدا كقولنا : عمرو أخوك ، وبشر صاحبك ، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك . كقولنـا : كتب عبدالله ، وسر بكر ، ومن ذلك زيد في الدار .

ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاما "(2)

ويعرف لنا الابتداء بقوله : " الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به ، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ، ومسند اليه شيء ومثاله : زيد منطلق ، وعمرو ذاهب . والعلم حسن والجهل قبيح ، فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة من نحو : إنّ ، وكأنّ ، وظننت واسناد الانطلاق ، والذهاب ونحو ذلك "(3) .

ويعرف لنا الفاعل فيقول : " اعراب الفاعل رفع . وصفته أن يسند الفعل اليه ، مقدما عليه ومثاله : جرى الفرس ، وغنم الجيش . ويطيب الخبر ويخرج عبدالله . وبهذا المعنى الذي ذكرت يرتفع الفاعل لا بأنه أحدث شيئا على الحقيقة ، فلهذا يرتفع في النفي اذا قيل : لم يخرج عبدالله كما يرتفع في الايجاب وكذلك : أ يقوم زيد . وضروب الأفعال الثلاثة الماضية والحاضرة . والمستقبلة في ارتفاع الفاعل بها سواء "(4) .

أما عبدالقاهر الجرجاني فانه حدد لنا أصلين للجملة العربية بقولـه :

" تفسير ذلك :

أن الأصل مبتدأ تلقى لـه — خبرا من بعد تثنيه
وفاعل مسند فعل تقدمه — اليه يكسبه وصفا ويعطيه
هذان أصلان لا تأتيك فائدة — من منطق لم يكونا من مبانيه (5) .

---

(1) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص : 376، ج 2 .
(2) أبو علي الفارسي : الايضاح العضدي ، ص : 9 .
(3) نفس المصدر ، ص : 29 .
(4) نفس المصدر ، ص : 63 — 64 .
(5) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 6 .

هذا العرض ضروري لنا لسببين :

أولهما : أن مصطلح الجملة الاسمية والفعلية مبتدع في الدراسة النحوية . وقد تعزز هذا المصطلح بالترجمة الوافدة علينا . وهي Phrase verbale et phrase nominale فاشتهر أمره .

وثانيهما أن التعريفات التي أوردها ابن هشام غير صحيحة تماما فلا تسمى الجملة اسمية لأنها مصدرة باسم . بل تسمى جملة مبتدأ وخبره . عندما يتوفر فيها البناء النحوي والوظيفة الاخبارية . تقدم المبتدأ أو تأخر . " ان المبتدأ لم يكن مبتدأ ، لأنه منطوق به أولا . ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ . بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند اليه . ومثبت له المعنى . والخبر خبرا لأنه مسند ومثبت به المعنى "(1).

تفسير ذلك أن هناك تلازما بين البنية النحوية للجملة ووظيفتها الاخبارية فالبنية النحوية هي المسند والمسند اليه والوظيفة الاخبارية المثبت له المعنى ، والمثبت به المعنى .

أما الزمخشري فقد كان على جانب عظيم من الحيطة بالتفوه بالجملة الاسمية والفعلية . فقد عقد بابين : أحدهما للمبتدأ والخبر وثانيهما للفاعل . وذلك لأن علماء اللسان العربي ميزوا بين جملتين : جملة (المبتدأ) وجملة (الفاعل) فكما أن للمبتدأ خبرا كذلك للفاعل خبرا . ولأن بين المبتدأ والفاعل تشابها كبيرا لاحتياجهما الى الخبر معا . وقد عبر ابن يعيش عن ذلك بقوله : " والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم ، وجعلك اياه أولا لثان كان خبرا عنه ، والاولية معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره . تشبه به الفاعل ، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل وأن الفاعل قد أسند اليه غيره كما أن المبتدأ كذلك الا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله . وفيما عدا ذلك هما فيه سواء "(2).

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 126 ، شركة الطباعة الفنية المتحدة 1331 هـ / 1961 م .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 35 ، ج 1 .

ومن هذا المنطلق ستنصب دراستنا على هذين النظامين :

أولا : جملة المبتدأ والخبر .

عرف الزمخشري المبتدأ والخبر بقوله : " هما الاسمان المجردان للاسناد نحو قولك : زيد منطلق ، والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وان وحسبت وأخواتها ، لأنهما اذا لم يخلو منها بهما ، وغصبتهما القرار على الرفع ، وانما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الاسناد ، لأنهما لو جردا لا لإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة ، لأن الإعراب لايستحق الا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا من حيث أن الاسناد لايتأتى بدون طرفين : مسند ومسند اليه . ونظير ذلك أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة في الجزأين ، وشبههما بالفاعل أن المبتدأ مثله في أنه مسند اليه والخبر في أنه جزء ثان من الجملة "(1).

البنية الأساسية لجملة المبتدأ والخبر هي هذا المثال الذي ضربه الزمخشري : (زيد منطلق) وهي البنية العميقة . فاذا طرأ طارئ على المقام يدعو الى تغيير الجملة . تغيرت بنية الجملة النحوية تبعا لمقتضيات الأحوال والقرائن والمقامات . وحينئذ اذا أردت التوكيد أدخلت إن على الجملة أو أردت التمني أدخلت ليت ، وهكذا سجالا . وتسمى هذه البنية بنية ظاهرية . وتكون قد غصبتها (قرارها) العميق . وكذا اذا كان المقام مقام شك أو ظن جلبت لها ما يناسبها . وهكذا يتراءى لنا الجانب المتغير تبعا للمواقف المتغيرة .

ان شرط تجريد المبتدأ من العوامل ضروري لتحديد نقطة انطلاق الكلام . وقد عالج علماء النحو العربي مبدأ التعري أو التجرد معالجة هامة لأنه معنى مجرد : Abstrait وهو هام جدا في التقسيم الوظيفي لدراسة الجملة حسب السياق ، كما سيتضح لنا فيما بعد . وهذا المعنى لايستقيم الا اذا استقام التركيب النحوي " من حيث أن الاسناد لايتأتى بدون طرفين "(2).

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 23 وما بعدها .
(2) نفس المصدر ، ص : 24 .

وقد عبر ابن يعيش عن هذا الترابط وهو يفسر هذا القول بقوله : " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة . تحصل الفائدة بمجموعهما . فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة . فلا بد منهما الا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيحذف لدلالتهما عليه "(1).

هذه الفائدة هي الغاية الكبرى للنحاة العرب من كل كلام وتأتي في المستوى المتغير . وقد استغلت هذه النظرية من لدن البنويين الوظيفيين المعاصرين ، لكن بطريقة تختلف عن طريقة علماء النحو العربي الذين يرون أن طرائق التفكير المنطقي واحدة . بيد أن طرائق التعبير اللغوى تختلف من لغة الى أخرى حسب خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، يقول الدكتور جعفر دك الباب : " ان قوانين المنطق تعكس الخصائص العامة للتفكير الانساني المشتركة بين جميع أفراد الجنس البشرى . ولكن هذا لا يعني تطابق المقولات المنطقية والمقولات اللغوية ، ويرجع السبب في ذلك الى أنه على الرغم من أن طرق التفكير الانساني واحدة بالنسبة لجميع البشر الا أن طرق التعبير اللغوى عن الأفكار الانسانية ، يمكن أن تكون مختلفة لأنها تحدد بالخصائص البنوية للغة التي يتم بواسطتها التعبير عن تلك الأفكار ، ولا يمكن بالتالي استنباط قواعد منطقية لغوية تصدق على جميع اللغات "(2).

نقول هذا حتى نتأكد من أن لكل لغة خصائصها البنوية والتعبيرية ، ولنتأكد من أن موضوعنا يتصل بالأسس العامة للنحو عند الزمخشرى ، ونقول هذا حتى لا يظن أننا نسلط أفكارا غريبة على مقولاتنا النحوية العربية الأصيلة . وقد أشار ابن يعيش لهذا الخلط الذى يقع بين العلوم الأصيلة الاسلامية والعلوم الدخيلة التي ليست من العربية في أصل نشأتها عندما فسر كلام الزمخشرى " وذلك انهم لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها ، وعلمي تفسيرها وأخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع "(3).

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 94 ، ج 1 .
(2) الدكتور جعفر دك الباب : ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها ، ص : 110 ، المعرفة العدد المزدوج 222_ 223 ، 1980 .
(3) الزمخشرى : المفصل ، ص : 3 .

فقال : " والمراد بالعلوم الاسلامية : الفقه وأصول الدين والأخبار عن الرسول صلى الله عليه وسلّم ، وعلوم الكتاب العزيز . وانما اقتصر على الفقه والكلام ، لأن الفقه يشتمل على علم الكتاب والسنة . كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة . فان أصول هذه العلوم يونانية ثم نقلت الى العربي "(1) .

قانون المنطق العام للتفكير اللغوي هو الذي جعل أغلب الذين تثقفوا بثقافة غير عربية في الأساس أو تأثروا بالثقافات الأجنبية عن طريق الترجمة ، يلحون على تطبيق ما تعلموا على اللغة العربية ، فحملوها ما لا تتحمل تارة ، واتهموها بالنقصان تارة ، و (بالخطأ المنطقي)(2) مرة أخرى .

خصائص المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لأن الغرض من الخبر افادة المخاطب علما جديدا لم يكن يعلمه ، فاذا كان المبتدأ معلوما لدى السامع مثل ما هو عند المتكلم، فان المخاطب يريد أن يستفيد شيئا مجهولا عنه . فان لم يكن معرفة فلا بد أن يقرب من المعرفة بالوصف أو العموم أو الاستفهام وغيرها .

خصائص المبتدأ : يقول الزمخشري " والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القيا س ونكرة ، اما موصوفة كالتي في قوله عز وجل (ولعبد مومن) واما غير موصوفة كالتي في قولهم : أرجل في الدار أم امرأة ؟ وما أحد خير منك . وشر أهر ذا ناب . وتحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع "(3) .

ان الميزة الأساسية للمبتدأ أن يكون معرفة ، والخبر نكرة . بيد أن هذه البنية الأساسية للجملة تعتريها حالات ثلاث في نظرنا :

الحالة الأولى يكون المبتدأ فيها معرفة محضة ، وتتناول

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 3 وما بعدها .
(2) د . جعفر دك الباب : الموجز ، ص : 141 .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 24 .

(1) (أ) الاسم العلم : ومثاله : (زيد منطلق) . (ب) الضمير : أنت حاضر .
(2) (ب) الاسم المحلى بأل وهي إما :

(1) الدالة على الجنس : العسل حلو . الانسان حيوان .
(2) الدالة على العهد : الطالب حضر . ولا يقال هذا الا كان هناك حديث معهود بين المتكلم والمخاطب .

الحالة الثانية يكون المبتدأ فيها قريبا من المعرفة وتشمل :

(1) أن يكون المبتدأ موصوفا . ولعبد مؤمن خير من مشرك .
(2) أن يكون مضافا : أحبكم الى الله أنفعكم لخلقه . ويندرج تحت هذا المثال المبتدأ المؤول من (أن) المصدرية والفعل (وأن تصوموا خير لكم) صومكم خير لكم .

الحالة الثالثة : النكرة المحضة للمبتدأ الذى يستفيد التخصيص من السياق الفعلي للكلام ، وتشمل هذه الحالة :

(1) (أ) **تقديم الخبر على المبتدأ وهو ظرف ومثاله :**

تحت رأسي وسادة . وعلى أبيه درع .

يعلق ابن يعيش على الأمثلة الواردة في متن المفصل للزمخشرى بقوله " فالذى سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى .ألا ترى أن السرج من قولك : تحت رأسي سرج ، وان كان المحدث عنه في اللفظ ، فالرأس مضاف الى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسي .وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى كأنك قلت : أنا متوسد سرجا . وكذلك على أبيه درع كأنك قلت : أبوه متدرع درعا .وكذلك لك مال . المعنى : أنت ذو مال . فلما كان المعنى مفيدا جاز. وان كان اللفظ على خلافه ، والذى يؤيد لك ما قلنا أنك لو قلت :

(أ) تحت رأسي سرج .
(ب) وعلى رجل درع .
(ج) ولرجل مال . لم يكن كلاما .

ينقلنا ابن يعيش الى نوعين من التراكيب : تراكيب اسنادية وهي المفيدة ومثالها .

(أ) تحت رأسي سرج
(ب) على أبيه درع
(جـ) لك مال .

والثانية تراكيب غير مفيدة ومثالها :

(أ) تحت رأس سرج
(ب) على رجل درع
(جـ) لرجل مال .

فهذه الأمثلة لا تؤلف كلاما ، لذلك فهي لغو .

وهنا يبرز سؤال لماذا أخر المبتدأ عن الخبر في هذه الحالة ؟ لأنه اذا قدم المبتدأ الى مرتبته الأصلية لحصل ابهام بين الوصف والخبر، ألا ترى أننا لو قلنا : (سرج تحت رأسي) (أو درع على أبيه) (أو درهم لي) لا التبس النعت بالخبر ، ولأصبحت التعابير صالحة أن تكون مبتدآت موصوفة تنتظر الخبر مثلا :

(أ) سرج تحت رأسي مرهق
(ب) درع على أبيه حصين
(جـ) درهم لي مخروبي

لهذا وجب تقديم الخبر لسببين :

" أحدهما أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة اذا وقعا بعدها لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقا باستقرار وهو فعل ، ويدل على أنه جملة أنه يقع صلة .والصلات لا تكون الّا جملا ، واذا كان كذلك فلو قلت : سرج تحت رأسي أو درع على أبيه أو قال : درهم لي ، لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر ، فيقع عنده لبس .

والوجه الثاني أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب . فلما سمع ذلك عندهم في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر . وانما كان تأخيره أحسن من تقديمه لأنه وقع موقع الخبر ، ومن شروط الخبر أن يكون نكرة ، فصلح اللفظ ، وان كنا قد أحطنا علما أنه المبتدأ "(1).

(2) عندما يفيد المبتدأ العموم نحو :

(أ) لا أحد في الدار
(ب) أويفيد الجنس : أرجل عندك أم امرأة ؟

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 86 ، ج 1 .

(3) يكون المبتدأ نكرة اذا ورد في أسلوب حصر وأصبح مثلا يضرب في كل حالة شبيهة بتلك الحالة ومثالها :

(شر أهر ذا ناب) .

" فالابتداء بالنكرة فيه حسن ، لأن معناه : ما أهر ذا ناب الا شر . فالابتداء هنا محمول على معنى الفاعل ، وجرى مثلا فاحتمل . والأمثال تحتمل ولا تغير . ومعنى شر أهر ذا ناب . أنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله فيه الا لسوء ظن . ولم يكن غرضهم الاخبار عن شر ، وانما يريدون الكلب أهره شر . وانما كان محمولا على معنى النفي ، لان الاخبارية أقوى لأنه أوكد . ألا ترى أن قولك : ماقام الا زيد أوكد من قولك : قام زيد . وانما احتج الى التوكيد في هذه المواضع من حيث كان أمرا مهما لما ذكرناه . ومما جاء من ذلك قولهم في المثل : شيء ماجاء بك ، يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت . أي ماجاء بك الا شيء حادث لا يعهد مثله "(1).

ان علم اللسان الحديث يولي أهمية كبرى للمواقف التي يقال فيها الكلام ، فهو لا يعبأ بالتعاريف والحدود وحدها ، ولكن يهتم بالدرجة الأولى بالسياق الفعلي الراهن للكلام . والموقف الذى سيق فيه الكلام . وأصل البنية النحوية ، والتحويل الذى طرأ على بنيتها بسبب متطلبات المقام . وهنا تبرز فوائد التقسيم الوظيفي لدراسة الجملة حسب السياق الى موضوع للكلام ومحمول له . هذا المنهج دعا اليه ماتيزيوس وبينه الدكتور جعفر دك الباب حين نقل الى العربية ما كتبه الأستاذ فينوغرادوف بهذا الصدد فقال : " برز اتجاه يدعو الى تحرير دراسة الجملة من الجانب الشكلي المنطقي المحض ، حين دعا العالم التشيكي . ف . ماتيزيوس الى تمييز تقسيم الجملة البنوى الشكلي القواعدى العام عن (تقسيم الجملة الوظيفي) الذى يعبر عن معنى مباشر محدد للجملة في السياق أو الموقف الكلامي الراهن الذى ترتبط به . ان العنصرين الأساسين للتقسيم الشكلي للجملة هما المسند والمسند اليه . . . . فالجملة الواحدة من حيث البنية الشكلية يمكن أن ترتبط بأشكال شتى ، بموقف محدد وسياق كلامي وهكذا ، وتبعا لاختلاف المواقف والسياقات الكلامية المتعددة ، فان التقسيم الوظيفي للجملة يمكن أن يكون متنوعا . وكثيرا ما يعبر عن الاختلاف في معنى الجملة

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 86 ، ج 1 .

الجملة الواحدة بتغيير ترتيب الكلمات في الجملة ، وبالتالي تغيير ترتيب تسلسل أساس ونواة الكلام "(1).

ونرى أن هذا الكلام ينطبق على قول العرب (شر أهر ذاناب) . فمن حيث الموقف سد مسد حالة خطيرة ، حلت بمن ضرب له المثل . فالتلميح أغنى عن الوصف الطويل والخطب الكثيرة .أضف الى هذا أنه شامل وصالح لكل موقف من المواقف الخطيرة (الحرب ، الموت ، النهب ، السلب ، السطو ، الكوارث الطبيعية وغيرها) . وكأن قائله تصور كل المخاطر المحتملة الوقوع . التي يفزع فيها الكلب الى الهرير، واستغنى عن أدوات الحصر المعهودة للغرض المقصود فتحولت العبارة من (ما أهر ذاناب الا شر) الى (شر أهرذاناب) ، فشر الذى كان فاعلا تحول الى مبتدأ حتى يؤدى الغرض ، فقدم لأهميته ونكر ليفيد العموم . وعلى هذا الأساس ، لاينبغي لنا أن نكتفي بالقواعد النحوية القاصرة عن توفية العبارات حقها . وماذاك ، الا أن نأخذ بعين الاعتبار : السياق ، وتنغيم اللفظ ، واختصار التعبير ، وقوة الدلالة حسب مقتضى الحال .

ولا يفوتنا أن ننوه بالتعبير بالكناية بالكلب عن الانسان المصاب وبالهرير عن الاستنجاد والصراخ ، لأنها أبلغ من التصريح .

(1) المبتدأ النكرة المفيد للدعاء

الدعاء من الأساليب الانشائية ، ولهذا الأسلوب تجوزات اقتضاها الموقف فجاءت سياقاته متنوعة يقول الزمخشرى : " وأما سلام عليكم وويل لك . وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها ، اذا كانت منصوبة منزلة منزلة الفعل ، وفي قولهم أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى القتال ؟ "(2).

ان طبيعة أسلوبي الدعاء والاستفهام ، تقتضي تغيير البنية النحوية لسببين :

الأول : ان الداعي أو المستفهم ، لا يريد أن ينقل الى مخاطبه فائدة هو في حاجة الى معرفتها . فالأسلوب طلبي .

---

(1) د . جعفر دك الباب : الموجز ، ص : 116 وما بعدها .
(2) الزمخشرى : المفصل ، ص : 25 .

ففي أسلوب الدعاء يمكن أن يكون منصوبا (سلاما عليك وويلا لك) . واذا كان منصوبا ، فانه ينزل منزلة الفعل ، ومرتبة الفعل مقدمة على غيره يقول ابن يعيش : " ألا ترى أنك اذا قلت : سلام عليك . وويل لك بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا ، واذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل ، فقولك : سلاما عليك ، وويلا لك بمنزلة : سلّم الله عليك ، وعذبك الله فلما كان المعنى فيه ينزع الى معنى الفعل لم يغير عن حاله لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدما "(1).

السبب الثاني : أنه لا يخشى الالتباس في هذا الموقف ، وقد لاحظنا فيما سبق في حالة تقديم الظرف والجار والمجرور على المبتدأ النكرة خشية الالتباس بالوصفية وفي هذا السياق لاخوف من الالتباس .

وهنا لابد أن نوضح أن اللسانيات الحديثة تنزع منزع الوضوح في التعبير ، وقد خصصت مبدأ من مبادئها (Ambiguité) لنلا في اللبس وهذا ما تنزع اليه الدراسات العربية في القديم .

(2) حالة رابعة خاصة :

وهي أن يرد المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين بمعنى أن المستمع يعلم ما يعلمه المتكلم . فيدون لافائدة هنا في الخبر . أو أن المتكلم والمخاطب تساويا في الجهل . وقد أشار الزمخشري الى الحالة الأولى بقوله : " وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك : زيد المنطلق ، والله إلهنا ، محمّد نبيّنا ، ومنه قوله أنت أنت وقول أبي النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري .

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ "(2).

ان الغرض من القاء الكلام هو التواصل وافادة المخاطب ما يعلمه المتكلم لذا كان القياس في المبتدأ أن يكون معرفة . والخبر نكرة . أما اذا تساويا في التعريف فانه يحصل لبس أيهما المثبت له ؟ وأيهما المثبت به . وذلك

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 93 ، ج 1 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 26 .

نحو " زيد أخوك ، وعمرو المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمّد نبيّنا فاذا قلت: زيد أخوك ، وأنت تريد أخوة النسب ، فانما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ، ولا يعرف أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر . أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فيقول : زيد أخوك ، أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته ، فتكون الفائدة في اجتماعهما . وذلك الذي استفاده المخاطب . فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة كانت الفائدة في مجموعهما ، فان كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الاخبار فائدة "(1) .

ولعبد القاهر الجرجاني لفتة علمية توضح الفرق بين التعبيرين (المنطلق زيد ، وزيد المنطلق) فيقول :

" فالقول في ذلك أنك وان كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالين اثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد : فليس الأمر كذلك بل بين الكلامين فصل ظاهر . وبيانه أنك اذا قلت : زيد المنطلق ، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه الّا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم عمرو ؟ فاذا قلت : زيد المنطلق . أزلت عنه الشك ، وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز . وليس كذلك اذا قلت (المنطلق) . فقلت : المنطلق زيد ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت انسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو ؟ فقال لك صاحبك : المنطلق زيد أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد "(2) .

يستفاد من هذا الكلام أن التقديم والتأخير ليس مطلقا . ولكن يراعى التقديم والتأخير لأغراض متوخاة من التركيب النحوي ، والوظيفة الاخبارية التي يؤديها ، بدليل أنه اذا كانت هناك قرائن لفظية أو معنوية تعين تقديم الخبر على المبتدأ وان كانا معرفتين . فمن القرائن المعنوية قول الشاعر :

" لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 93 ، ج 1 .

(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 144 .

وقوله :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد .

ألا ترى أنه لايحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لأنه يلزم أن لايكون له بنون الاّ بنى أبنائه ، وليس المعنى على ذلك "(1).

ومن القرائن اللفظية أنه يستحسن في هذه الحالة أن يؤتي بضمير الفصل ليميز بين المبتدأ والخبر ويؤتى بها لغرضين :

(1) ليبين الفرق بين النعت والخبر

(2) ليبين التوكيد الحاصل من جلبه يقول الزمخشري : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعد ، اذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفضل من كذا ، أحد(2) الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد "(3).

يشترط في هذا الضمير الذي يقع فصلا ثلاثة شروط : " أحدهما أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ويكون هو الأول في المعنى الثاني أن يكون بين المبتدأ وخبره ، أوما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو إن وأخواتها ، وكأن وأخواتها وظننت وأخواتها ، الثالث أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات "(4).

<u>وظيفة ضمير الفصل الاخبارية ، وأل الجنسية في الخبر</u>

ليس بين عبد القاهر الجرجاني والزمخشري فرق ، فهما يسيران على وتيرة واحدة لذا سنجمع بينهما في هذه النظرية . فاذا كان الزمخشري يرى أن ضمير الفصل يؤتى به لغرضين : أولهما التوكيد . ولذا يشترط في ضمير الفصل الذي يتوسط بين المبتدأ وخبره أن يكون من ضمائر الرفع البارزة ، لأنها هي التي يؤكد بها فهو توكيد لأنه هو عين المبتدأ في المعنى . وثانيهما ابراز الوظيفة

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 99 ، ج 1 .
(2) أحد : فاعل يتوسط مؤخر .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 133 .
(4)

الاخبارية للخبر المعنى بأل بأنه خبر لانعت . وبهذا يبعد الالتباس الذى يراود المستمع ومن شروط الكلام الوضوح المعنوى واللفظي ، فان عبد القاهر يعمد الى ضرب الأمثلة وتوضيح الفروق فيقول : " ومن فروق الاثبات أنك تقول : (زيد منطلق) و (زيد المنطلق) و (المنطلق زيد) فيكون لك في كل واحد من هذه الأحوال غرض واحد، وفائدة لاتكون في الباقي . وأنا أفسر لك ذلك :

اعلم أنك اذا قلت : زيد منطلق . كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان لامن زيد ولا من عمرو . فأنت تفيده ذلك ابتداء . واذا قلت : زيد المنطلق، كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان اما من زيد واما من عمرو . فأنت تعلمه أنه كان من زيد دون غيره . والنكتة أنك تثبت في الأول الذى هو قولك : زيد منطلق فعلا لم يعلم السامع من أصله أنه كان وتثبت في الثاني الذى هو (زيد المنطلق) فعلا قد علم السامع أنه كان . ولكنه لم يعلمه لزيد . فأفدته ذلك . فقد وافق الأول في المعنى الذى كان له الخبر خبرا. وهو اثبات المعنى للشيء، وليس يقدح في ذلك أنك كنت قد علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين ، لأنك اذا لم تصل الى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو . كان حالك في الحاجة الى من كان يثبته لزيد كحالك اذا لم تعلم أنه كان من أصله " .

ثم يقول : " ثم انهم اذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزئين . فقالوا زيد هو المنطلق "(1).

ويستمر عبدالقاهر الجرجاني في توضيح الفروق فيقول :

" واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس، ثم ترى له في ذلك وجوها : (أحدهما) أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة ، وذلك قولك : (زيد هو الجواد) و (عمرو هو الشجاع) تريد أنه الكامل الا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لم توجد الافيه، وذلك : لأنك لم تعتد بما كان من غيره ، لقصوره على أن يبلغ الكمال . فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للاشراك فلو قلت : زيد هو الجواد وعمرو : كان خلفا .

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 136 وما بعدها .

والوجه الثاني أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه ، لا على معنى المبالغة . وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه . بل على دعوى أنه لايوجد الا منه ، ولا يكون ذلك الا اذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه . وذلك كنحو : أن يقيد بالحال والوقت. كقولك : هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا . وهكذا اذا كان الخبر بمعنى يتعدى . ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا كقول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفاة   اما مخاضا واما عشارا .

فأنت تجعل الوفاء في الوقت الذي لايفي فيه أحد نوعا خاصا من الوفاء ، وكذلك يجعل هبة المائة من الإبل نوعا خاصا . وكذا الباقي . ثم انك تجعل كل هذا خبرا عن معنى الاختصاص ، وأنه للمذكور دون من عداه "(1).

ان هذه القضية هامة جدا . لذا نرى عبدالقاهر الجرجاني يبدىء فيها ويعيد ، ويلح على أن التقديم والتأخير يكون لأغراض بلاغية تلابس المقام وتحيط به . كما يسعى الى وضع حد للخطأ الشائع في جملة المبتدأ والخبر اذا كان طرفاها معرفين ، فالمقدم هو المبتدأ ، وقد لاحظنا تقديم الخبر على المبتدأ وهما معرفتان ، لأن المقام أوجب ذلك . والمعنى اقتضاه . وهذا دأب عبدالقاهر الجرجاني أنه يتوقف عند القضايا المشتبه في أمرها . وهو يريد هنا أن يقصي الشبهة الحاصلة في أذهان الدارسين . وهو قولهم : اذا وجدت معرفتين في جملة المبتدأ والخبر . فالأولى هي المبتدأ والثانية هي الخبر فيقول : " واعلم انه ربما اشتبهت الصورة في بعض المسائل من هذا الباب حتى يظن أن المعرفتين اذا وقعتا مبتدأ وخبرا لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير ، ومما يوهم ذلك قول النحويين في (باب كان) اذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيهما شئت اسما والآخر خبرا . كقولك : كان زيد أخاك . وكان أخوك زيدا . فيظن من هنا أن تكافؤ الاسمين في التعريف يقتضي ألا يختلف المعنى ، بأن تبدأ بهذا ، وتثني بذاك .. وحتى كان الترتيب الذي يدعى بين المبتدأ والخبر وما يوضع لهما من المنزلة في التقدم والتأخر ، يسقط ويرتفع اذا كان الجزآن معا معرفتين "(2).

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص: 138 وما بعدها .
(2) نفس المصدر ، ص: 145 .

نختم هذه القضية بتحليل عبدالقاهر الجرجاني للبيت الذى أورده ابن يعيش في شرح المفصل وهو قول أبي تمام :

(لعاب الافاعي القاتلات لعابه) فقال عبدالقاهر الجرجاني : " وفساد هذا وشبيهه من الظن ، وان كان معلوما ظاهرا . فان ههنا استدلالا لطيفا تكثر بسببه الفائدة ، وهو أنه يتصور أن يعمد عامد الى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم له ، ويفسدها عليه من غير أن يحوّل منه لفظا عن موضعه ، أو يبدل له بغيره ، أو يغير شيئا من ظاهر أمره على حال . مثال ذلك : أنك ان قدرت في بيت أبي تمام :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه وأري الجنى اشتارته ايد عواسل

أي " لعاب الأفاعي " مبتدأ و " لعابه " خبر ، كما يوهمه الظاهر ، أفسدت عليه كلامه ، وأبطلت الصورة التي أرادها فيه ، وذلك : أن الغرض أن يشبه مداده بأري الجنى ، على معنى أنه اذا كتب في العطايا والصلات أوصل به الى النفوس ما تحلو مذاقته عندها . وأدخل السرور واللذة عليها ، وهذا المعنى انما يكون اذا كان لعابه مبتدأ ، ولعاب الأفاعي خبرا . فأما تقديرك أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبرا . فيبطل ذلك ، ويمنع منه البتة "(1) .

كلما تعمقنا في دراسة الأسس النحوية عند الزمخشرى ، وسابقه عبدالقاهر الجرجاني — ان لم نقل أستاذه — لاح لنا تلازم البنية النحوية مع وظيفتها الاخبارية . ولئن صحّ الاعراب النحوى ، فان الأغراض التبليغية تضيع من أيدينا اذا لم نوفق بين الطرفين : طرف البنية النحوية الساكنة ، والوظيفة الاخبارية المتغيرة . وكفي بالبيت السابق صدقا على ما نقول .

خصائص الخبر :

يعرف الزمخشرى الخبر بقوله " والخبر على نوعين : مفرد وجملة ، فالمفرد على ضربين خال من الضمير ومتضمن له . وذلك زيد غلامك وعمرو منطلق . والجملة على أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفية ، وذلك زيد ذهب أخوه وعمرو أبوه منطلق ، وبكر ان تعطه يشكرك ، وخالد في الدار .

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 283 وما بعدها .

(فصل) ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع الى المبتدأ . وقولك في الدار معناه استقر فيها . وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره . وذلك في مثل قولهم : البر الكر بستين ، والسمن منوان بدرهم وقوله تعالى " ولمن صبر وغفر أنّ ذلك لمن عزم الأمور "(1) .

لقد وفينا اعلاه خبر المبتدأ اذا كان جملة حقه من الدراسة ، ولا داعي الى اعادة أنماط الجملة التي تكون خبرا . وسنقصر تعليقنا في هذا الأساس على نقطتين الأولى : الذكر :
والثانية : ضمير الشأن .

(1) الذكر :

ان الخبر المفرد على نوعين : ما يتحمل الضمير وهي الأسماء المشتقة ، وما لا يتحمل ضميرا ، وهي الأسماء الجامدة . أما الخبر المركب فلا بد أن يشتمل على ضمير مذكور يتطابق مع المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، هذا الضمير قد يحذف اذا كان في الكلام ما يدل عليه من ملابسات .

وهنا لابد من التنبيه الى ماسبق قوله من أن هذه الجملة مؤولة بمفرد . فهذا القول ليس بمطلق ، لأن الوظيفة التي تؤديها الجملة الخبرية ليست هي الوظيفة التي يؤديها الاسم المفرد ، وانما يقال هذا تسهيلا للدراسة ، قال عبدالقاهر الجرجاني : " ولا ينبغي أن يغرك أنا اذا تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم ، كما نقول في (زيد يقوم) انه موضع (زيد قائم) فان ذلك لا يقتضي أن يستوى المعنى فيهما استواء لايكون من بعده افتراق . فانهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما اسما . بل ينبغي أن يكونا جميعا فعلين ، أو يكونا اسمين "(2) .

(2) ضمير الشأن :

قال الزمخشري : " ويقدمون قبل الجملة ضميرا يسمى ضمير الشأن والقصة وهو المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : هو زيد منطلق أى الشأن والحديث

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 24 .
(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 136 .

(الحاقة ما الحاقة)[1] يفسرها الزمخشري بقوله :

" (الحاقة) الساعة الواجبة الوقوع ، الثابتة المجيء التي هي آتية لا ريب فيها ، أو التي هي حواق الأمور من الحساب والثواب والعقاب ، أو التي تحق فيها الأمور أي تعرف على حقيقتها من قولك : لا أحق هذا : أي لا أعرف حقيقته ، جعل الفعل لها وهو لأهلها وارتفاعها على الابتداء . وخبرها (ما الحاقة) والأصل : الحاقة ما هي ؟! أي شيء هي ! تفخيما لشأنها ، وتعظيما لهولها ، فوضع الظاهر موضع المضمر لأنه أهول لها "[2].

أما المثال الثاني فهو جزء من الآية التالية :

(يابني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير . ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون "[3] والجزء المقصود من هذه الآية هو (ولباس التقوى ذلك خير) فسره الزمخشري بقوله " ولباس الورع والخشية من الله تعالى . وارتفاعه عن الابتداء وخبره اما الجملة التي هي (ذلك خير) كأنه قيل ولباس التقوى هو خير ، لأن أسماء الاشارة تقرب من الضمائر فيما يرجع الى عود الذكر .... ولا تخلو الاشارة من أن يراد بها تعظيم لباس التقوى "[4].

ان هذه المواضع التي وردت فيها الجملة بغير ذكر للضمير هي واحدة ، راجع أمرها الى ما يستدعيه المقام الذي هو مقام تفخيم وتعظيم وتهويل ، فالضمير (هو) أو (هي) يوحي بأكثر من حالة : (قل هو : الله أحد . الله الصمد) . وقد ينوب عنه تكرار المبتدأ ، فكأنه قال في الآية : هي الحاقة ! وما هي ! هي شيء عظيم ! أو ينوب عنه اسم اشارة : (ذلك الكتاب ! لا ريب فيه !) أو يرد في أسلوب مدح أو ذم (ان تبدو الصدقات . فنعما هي ! وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم . ونكفر عنكم من سيآتكم ، والله بما تعملون خبير)[5].

---

(1) الآية الأولى من سورة الحاقة .
(2) الزمخشري : الكشاف ، ص : 149 ، ج 4 .
(3) سورة الأعراف : الآية 26 .
(4) الزمخشري : الكشاف ، ص : 74 ، ج 2 .
(5) سورة البقرة : الآية 271 .

اذن فالمقام أغنى عن الذكر، وكان أبلغ تعبيرا، خاصة وأن الجملة تأتي مفسرة لذلك الضمير، الذي يعني الشأن والأمر والحدث! وما أحسن اصطلاح الكوفيين الذين يسمونه المجهول وكأني بالزمخشري قد أحس بسر هذه التسمية فقال (وهو المجهول عند الكوفيين) ولولا الجملة الواردة بعده لاحتمل ما لا يحصى من الاحتمالات!

ان هذا الضمير المسمى بضمير الشأن، أو ضمير القصة يكون في بدايات الحديث، سواء الضمير نفسه أو ما يقوم مقامه ويفيد التفخيم والتعظيم والتهويل، لا يصح أن نأخذه منقطعا عما سيأتي بعده من العجب العجاب، حتى لا يكون مجرد تقليد، وتبديل كلام بكلام، لأن الغاية من الكلام افادة المخاطب ما لا يعلم. ولننظر الى هذا التعليق من (الخطابي) في رسالته (في بيان اعجاز القرآن) وهو يقرر هذا الأسلوب الذي نسج على منواله (مسيلمة الكذاب) بقوله: "الفيل ما الفيل، وما أدراك ما الفيل"(1) الفيل ما الفيل وما ادراك ما الفيل له مشفر طويل وذنب أثيل، وما ذاك من خلق ربنا بقليل". فيعلق الخطابي بقوله: "فيقال الآن لصاحب الفيل: ياقائل! الى أيّ؟! أين ما شرطناه من حدود البلاغة فيما جئت به من الكلام، وأين ما وصفناه من رسوم المعارضات فيما ذهبت من جهلك وضلالك، افتتحت قولك ب (الفيل ما الفيل وما أدراك ما الفيل ...) فهوّلت وروعت وصوبت ثم أخلفت ما وعدت، وأخدجت ما ولدت حين انقطعت على ذكر الذنب والمشفر اقتصرت. ولو كنت تعرف شيئا من قوانين الكلام وأوضاع المنطق ورسوله لم تحرف القول عن جهته ولم تضعه في غير موضعه. أما علمت ياعاجز؟ أن مثل هذه الفاتحة انما تجعل مقدمة لأمر عظيم الشأن فائت الوصف متناهي الغاية في معناه. كقول الله تعالى (الحاقة ما الحاقة وما أدراك ما الحاقة) و (القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة). فذكر يوم القيامة وأتبعها من ذكر أوصافها وعظيم أهوالها ما لاق بالمقدمة التي أسلفها وصدر الخطبة بها فقال (يوم يكون الناس كالفراش المبثوث وتكون الجبال كالعهن المنفوش ...) الى آخر السورة. وأنت علقت هذا القول على دابة يدركها البصر

---

(1) أبو سلمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي: بيان اعجاز القرآن، ص: 51 ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن - دار المعارف بمصر - تحقيق، محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. (ذخائر العرب).

في مدى اللحظة ، ويحيط بمعانيها الحلم في اليسير من مدة الفكر ، ثم اقتصرت من عظائم ما فيه على ذكر المشفر والذنب ، فما أشبه قولك هذا الا بما أنشدنيه بعض شيوخنا لبعض ظرائفك :

أبي وأبي ثم أبي وأمي اذ انقطعت نعلي جعلت لها شسعا "(1)

حذف الخبر : نستمر مع خصائص الخبر ، وذلك أنه قد يحذف ، ويقوم مقامه أمر آخر ، ويجب هنا أن ننبه الى نوعين من الحذف . حذف على نية التقدير ، وهو مبدأ من المبادئ التي ينطلق منها اللغويون النحاة بأن الكلام ملفوظ وملحوظ . ولا نريد أن نتعرض لهذا النوع هنا . وانما الذي يهمنا هو اسقاط الخبر تماما واقامة أمر آخر مقامه . وهذه الحالة تحتاج الى تفسير عميق لأنها شاذة . وهذا الشذوذ هو سرها . وهي تشتمل على طرفين ،

الطرف الأول ، يجد تفسيرا قريبا ، والثاني لا يجد تفسيرا قريبا الّا اذا استعنا بالنظريات اللسانية العلمية الحديثة ، وفي كلتا الحالتين تطلب الأمر ما يسميه ابن يعيش شارح المفصل بـ " اصلاح اللفظ لاصلاح المعنى " . وهي قضية نحوية هامة جدا ، بمعنى التوافق بين اللفظ والمعنى . وقد لاحظنا في تعريف المبتدأ والخبر أنهما الاسمان المجردان للاسناد . وأن الاسناد يتم بتوافر المسند والمسند اليه . وهما يمثلان الجانب النحوي الساكن للجملة . فاذا وقع خلل في هذه البنية الساكنة مع صحة الجانب المتغير ، وهو المعبر عنه بالمعنى أو الفائدة فما العمل ؟ نلجأ حينئذ للتقدير . وهذا التقدير نفسه ، قد يكون سليما وقد لا يكون سليما وذلك في حالة ما اذا ألغينا طرفا أساسيا في الجملة ، ومع ذلك صح المعنى ، وأصبح التلفظ بالطرف الأساسي من الأصول المرفوض التلفظ بها .

فالطرف الأول الذي يجد تفسيرا قريبا . هو حالة ما اذا وقع المبتدأ مشتقا وبعده اسم جامد مثل : أقائم الزيدان ؟ ففي هذه الحالة تصبح الجملة الاسمية مؤولة بجملة فعلية " نظرا الى المعنى . اذ المعنى أيقوم الزيدان ؟ فتم الكلام لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من

---

(1) أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي : بيان اعجاز القرآن ، ص : 61 .

جهة المعنى . أرادوا اصلاح اللفظ : فقالوا : أقائم : مبتدأ . والزيدان : مرتفع به . وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام به تم . ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة "[1] هذا التأويل مقبول ومرشح لتفسيره اللسانيات الحديثة . بيد أن الطرف الثاني الذي لا نجد له تفسيرا قريبا . هو قولك (ضربي زيدا منطلقا) فالجانب النحوي الساكن غير مستقيم . بحيث اننا نجد طرفا واحدا وهو المبتدأ ولا نجد الخبر والمعنى مستقيم ومفيد . فالسياق الكلامي مفيد جدّا ، واللفظي فاسد ، ومن هنا يتضح لنا ما يكرره الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب من أن الجملة (العربية وغير العربية وفي أي لغة كانت) جانبين : جانب نحوي ساكن ، وجانب اخباري متغير[2]. وقد أدرك ابن يعيش صعوبة هذا المثال فقال : " وأما قولهم : ضربي زيدا قائما ، فهي مسألة فيها أدنى اشكال يحتاج الى كشف . وذلك أن المعنى : ضربت زيدا قائما . أو أضرب زيدا قائما . فالكلام تام باعتبار المعنى . الا أنه لا بد من النظر في اللفظ واصلاحه . ليكون المبتدأ فيه بلا خبر "[3]. هذا الاشكال حصل لأن المبتدأ بلا خبر ، وقد سبق أن قلنا : " ان المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة لمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما "[4]. فالتناقض حاصل بين قوله : (فلا بد منهما) وبين قوله : (لكون المبتدأ بلا خبر) . بيد أن هذا التناقض يتبدد ويتلاشى بقوله : (فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج الى كشف فما الكشف الذي يحتاجه ؟ انه النظر في اللفظ واصلاحه بالرجوع الى البنية الظاهرة للجملة والموافقة بينها وبين البنية العميقة للجملة . وقد تتعدد البنيات العميقة . فجملة (ضربي زيدا قائما) لها بنيتان عميقتان هما :

البنية الظاهرة	البنية العميقة الأولى	البنية العميقة الثانية
ضربي زيدا قائما	أضرب زيدا قائما	ضربي زيدا اذا كان قائما

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 96 ، ج 1 .

(2) يتزع الدكتور جعفر دك الباب هذا المنزع في مجمل كتاباته .

(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 96، ج 1 .

(4) نفس المصدر السابق ، ص : 94 ، ج 1 .

وقد أشار الزمخشرى الى الحذف الملتزم ، والذى له ما يقوم مقامه في ظاهر اللفظ بقوله : " وقد التزم في قولهم : لولا زيد لكان كذا . لسد الجواب مسده . ومما يحذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقائم الزيدان، وضربي زيدا قائما ، وأكثر شربي السويق ملتوتا . وأخطب ما يكون الأمير كائما وكل رجل وضيعته "(1).

هذه القضية تعاكس القضية السابقة التي نجد فيها البنية النحوية سليمة ولكنها لا تحمل جديدا للمستمع مثل (النار محرقة) (الثلج بارد) (الواحد أكثر من الاثنين وأقل من الأربعة) . فاذا نظرنا الى الطرفين : المسند والمسند اليه نجدهما معا ، ولكنهما لا يحملان أمرهما أى فائدة جديدة لتساوى علم المرسل والمرسل اليه في هذه التعابير . وعلى العكس في هذه القضية التي تحمل جديدا للمستمع رغم اسقاط أحد طرفي الجملة . اذن فالتلازم بين الجانبين النحوى والاخبارى يتكاملان في أداء الفوائد .

ثانيا : جملة الفعل والفاعل :

ينطلق الزمخشرى في تعريف هذه الجملة الأساسية من الفاعل ، لا من الفعل فيقول : " الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا . كقولك : ضرب زيد . وزيد ضارب غلامه ، وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند اليه . والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه . فاذا قدم عليه . كان في السنية مؤخرا ومن ثم جاز : ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا "(2).

ستنصب دراستنا لهذا الكلام على ثلاث قضايا : (1) لماذا كان الفاعل مرفوعا ؟ (2) لماذا الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ؟ (3) وما الفاعل في عرف النحاة ؟

القضية الأولى :

لماذا كان الفاعل مرفوعا ؟

يعتبر الزمخشرى الرفع علما للفاعلية لأن الفاعل واحد في كل الحالات خلاف المنصوبات فانها قد تكثر ، لذا يعلل ابن يعيش رفع الفاعل بأنه الأصل

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 26 .   (2) نفس المصدر ، ص : 18 .

والعمدة في المرفوعات وغيره من المرفوعات محمول عليه . ويذهب الى أكثر من ذلك لأنه لاغنى عنه ، ولأنه يفصل بينه وبين المفعول بهذه العلامة الدالة على الفاعلية ، ولأنّ الضمة أقوى الحركات ، ولأنّ الفاعل قليل والمفعولات كثيرة ويحسن بنا أن نثبت ماجاء في شرح المفصل لابن يعيش " ان الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذى لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه الفاعل وكان الغرض اختصاص كل واحدة منهما بعلامة تميزه عن صاحبه . وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع ، وثانيهما أن الفاعل انما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه ، والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك ، بل يجوز سقوطه وحذفه . ...

ووجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول ، اذ الفعل لايكون له الاّ فاعل واحد . وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو ضرب زيد عمرا . وأعطيت زيدا درهما ، وأعلمت زيدا عمرا خير الناس . فيتعدى الى مفعول واحد والى اثنين والى ثلاثة . ولك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك ، والظرف من الزمان والظرف من المكان ، والمفعول له والمفعول معه والحال والاستثناء . والضمة أثقل من الفتحة فأعطوا الفاعل الذى هو قليل الرفع الذى هو ثقيل ، وأعطوا المفعول الذى هو كثير النصب الذى هو خفيف . وانما فعلوا ذلك لوجهين : أحدهما ليقل في كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة . والثاني أنهم خصوا الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب ليكون ذلك عدلا في الكلام ، فيكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل ، وخفة النصب موازيا لكثرة المفعول ، ومثله مثل من نصب بين يديه حجران أحدهما خمسة أرطال ، والآخر عشرة أرطال . ثم قيل له عالج ان شئت الخفيف عشر مرات ، وان شئت عالج الثقيل خمس مرّات ، فتكون كثرة ممارسة الخفيف موازية لقلة ممارسة الثقيل فيكون بعد ذلك جاريا على منهاج الحكمة والعدل فاعرفه "(1).

تكرر قولنا كثيرا (لأنّ الضمة أقوى الحركات والفتحة أخف الحركات) لذا كان الفاعل أقوى من المفعولات ؟ لذا يتوجب علينا أن نوضح هذه القضية ؟ ورأينا ان هذا يعود الى الجهد العضلي الذى يستعمله المتكلم . يقول ابن

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 75 ، ج 1 .

يعيش موضحا قول الزمخشري : " ألا ترى أنك تقول : ضرب زيد ويكون الكلام مستقلا وان لم تذكر مفعولا ، ولو أخذت تحذف الفاعل وام تقم مقامه شيئا نحو : (ضرب زيدا) من غير فاعل لم يكن كلاما . واذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف ، والضمة أقوى من الفتحة . لأن الضمة من الواو ، والفتحة من الألف . والواو أقوى من الألف لأنها أضيق مخرجا . ولذلك يسوغ تحريك الواو ، ولا يمكن ذلك في الألف لسعة مخرجها . ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه ، واذا ضاق صلب الصوت وقوي "(1) . ويشير ذلك الى فهم عميق للنظام اللغوي ككل في مستوياته المتدرجة المبتدئة بمستوى الأصوات . وهذا دليل على ترابط اللحمة بالسّدى لنسج الكلام المفيد ، ومراعاة كل جزئياته وتناسبها بعضها ببعض ، وهو النظم عند عبد القاهر الجرجاني الذي هو توخي معاني النحو .

في بعض الأحيان يجد الانسان نفسه عاجزا أن يضيف شيئا الى كلام شارح المفصل لدقة تعبيره ووضوحه ، حتى اذا أضاف الانسان شيئا يكون قد أفسد ذلك البيان . وانما نود أن نثبت هذه النظرية الرياضية المحضة التي تزن الجهد الكلامي بميزان حسابي مضبوط . فمعالجة الحجر بين المتحو بين هي معادلة رياضية مصطلح عليها في علم الرياضيات . وتعني أن حاصل ضرب الطرفين يساوي حاصل ضرب الوسطين فتكون العملية هكذا :

$$\left.\begin{array}{l} 50 = 10 \times 5 \\ 50 = 5 \times 10 \end{array}\right\} \qquad \frac{10}{10} \;\times\; \frac{5}{5}$$

فثقل الضم يساوي ضعف خفة الفتح ، والأحسن من هذا أن مرد التعادل بيد الواضع الأول (وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع) . بمعنى أنه فطري في الجهاز النطقي للانسان الناطق بهذا اللسان العربي المبين . ولكل لسان مميزاته الخاصة . فالانسان العربي أنشأه الله مهيأ لأن يعطي الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف جبلة في كيانه . كما أن مرد الكلام الى التبليغ بأخصر طريق . وهو ما يسمى عند علمائنا العرب بالخفة والثقل . وفي المصطلح الحديث المترجم " بالاقتصاد اللغوي " .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 75 ، ج 1 .

القضية الثانية التي نريد معالجتها هي قول الزمخشري : " والأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه ". وقد أسهب ابن يعيش في هذه القضية لما لها من أهمية عند علماء النحو العربي . وذكر لها ستة أوجه تدل على أن هذه الجملة هي بمثابة الكلمة الواحدة .

الوجه الأول : أنه لايمكن للفعل أن يستغنى عن الفاعل فهو لازم له لزوم الحرف من الكلمة .

الوجه الثاني : أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل سكن آخره ، حتى لا تتوالى أربع حركات ، لوازم فيما هو بمثابة الكلمة الواحدة بخلاف المفعول به فانه تتوالى فيه أربع حركات ، لأن المفعول به في نية الانفصال ، فهو فضلة يمكن الاستغناء عنه .

الوجه الثالث : أن الفعل تلحقه علامة التأنيث اذا كان الفاعل مؤنثا ، والقياس الّا يلحق الكلمة علم التأنيث الّا اذا كانت مؤنثة هي نفسها .

الوجه الرابع : أن الفاعل يتوسط بين الفعل وعلامة اعرابه في الأفعال الخمسة لأن النون في هذه الأفعال علامة على حالة رفع الفعل المضارع .وهذا التخلل دليل على أنه جزء من كلمة ، لأن الاعراب من متممات الكلمة .

الوجه الخامس : أنهم نسبوا للفعل والفاعل فقالوا : كنتي وأصلها كنت

الوجه السادس : أنهم اشتقوا من الفعل والفاعل فعلا فقالوا : جلدت معذا الأمر . والأصل جلدا .

يلخص ابن يعيش هذه الأوجه بقوله : " وذلك أن الفاعل كالجزء من الفعل وانما كان كذلك ، لأن الفعل لايستغني عنه ، وقد يستغني عن المفعول ، فكأنه أحد أجزائه التي لايستغنى عنها . ويدل على ذلك أمور : الأول منها أنه متى اتصل بالفعل الماضي ضمير الفاعل سكن آخره نحو : ضربت وضربنا ، وذلك لئلا يجتمع في كلمة أربع حركات لوازم . لوقيل : ضربت ، ولا يلزم ذلك في المفعول لأنه فضلة كالأجنبي من الفعل ، الثاني أنك تقول : قامت هند ، وقعدت زينب فتؤنث الفعل لتأنيث فاعله . والقياس أن لا تلحق الكلمة علامة التأنيث الّا لتأنيثها في نفسها نحو : قائمة وقاعدة . وأما أن تلحق الكلمة العلامة ، والمراد تأنيث غيرها فلا . فلولا أن الفعل والفاعل ككلمة واحدة لما جاز ذلك . الثالث أنك تقول : تضربان وتضربون ويضربون ، وتضربين ، فالنون في هذه الأفعال علامة الرفع ، وقد تخلل بينه وبين المرفوع ضمير الفاعل وهو الألف والواو والياء ، في يضربان وتضربون وتضربين ،

فلو لم يكن الفاعل والفعل كشيء واحد، لما جاز الفصل بين الفعل وإعرابه بكلمة أخرى. ولا يجوز ذلك في المفعول ومن ذلك أنهم قالوا. كنتي فنسبوا الى كنت قال الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا ... وشر خصال المرء كنت وعاجن

فلولم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد لما جاز النسبة اليه. اذ الجمل لاينسب اليها. وقد قالوا: لا تجنده بمالايفعه فاشتقوا من الفعل والفاعل فعلا لاتحادهما. فبان أن الفعل والفاعل عندهم شيء واحد "(1).

هذا التداخل والترابط بين جزئي جملة الفعل والفاعل هو الذى جعل علماء النحو العربي يسمونها جملة الفعل والفاعل وعلى أساسها بنوا تقسيمهم للجملة العربية الى جملتين: جملة المبتدأ والخبر. وجملة الفعل والفاعل.

القضية الثالثة: ما الفاعل في عرف النحاة؟

يقول الزمخشرى " الفاعل ماكان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا "(2)، يعلق ابن يعيش على هذا التعريف بقوله: " الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدما عليه (الفعل). وذلك نحو: قام زيد. وسيقوم زيد. وهل يقوم زيد؟ فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفاعل مسند اليه، ومتقدم عليه، سواء فعل أولم يفعل. ويزيد اعراضهم عن المعنى وضوحا. أنك لو قدمت الفاعل، فقلت: زيد قام لم يبق فاعلا. وانما كان مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل "(3).

ينقلنا شارح المفصل الى الصناعة اللفظية، والمعنى المنطقي. وهي قضية شغلت أفكار بعض علماء اللسانيات المعاصرة.. ففي بنية مثل: قام زيد. وزيد

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 14، ج 1.
(2) الزمخشرى: المفصل، ص: 18.
(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 74، ج 1.

قام . نجد : زيدا فاعلا معنويا وهو مسند اليه من الجانب المنطقي . سواء تقدم زيد أو تأخر . وقد أشار الى ذلك علماء العربية منذ سيبويه وهذا يفسر السبب الذي جعل ابن يعيش ينسب هذه الصناعة الى اللفظ ويعرض عن المعنى .

ولنثبت فيما يلي رأي أستاذنا الدكتور جعفر دك الباب حول محاولات بعض الباحثين العرب في تطبيق مذهب مارتينيه لدى دراسة الجملة العربية[1] . أن مذهب الوظيفة المارتينية يركز على المعنى المنطقي للكلمات في التركيب النحوي . ولكن غاب عن بعض أتباع هذا المذهب ، ممن يحاولون تطبيقه في دراسة الجملة العربية ، أن الجملة العربية تمتلك ثلاث مستويات هي التالية :

1 — مستوى الوصف الاعرابي أو النحوي : حيث يوجد نمطان للجملة العربية :
(أ) الفعل والفاعل . (ب) المبتدأ والخبر

2 — المستوى المنطقي أو مستوى الاسناد الذي تتحدد بموجبه الوظيفة المنطقية لمكونات التركيب النحوي خارج السياق الكلامي والحال .

3 — مستوى الفائدة أو المستوى الابلاغي الذي تتحدد بموجبه الوظيفة الابلاغية لمكونات التركيب النحوي في السياق الكلامي والحال . بينما تمتلك الجملة في اللغات الأوروبية مستويين فقط هما :

1 — مستوى التحليل القواعدي (الوصف الاعرابي) الذي يتطابق مع مستوى التحليل المنطقي .
2 — مستوى الفائدة أو المستوى الاخباري (الابلاغي) .

ويعني ذلك أن خصائص بنية العربية التي تتركز في أن صيغة الفعل العربي لا تكون الا في صيغة شخصية مصرفة (أي مسند حتما الى مسند اليه) هي التي أدت الى عدم تطابق (اختلاف) المستوى النحوي مع مستوى الاسناد أو الوظيفة المنطقية لمكونات التركيب النحوي خارج السياق الكلامي والحال .

وعلى ضوء ذلك يظهر لنا أن الزمخشري يدرس الوظيفة النحوية داخل السياق . بينما مارتيني وأتباعه يدرسون الوظيفة النحوية خارج السياق

---

(1) محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير السنة الأولى ، الشعبة اللغوية في مقرر (النظريات اللغوية) في جامعة الجزائر .

العربي . فزيد بالنسبة اليهم فاعل نحوي سواء تقدم أو تأخر . لأنه فاعل منطقي . وبسبب الخاصة البنوية المميزة للفعل العربي المشار اليها أعلاه ، فاننا عندما نحاول تطبيق الدلائل الآنفة الذكر التي تربط الفاعل بفعله لا نوفّق . لأنّ جملة (قام زيد) بمثابة الكلمة الواحدة ، ويستحيل أن يفصل بين جزئيها لقوة الترابط بين الفعل وفاعله . بينما في جملة (زيد قام) يمكننا أن نفصل بين المبتدأ وخبره . ونستطيع أن نقسم الجملة الى كلمتين منفصلتين بعضهما عن بعض ، ويربط بينهما الاسناد .

وبعد أن عرفنا أن :

جملة المبتدأ والخبر في العربية تقبل التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق . يظهر لنا أن مستوى الوصف الاعرابي في هذه الجملة يتطابق في الأصل مع المستوى المنطقي أو مستوى الاسناد وعلى ضوء ذلك نفهم لماذا شدد علماء النحو العربي على ضبط معنى الابتداء والمبتدأ . وعلى تحديد الخبر ، مفردا أو جملة . وسبق لنا أن حذرنا من الوقوع في فخ استلاب المناهج غير العربية بحكم المبدأ القائل (لكل جديدة لذة) ولقد ألمحنا مرارا الى أسس المدرسة البنوية الوظيفية ، والى نظرية التقسيم الوظيفي للجملة حسب السياق ، حتى ساورنا الشك أننا كدنا أن نفتتن بها . بيد أن من تعمق في دراسة التراث العربي لا يدهش أبدا لما قلناه . ويدرك جيدا أن المدرسة البنوية الوظيفية تابعة لا متبوعة ، وأنها لا تتعدى أن تكون مساعدة لنا في فك بعض المفاهيم العربية الأصيلة التي بعد الأمد بيننا وبينها ، ولا فضل لنا سوى أننا بعثناها من جديد بفضل الاتجاه العربي الأصيل الرائد .

كما نفهم لماذا شدد علماؤنا الأوائل على ضبط جملة الفعل والفاعل . وأن هذه الجملة بمثابة الكلمة الواحدة . فالفاعل يدمج في الفعل " لأنّ الأصل فيه أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه(1) " , وعلى هذا الأساس ميز علماء اللسان العربي نمطي الجملة العربية : جملة المبتدأ والخبر ، وجملة الفعل والفاعل . فلما جاءت المدرسة البنوية الوظيفية الحديثة التي تقسم الجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق . شدّدت هي

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 18 .

الأخرى على تحديد نقطة أو أساس الكلام المسمى عندنا بالمبتدأ الذي يكون في الأصل معرفة عندنا ومعلوما لديهم . كما اهتموا بنواة الكلام الذي تحمل جديدا للسامع، وتسمى عندنا الخبر . هذا هو الأصل في ترتيب الكلام، غير أنه قد تطرأ مواقف تغير السياق الفعلي للكلام وتربطه بمواقف كلامية مختلفة . فتتغير البنية النحوية تبعا لذلك كما لاحظنا ذلك في مختلف السياقات التركيبية بين المبتدأ والخبر، لأن هذه الجملة عبارة عن جزئين منفصلين نحويا بعضهما عن بعض . لذلك فهي تقبل التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع ومحمول للكلام حسب السياق، لأن نقطة الابتداء معلومة عند السامع أو (يمكن علمها بسهولة) فهو ينتظر الفائدة المخبر بها .

أما جملة الفعل والفاعل فبنيتها النحوية لا تسمح بذلك لشدة الترابط بين الجزئين . لهذا لا يمكن أن نميز فيها بين موضوع ومحمول الكلام حسب السياق فهي لا تقبل التقسيم الوظيفي للجملة حسب السياق .

تلخيص رأي الزمخشري في الكلام والجملة

أولا : الكلام

(أ) الكلام ثلاثة أنواع :

(1) اسم

(2) فعل

(3) حرف .

(ب) تأليف الكلام وتركيبه

ليس الكلام مطلق التركيب، بل يعني التركيب الاسنادي المفيد . ويكون ذلك في ائتلاف :

(1) الاسم مع الاسم

(2) الفعل مع الاسم

ولا يكون التأليف مفيدا في التراكيب التالية :

(1) الفعل مع الفعل

(2) الفعل مع الحرف

(3) الحرف مع الاسم (الا في النداء) .

وعليه فان الكلام هو الجملة (التي تشتمل على الاسناد) المفيدة (أى التي تشتمل على الفائدة).

(4) الكلام خبر وأمر ونهي واستفهام وتمن وتعجب.

ثانيا : الجملة

(أ) الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه، مفيد لمعناه.

(1) الاسناد لايتأتى بدون طرفين.

(1) مسند (2) ومسند اليه

(2) لايشترط في الاسناد الفائدة دائما.

فالجمل التي تحمل معنى اضطراريا كالمدرك بالحواس لا تحمل نبأ جديدا للمخاطب وذلك مثل : النار باردة والسماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأن الاثنين أكثر من الواحد وأقل من ثلاثة.

(ب) (1) الاعراب لايستحق الا بعد العقد والتركيب.

(2) الرفع علم الفاعلية وما ليس فاعلا محمول عليه. والنصب علم المفعولية وما سواه من المنصوبات محمول عليه والجر علم الاضافة.

(3) الاضافة اضافتان اضافتان

(1) معنوية وهي التي تفيد التعريف أو التخصيص.
(2) لفظية وهي تفيد الاقتصاد اللغوى أى الخفة.

ثالثا : نمطا الجملتين النحويتين العربيتين :

I ـ جملة المبتدأ و الخبر :

أولا : خصائص المبتدأ

(1) المبتدأ والخبر هما : الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق، والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإن وحسبت وأخواتها، لأنهما اذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع.

(2) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وتشمل ثلاث حالات :

الحالة الأولى : يكون المبتدأ فيها معرفة محضة

(1) الاسم العلم : زيد منطلق
(2) الضمير : أنت حاضر
(3) الاسم المحلى بأل وهي إمّا (ال)

(1) — الدالة على الجنس : العسل حلو
(2) — الدالة على العهد ، الطالب حضر ولا يقال هذا المثال الا اذا كان هناك حديث سابق بين المتكلم والمخاطب ذكر فيه ذلك الاسم .

الحالة الثانية : يكون المبتدأ فيها قريبا من المعرفة وتشمل :

(1) المبتدأ الموصوف — ولعبد مومن خير من مشرك
(2) المبتدأ المضاف . أحبكم الى الله أنفعكم لخلقه ويندرج في هذا النمط المبتدأ المؤول من (أن) المصدرية والفعل : (وان تصوموا خير لكم) = صومكم خير لكم .

الحالة الثالثة : النكرة المحضة للمبتدأ الذى يستفيد التخصيص من السياق الفعلي للكلام والحال وتشمل هذه الحالة :

(1) تقديم الخبر على المبتدأ حالة كونه ظرفا أو جارا ومجرورا :
(1) تحت رأسي سرج
(2) على أبيه درع
(2) عندما يفيد المبتدأ العموم حالة كونه مسبوقا بنفي :
لا أحد في الدار
(3) عندما يفيد معنى الجنس : أرجل عندك أم امرأة ؟
(4) عندما يفيد المبتدأ الحصر : شر أهر ذا ناب = ما أهر ذا ناب الا شر .

حالة شاذة اقتضاها السياق والحال

(1) النكرة المفيدة للدعاء : سلام عليك وويل لك
(2) اذا استوى المبتدأ والخبر في التعريف ، المقدم منهما هو المبتدأ بشرط ان تثبت معنى للمبتدأ مثال : (زيد أخوك) انما يجوز مثل هذا اذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ، ولا يعرف أنه أخوه ، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر ، أو يعلم أن له أخا ، ولا يدرى أنه زيد هذا ، فيقال له : (زيد أخوك) أى هذا الذى عرفته ، هو أخوك الذى كنت علمته علما مجازيا ، فتكون الفائدة في اجتماعهما .

(3) الخبر هو الأول ، ومثاله :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه . وذلك لأن السياق والحال هما اللذان يحددان الخبرين المبتدأ ، رغم تعريفهما .

(4) ضمير الفصل يؤتى به لغرضين :

(1) للفرق بين النعت والخبر .
(2) لما فيه من التأكيد . لذا يشترط فيه أن يكون من الضمائر التي يصح التأكيد بها .

(5) ضمير الشأن

(1) يؤتى به للتعظيم والتفخيم والتهويل (قل : (هو الله أحد)))
(2) ما يقوم مقامه (ما) مع تكرار لفظ المبتدأ (الحاقة ما الحاقة)
(3) اسم الاشارة (ولباس التقوى ذلك خير) .

ثانيا خصائص الخبر :

(أ) الأصل في الخبر أن يكون نكرة وهو إما

(1) مفرد زيد منطلق
(2) مركب (زيد انطلق) أو (زيد انطلق أبوه) او (زيد أبوه منطلق)

(ب) حالات الخبر المركب : (خبر المبتدأ)

(1) للخبر المركب أربع حالات هي :

(1) جملة الفعل والفاعل (زيد انطلق (هو)) أو (انطلق أبوه)
(2) جملة المبتدأ والخبر (زيد أبوه منطلق)
(3) جملة الشرط والجواب زيد ان تعطه يشكرك
(4) جملة الظرف : زيد عندك .

(2) ان هذه الجمل هي التي تصلح أن تكون أخبارا وأحوالا وأوصافا وتأكيدات ومفعولات .

(3) وهي أيضا الجمل التي يصح أن توصف بالصدق والكذب

(4) يصح حذف الخبر ويقوم مقامه إما

(1) فاعل يسد مسد الخبر ان كان المبتدأ مشتقا ومثاله أقائم الزيدان ؟
(2) حال منصوبة لا يصح أن تكون خبرا ومثالها (ضربي زيدا منطلقا) .

II — جملة الفعل والفاعل

(1) — الفاعل : الفاعل ماكان المسند اليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا .

(2) الأصل في الفاعل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه .

(3) المضمر في الاسناد كالمظهر (ضربت وضربنا)

(4) الفاعل لايكون الا مرفوعا لأنه واحد في كل الحالات بخلاف المنصوبات التي قد تكرر، ولأن الرفع أقوى الحركات فأعطي الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف .

(5) الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة (النحوية) أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم اياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والايجاب والمستقبل والاستفهام مادام مقدما عليه الفعل .

مقارنة بين نمطي الجملتين النحويتين العربيتين :

يؤكد الزمخشرى أن الجملة العربية لا تخرج عن نمطين نحويين هما :

(أ) جملة الفعل والفاعل

(ب) جملة المبتدأ والخبر

وقد استخدم الزمخشرى مصطلحي المسند والمسند اليه في كلا الجملتين . ويرى أن جملة (أ) يعني الفعل والفاعل ، بسبب خصائصها البنوية هي كالكلمة الواحدة التي لايمكن الفصل بين جزئيها لقوة التماسك بين الفعل وفاعله .

أما الجملة الثانية (ب) يعني جملة المبتدأ والخبر ،فهي بسبب خصائصها البنوية التي تتجلى في أن بنيتها تتألف من عنصرين مكونين منفصلين عن بعضهما بعضا، يرتبطان فقط باسناد أحدهما الى الآخر . "فأما اذا قلت : زيد لقيته اياه وعمرا مررت به ذهب التفاضل بين رفع زيد ونصبه لأن الجملة الأولى ذات وجهين" ص 35 — ابن يعيش ج (2) . وذلك يعود الى الخبر في الجملة العربية ،فانه قد يكون اسما مفردا (الولد مجتهد) وقد يكون جملة

الولد نام

الولد نام أبوه

الولد أبوه غائب .

كما يلح الزمخشري أيضا على تجريد المبتدأ والخبر وصحة الاسناد . ويشترط في التجريد أن يكون صالحا للإسناد (لأنهما لو جردا لا لإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة) .

ونستخلص من الأمثلة التي أتى بها الزمخشري أن للجملة العربية ثلاثة مستويات .

المستوى الأول (الوصف الاعرابي)

I — نام الولد   II — الولد نام

الولد في الجملة الأولى فاعل (الوصف الاعرابي) وفي الجملة الثانية مبتدأ (الوصف الاعرابي .

المستوى الثاني : الوظيفة المنطقية (المعنوية) خارج السياق : الولد مسند اليه في المنطقين و (نام) مسند في المنطقين .

المستوى الثالث : مستوى الوظيفة الاخبارية المتغيرة أي الفائدة الاخبارية لمكونات التركيب النحوي في ارتباطها بالسياق الفعلي للكلام والحال .

I — في نمط جملة الفعل والفاعل . تتحقق الفائدة الاخبارية عن طريق الاسناد بين الفعل والفاعل . ولكن بنية هذه الجملة لا تسمح بتقسيمها وظيفيا الى موضوع للكلام حسب السياق ومحمول له ، لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لقوة التماسك بينهما .

مثال : نام الولد : الفائدة أي الجديد الذي يستفيده السامع يكون في مجموع الجملة من فعل وفاعل .

II — في نمط جملة المبتدأ والخبر . تتحقق الفائدة الاخبارية عن طريق الاسناد بين المبتدأ والخبر . وتقبل هذه الجملة التقسيم ، وظيفيا الى موضوع للكلام حسب السياق ومحموله . فيكون المبتدأ موضوعا للكلام حسب السياق ، ويكون الخبر محمولا للكلام حسب السياق .

الولد مجتهد :

الولد : مبتدأ ومسند اليه وموضوع للكلام حسب السياق

مجتهد : خبر ومسند ومحمول الكلام حسب السياق .

* * *

الفصل الثاني

تلازم دراسة البنية النحوية للجملة بوظيفتها البلاغية عند الزمخشري .

تمهيد

نشأت اللغات البشرية للتخاطب والتواصل بين الناس بعضهم بعضا ، ولم يكن هناك نحو ولا بلاغة ولا صرف ولا عروض . فكانت اللغات تتوالد بتولّد الحاجات والاحتياجات الاجتماعية . اذا فاللغة ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى . بيد أنها أهم من غيرها من الظواهر الأخرى حيث هي الوسيلة الكبرى للتعارف ؛ والتعبير لما يجول في خواطر البشر . فكان أن علّم الله آدم الأسماء كلها . وجاء الكلام الانساني آخر معجزة إلهية . فكان (الرحمن علّم القرآن ، خلق الانسان علّمه البيان)[1] ، ووقع الاعجاز ، أهو اللفظ أو المعنى أو هما معا ؟ . والعرب الأوائل كانوا يفهمون القرآن ، لأنهم عرب بالسليقة فهم لا يحتاجون الى تفسير الكلام وتوضيحه ، وكانوا يفرقون بين مستويات التعبير ، حتى اتسعت رقعة الإسلام وعاد المسلمون الى القرآن يتفهّمونه ، فظهرت لهم أشياء تدعو الى التفكير والتوضيح . فكان النحو بمعناه العام الذى يشمل كل علوم اللّسان العربي ، وحتى اذا جاء عصر التخصص ظهرت الدراسة اللّسانية التي تحققت في دراسة جانب واحد . وهنا يجب أن ننبه الى أنّ مصطلح (وظيفة) لم يرد بمعناه المعاصر — في كتب الأوائل — الذى يعني القيمة الاخبارية أو البلاغية المتغيرة حسب سياق الكلام والحال . يقول الزمخشري في مقدمة كتابه : " ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلقين ، أو ماجاز وقوعه فيها ، وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التي تملح وتحسن ولا تنقبض عنها الألسن ، لجريها رسلات على الأسلات ، ومرورها عذبات على العذبات .

ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بددا ، ومتناظمة لا طرائق قددا ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية الى مراشد حر المنطق الدالة على ضالة المنطيق المفلق .

---

(1) سورة الرحمن : الآية الأولى .

ومنها تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة ، والكناية عن التصريح . فمن حصل هذه الخصائص ، وكان له حظ من الاعراب الذى هو ميزان أوضاع العربية ، ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذورا من علم المعاني ، وحظي برش من علم البيان ، وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره وجزل شعره ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين ، ويخاطر المقرمين "(1).

ان دراسة الجملة العربية ينبغي أن تخضع لخصائص اللغة العربية وتراكيبها ، وأن تسير (على مناهج التركيب والتأليف ، وتمر بمدارج الترتيب والترصيف بسوق الكلمات متناسقة لامرسلة بددا ، ومتناظمة لاطرائق قددا) . ويجب أن تستهدف هذه الدراسة الاعراب الذى هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها . والأصل في الكلام التفاهم بين المتخاطبين ، لأنه يستحيل أن يخاطب المتكلم المخاطب بكلام لايفهمه ، والقرآن جاء يخاطب الناس أجمعين بلسان عربي مبين .

ولا يفوتنا هنا أن نشير الى أن مفهوم النظم عند عبدالقاهر الجرجاني – كما يراه الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب – يعني تركيب الكلمات وتأليفها – فقال :
" ونذكر هنا بأنه قد تبيّن لنا لدى عرض نظرية الجرجاني اللغوية ان تعبير (نظم الكلم) الذى استخدمه الجرجاني ، يعني (ترتيب الكلمات وتأليف الكلام "(2).

وقد دار الجدل كثيرا حول اللفظ والمعنى ، وأيهما أحق منذ الجاحظ . بيد أن أبا علي الحسن ابن رشيق بلور هذه القضية ، وربط بين علاقة اللفظ بالمعنى . وأنهما بمثابة الجسد والروح ، لايمكن الفصل بينهما فقال :
" اللفظ جسم وروحه المعنى ، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم ، يضعف بضعفه ويقوى بقوته . فاذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصا للشعر وهجنة عليه كما يعرض لبعض الأجسام من العرج والشلل والعور وما أشبه ذلك من غير أن تذهب الروح ، وكذلك ان ضعف المعنى واختل بعضه كان للفظ من ذلك أوفر حظ ، كالذى يعرض للأجسام من المرض بمرض الأرواح . ولا تجد معنى يختل الا من جهة

---

(1) الزمخشري : أساس البلاغة ، ص : 3 ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت 1404 هـ ، 1984 م .
(2) الدكتور جعفر دك الباب : الموجز ، ص : 144 .

اللفظ ، وجريه فيه على غير الواجب قياسا على ماقدمت من أدوات الجسوم والأرواح . فان اختل المعنى كله وفسد بقي اللفظ مواتا لافائدة فيه ، وان كان حسن الطلاوة في السمع ، كما أن الميت لم ينقص من شخصه شيء في رأى العين الآ انه لا ينتفع به ولا يفيد فائدة ، وكذلك ان اختل اللفظ جملة وتلا شى لم يصح له معنى ، لأنا لانجد روحا في غير جسم البتة "(1).

هذا التزاوج المترابط بين البنيتين الشكلية (النحوية) والمعنوية (الاخبارية أو البلاغية هو الذى نحاول أن ندرسه في هذا الفصل ، وقد جاءت الدراسات الحديثة تؤيد هذا المنهج البنوى الوظيفي ، رغم الانفصام الذي وقع بين الدراستين النحوية والبلاغية في عصور الانحطاط الحضارى للسان العربي . يقول الأستاذ الدكتور جعفر دك الباب : " العلاقة بين الشكل والمعنى علاقة جدلية لا انفصام فيها . لذا لايجوز أن نأخذ بعين الاعتبار جانبا واحدا منهما فقط ونهمل الجانب الآخر . وهذا هو السبب في الانتقاد الشديد الذى وجهه القدماء ممن صنف في البلاغة كالجاحظ لمن أهملوا الشكل ، ولم يوجبوا الفضل والمزية في الشعر الاّ من جانب المعنى ، وحتى يكون قدقال حكمة أوأدبا أو استخرج معنى غريبا أو تشبيها نادرا "(2).

وعلى هذا الأساس ارتأينا أن ندرس النقاط التالية ، لنبين العلاقة الوطيدة بين علمي النحو ، وعلم البلاغة ، حيث يستهدف كلا العلمين دراسة الجملة من الناحية النحوية (الوصف الاعرابي) والاخبارية (الوظيفة الاخبارية داخل السياق الكلامي والحال) المتغيرة حسب السياق والحال . والنقاط التي سنتناولها بالبحث هي :

1 ـ الاعراب .
2 ـ النداء .
3 ـ الأمر
4 ـ الاستفهام .
5 ـ الجواب
6 ـ التوكيد
7 ـ الحذف
3 ـ الازالة أو التوليد .

---

(1) أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني : العمدة ، ص 80 ، يطلب من مكتبتي أمين هندية بالموسكي وشارع المناخ ـ بمصر ـ الطبعة الأولى 1344 هـ 1925م .
(2) الدكتور جعفر دك الباب : الموجز ، ص : 63 .

الاعـــراب : (1)

تـقدم لنا في الفصل السابق أن الكلام العربي تتـقاسمه جملتان : جملة المبتـــدأ والخبر ، وجملة الفعل والفاعل . بيد أن هناك سراً في التركيب النحوى لايلسجم الكـــلام بدونه ألا وهو ((الاعراب)) . لذا عـده الزمخشـرى أسـســا من الأسس الهامة الــتي يقوم عليها النحو العربي . لأنه يوءدى وظيفتـه لغويـة ونحوية في التركيبـة التعبيريـة ، ومعنى هذا أن الإعـراب يدخل ضمن دراسة البنية النحوية للجملة حالة كونها مرتبطـــة بالوظيفـة التبليغيـة ((لأنّ الاعراب لايستحــق الاّ بعد العقد والتركيـب))(1) .

لقد كثر الكلام عن الاعراب في اللغة العربية لدى علماء اللّسانيات الحديثة ودعـا بعضهم الى إلغـاء الإعراب المحلي والتـقديـرى(2) ، لذا يتوجب علينا أن نبين مفهوم الاعراب عند علماء النحو العربي الأصلاء أمثال سيبويـه وأبي علي الفارسـي وابن جــني وعبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشـرى . فهوءلاء هم أقطاب النحو العربي الذين يسـيرون على منهج واحد . فوجوه الإعراب عندهم ثلاثـة أصول : الرفع والنصب والجر ، ولها فروع ثلاثـة هي : الواو والألف والياء . وهذه الوجوه لها أصالة في الأسماء ، لأنها تدل على معان لولاها لأصبح الكلام شرعـا كما قال ابن جني أما الفعل فهو متطفل على الاسم فـي الاعراب كما قال الزمخشـرى : " وحق الاعراب للاسم في أصله ، والفعل انما تطفل علـيـه بسبب المضارعة "(3) . وهذه الحركات الثلاث عبارة عن أعلام . فالرفع علم الفاعلية ومـــا حمل عليها . والنصـب علم المفعوليـة وما حمل عليها . والجر علم الإضافـة . يقول الزمخشرى في هذا الصدد : " فالرفـع علم الفاعليـة ، والفاعـل واحد ليس الاّ . وأما المبتـدأ وخـبره ، وخـبر أنّ وأخواتـهـا ، ولا التي لنفـي الجنس واسم كان وأخواتها ، واسم ما ولا المشبهتين بليـس فملحقــات بالفاعـل على سبيـل التشبيـه والتـقريـب .

وكذلك النصب علم المفعوليـة . والمفعـول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعـول معه ، والمفعول له . والحال والتمييز والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان والاسم في باب إنّ ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس . وخبر ما ولا المشبهتـــين بليس ملحقــات بالمفعـــول .

---

(1) الزمخشـرى : المفصل ، ص : 24 .
(2) انظر شوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) دار المعارف ، ط . 1 سنة 1982 القاهرة .
(3) الزمخشـرى : المـفصل ، ص : 15 .

والجر علم الاضافة .وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، ينصب العامل على القبيلين انصبابة واحدة "(1).

من تفصيل المفصل للزمخشري نعرف أن الإعراب هو من نسيج الكلام العربي الذي لا يستقيم بدونه ، وليس هو مجرد حركات تطرأ على " أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها "(2). لأن طبيعة نظام كلام العرب اقتضت أن يكون الإعراب في الآخر كما أقتضت أن يكون الألف واللام في الأول . وقد أشار الزمخشري الى ذلك بقوله . " لا يكون الاسم مجرورا إلاّ بالاضافة وهي المقتضية للجر كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب ، والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثمة وهو حرف الجر أو معناه "(3). ومفهوم الاقتضاء هام جدًّا في تحديد المعاني . " والمعنى بالاقتضاء أن القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيميز عنهما . اذ الإعراب انما وضع للفرق بين المعاني "(4).

والإضافة إضافتان معنوية ولفظية ، والغرض من وظيفة الاضافة المعنوية إفادة المخاطب تعريفا أو تخصيصا . أما اللفظية فالغرض منها التخفيف فقط . " فالمعنوية ما أفادت تعريفا كقولك : دار عمرو أو تخصيصا كقولك : غلام زيد . . . واللفظية ما أفادت تخفيفا "(5).

نقول هذا لنؤكد أن الإعراب من مقتضيات اللغة العربية ، ومن الخصائص الذاتية لنظامها التركيبي ، المفيد للأغراض التبليغية ، ولولاه لتناثر سمط الكلام ، وأصبح هو والأصوات التي يصوت بها سواء بسواء . لأن الغرض من الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ . ألا ترى أنك اذا سمعت أكرم سعيد أباه . وشكر سعيدا أبوه . علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرعا واحدا لا ستبهم أحدهما من الآخر صاحبه "(6).

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 13 .
(2) ابن جروم : شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية ص : 20 ، القاهرة 1379م 1249 هـ .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 82 .
(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 117 ، ج 2 .
(5) الزمخشري : المفصل ، ص : 82 .
(6) ابن جني : الخصائص ، ص : 35 ، ج 1 .

ويذهب ابن يعيش شارح المفصل الى نفس الغرض ، ويرى أنه مشتق من العرب لما اشتهروا به من الإبانة والإفصاح حتى عزى اليهم الإعراب ، ومن فوائده الاتساع على الكاتب والشاعر بالتقديم والتأخير . لأن في تقديم ما حقه التقديم ، وتأخير ما حقه التأخير تضييق على الكاتب والشاعر فقال : " اعلم أن الإعراب في اللغة البيان ، يقال : أعرب عن حاجته اذا أبان عنها ، ومنه قوله : صلى الله عليه وسلم : " الثيب تعرب عن نفسها " وهو مشتق من لفظ العرب ومعناه . وذلك لما يعزى اليهم من الفصاحة ، يقال : أعرب وتعرّب اذا تخلق بخلق العرب في البيان والفصاحة كما يقال تمعدد اذا تكلم بكلام معد . والاعراب الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم . لتعاقب العوامل في أولها . ألا ترى أنك لوقلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير اعراب . لم يعلم الفاعل من المفعول . ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ، ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الاعراب "(1).

ان الاعراب حسب هذا المفهوم هو البيان : بيان المسند من المسند اليه من الحال والتمييز والاضافة ، هو بيان الوظائف المختلفة للجمل ، هو الوضوح الذى ينشده المستمع من المتكلم . وليس هو تغيير أواخر الكلم بالرفع والنصب والجر فقط . بدليل أن وجوه إعراب الفعل المضارع ليست بأعلام لأنه لايؤتى بها للبيان وانما للمضارعة يقول الزمخشرى : " وجوه اعراب المضارع هي : الرفع والنصب والجزم ، وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه اعراب الاسم ، لأن الفعل في الاعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في منع الصرف وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الاعراب " (2).

وتتجلى مزية الاعراب في الأسماء حين يوضع كل واحد حيث ينبغي أن يكون داخل تأليف متناسق ذى فائدة كبيرة ، وبلاغ مبين . وليس أدل على ذلك من أن الوقف على المفرد أجدى للمتكلم كما يحصل ذلك في الاعداد وحروف التهجي كما يقول الزمخشرى : " والعدد موضوع على الوقف تقول : واحد . اثنان . ثلاثة . لأن المعاني الموجبة للإعراب مفقودة ، وكذلك أسماء حروف التهجي وما شاكل

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 72 ، ج 1 .

(2) الزمخشرى : المفصل ، ص : 244 وما بعدها .

ذلك ، اذا عددت تعديدا . فاذا قلت : هذا واحد . ورأيت ثلاثة فالاعراب كما تقول : هذه كاف . وكتبت جيما "[1].

هذه الأعداد اذا قصد بها التعداد فحسب كانت موقوفة " لأنها لم تقع موقع الأسماء ، فتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأة . لأن الاعراب في أصله انما هو للفرق بين اسمين لكل واحد منهما معنى يخالف معنى الآخر فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذى يستوجب الاعراب سكنت وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو : صه ومه "[2].

ان معنى الاعراب عند الزمخشرى كما هو عند عبدالقاهر الجرجاني له وظيفة دلالية لايمكن الاستغناء عنها . بل تتمايز التعابير وفق توظيفها التوظيف اللائق يقول عبدالقاهر الجرجاني : " وإن شئت مثالا فخذ بيت بشار :

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد اخطر معاني هذه بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها ، وأن يكون قد وقع (كأنّ) في نفسه من غير أن يكون قصد ايقاع التشبيه منه على شيء . وأن يكون قد فكر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد اضافة الأول الى الثاني ، وفكر في (فوق رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف(فوق) الى الرؤوس ، وفي الأسياف من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لكأنّ ، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل تهاوى فعلا للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لليل ، ليتم الذى أراد من التشبيه . ألم تخطر هذه الأشياء بباله الّا مرادا بها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها ؟ وياليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك الى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى! ومعنى القصد الى معاني الكلم : أن تعلم السامع بها شيئا لايعلمه "[3].

هذا هو مفهوم الاعراب لدى عبدالقاهر الجرجاني والزمخشرى بمعناه الواسع والعميق للعلائق التي تربط بين الكلم في اللسان العربي ووظائفها الاخبارية .

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 216 .
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 23 ، ج 1 .
(3) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 315 وما بعدها .

وقد عاب الأستاذ ابراهيم السمرائي الزمخشري في اطلاقه الاعراب على معنى النحو فقال : " وظاهرة الاعراب قد شغلت أبواب النحو جميعها حتى قالوا : ان علم النحو الاعراب . ذكر الزمخشري في مقدمة (المفصل) ما مؤداه أن النحو هو الاعراب وكأن (الاعراب) في تلك المقدمة يعني النحو بأكمله "(1).

مبدأ التقيد بالموضوعية العلمية الذي ألزمنا به أنفسنا من أول خطوة في هذه الرسالة يأبى علينا أن نسارع الى نسبة عدم فهم كلام الزمخشري لدى الأستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي . وهو من هو ؟ بيد أن هذا الموقف لايمنعنا أن نتطرق الى الموضوع فنقول : حقا ان الزمخشري ركز على هذا الباب ولكن بذهنية علمية . فقد سماه (بعلم الاعراب) فهذا المصطلح هو مركب اضافي مكون من كلمتين : العلم، والاعراب . لذا يتوجب علينا أن نتوقف على مفهوم العلم . وحينئذ نعلم أننا أمام مفهوم خطير لهذا المصطلح ومؤاخذتنا الدكتور ابراهيم السامرائي : أنه اقتصر على كلمة (الاعراب) وأهمل كلمة (علم) وهي أهم بكثير من الاعراب . وخاصة أن الدكتور يعلم أكثر من غيره أن مصطلح الاعراب أسيء فهمه في العصور المتأخرة . وظهرت تعابير توحي بأن لا علاقة للاعراب بالمعنى كقولهم : (أعرب ما تحته خط) ثم تعقبها عبارة : " فسر الجمل التي تحتها خطان " وهذا الشكل (العقيم) انحط مفهوم الاعراب الذي هو في الأصل : البيان والوضوح .

وقد أثبتنا نصوصا لعلماء أجلاء لاتدع مجالا للشك أن علم النحو هو علم الإعراب بمفهومه العلمي . وقد يسمى الأمر بجزء منه ويراد به الكل وهي قاعدة معروفة عند علماء البلاغة العربية .

وخلاصة القول أن ما ذهب اليه الزمخشري في مقدمته هو الصحيح حيث يقول : " هذا وان الاعراب أجدى من تفاريق العصا ، وآثاره الحسنة عديد الحصى "(2).

اذن فالاعراب معنى من المعاني ، ودليل من الأدلة النحوية . فقد علق ابن يعيش على قول الزمخشري (وجوه الاعراب) بقوله : " يريد به أنواع اعراب الأسماء التي هي الرفع

---

(1) الدكتور ابراهيم السامرائي : الفعل زمانه وأبنيته : مطبعة العاني بغداد ، سنة 1386 هـ 1966م .

(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 4 .

والنصب والجر ، لأنه لما كانت معاني المسمى مختلفة تارة تكون فاعلة وتارة تكون مفعولة ، وتارة تكون مضافا اليها ، كان الاعراب المضاف اليها مختلفا ليكون الدليل على حسب المدلول عليه " (1) .

ويحسن بنا أن نعزز ماقلناه بما وصلت اليه الدراسات العلمية الحديثة للسانيات. فالأستاذ الدكتور احسان جعفر يرى أن الإعراب في اللغة العربية دلالة على أصالتها وعمقها في التاريخ فيقول : " ولقد أسهمت الدراسات المقارنة للغات السامية من حيث الصيغ والألفاظ والتعريف والاعراب في ايضاح جوانب كثيرة من حياة اللغة العربية في عصرها السحيق قبل تدوينها ، والأمثلة كثيرة على نتائج هذا البحث المقارن بالنسبة الى العربية . فاللغة الأكدية مثلا التي وصلتنا مكتوبة بالخط المسمارى المقطعي تحتفظ بظاهرة الاعراب القديمة . ومعنى هذا بالنسبة الى تاريخ اللغة العربية أن وجود النهايات الاعرابية يفوق الحجرة الأكدية قدما . وأن الأكاديين خرجوا بهذه الظاهرة من مهد الساميين الأول الذى نرجح كونه جزيرة العرب . فالاعراب العربية والأكدية يفوق 2500 ق.م . وعمره أكثر من خمسة وأربعين قرنا . هذا مع ملاحظة اشتراكهما في هذه الظاهرة مع الاوغاريتية القديمة والبابلية القديمة . فضلا عن تجرد جميع اللهجات العربية العامية الحديثة من آثار الاعراب وقوانينه ، وطبيعي أن تجرد أىّ لغة سامية من الاعراب يعني حداثتها "(2) .

وقد تنبه العلامة ابن خلدون الى أن الاعراب أسرع الى الزوال من غيره من خصائص اللسان العربي فقال وهو يتحدث على أركان علوم اللسان العربي . " والذى يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو ، اذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة ، فيعرف الفاعل من المفعول ، والمبتدأ من الخبر ، ولولاه لجهل أصل الافادة وكان من حق علم اللغة التقدم . لولا أن أكثر الأوضاع باقية في موضعها لم تتغير بخلاف الاعراب الدال على : الاسناد والمسند والمسند اليه ، فانه تغير بالجملة . ولم يبق له أثر "(3) .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 72 ، ج 1 . لاحظ (الدال والمدلول عليه) .
(2) الدكتور : احسان جعفر : العربية أقدم اللغات السامية ، ص : 26 ; المعرفة السورية العدد المزدوج رقم 222 ـ 223 / سنة 1980 .
(3) ابن خلدون : المقدمة ، ص : 1055 ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب للطباعة والنشر ، بيروت .

ان فكرة الأصالة لها دلالة علمية وقومية في آن واحد . حيث نعلم أن الاعراب في أصله يدل على معنى . وكلما ابتعدت اللغة من الأصل سقطت منها علامات الاعراب . كما يذهب الى ذلك الدكتور احسان جعفر ، ودلت على الحداثة ، ولنا المثل في اللغة اللاتينية الأم التي تحتفظ بعلامات الاعراب للدلالة على المعاني وكذا اليونانية . بيد أن بعض اللغات التي اشتقت منها سقط منها الاعراب كلية .

ان الاعراب بيان وتوضيح ما للجملة من وظيفة لغوية ونحوية لكونها توضح (الاسناد : المسند والمسند اليه) وما يرتبط بذلك من أغراض بلاغية تستفاد من التقديم والتأخير والاضافة والتنوين وغيرها من الوظائف التي تؤديها الكلم في التراكيب حسب المقام والسياق الفعلي للكلام .

النـــــــداء (2)

النداء أسلوب لغوى ، شذّ عن القاعدة النحوية ، لأغراض بلاغية اقتضاهـــــا الموقف الكلامي الفعلي ، فجاء على سياق فعلي مخالف للسياقات المعهودة . يظهر هذا جليا عند عودتنا الى الدراسة العلمية للجملة العربية التي هي الوحدة الصغرى للكلام العربي .

لقد حدد الزمخشرى الكلام بأنه : " هو المركب من كلمتين أسندت احداهما الى الأخرى . وذلك لايتأتى الاّ في اسمين كقولك : زيد أخوك . وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو قولك : ضرب زيد ، وانطلق بكر "(1)

وانطلاقا من هذا التحديد ، نجد الكلام يتألف من تركيبتين : احداهما مفيدة وهي تتركب من :

(أ) اسم + اسم
(ب) أو فعل + اسم

والثانية غير مفيدة وهي التي تتركب من :

(أ) حرف + حرف
(ب) حرف + اسم
(جـ) حرف + فعل
(د) فعل + فعل .

هذا هو أصل التركيب النحوي العربي الذى عبر عنه عبد القاهر الجرجاني بعد أن استعرض أوجه الكلم بعضها ببعض ، وطرق تركيبها للحصول منها على فائدة بقوله " ومختصر كل الأمر أنه لايكون كلام من جزء واحد ، وأنه لابد من مسند ومسند اليه وكذلك في كل حرف رأيته يدخل على جملة كإن وأخواتها . ألا ترى أنك اذا قلت : (كأنّ) يقتضي مشبها ومشبها به كقولك : كأنّ زيدا الأسد . وكذلك اذا قلت : لو ولولا وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للأولى :

وجملة الأمر أنه لايكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم الاّ في النداء ، نحو : ياعبداللّه "(2).

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 6 .
(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 5 .

هذا الاستثناء هو موضوع دراستنا ، لأنه مفيد رغم مخالفته القاعدة العامة . وهذا الشذوذ في التركيبة القاعدية النحوية جعل علماء العربية يذهبون مذاهب في تأويل هذه البنية ، وكادوا يجمعون على أن هناك فعلا محذوفا في اللفظ ، ملحوظا في الدلالة ، الا أن هذا الفعل الذي قدّروه بـ ((أعنى وأدعو ، و (يا .) دليل عليه وعلى قيام معناه في النفس"(1) . ان ظهر نقل الجملة من أسلوب الى أسلوب من أسلوب الانشاء الى أسلوب الخبر . " لأنك اذا صرحت بالفعل وقلت : أنادى أو أريد كان اخبارا عن نفسك . والنداء ليس باخبار ، وانما هو نفس التصويت بالمنادى ثم يقع الاخبار عنه فيما بعد "(2) .

بيد أن الذي يهمنا هو اجماعهم على أن هذا الأسلوب له دلالة النداء . يقول الزمخشرى " لأنك اذا قلت : ياعبدالله ، فكأنك قلت : يا أريد أو أعنى عبدالله ، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال ، وصار (يا) بدلا منه "(3) .

مما لاشك فيه أن الكلام اذا كثر دورانه على الألسنة تعرض للحذف والاسقاط والاختصار ، والاستغناء عنه ان وجد دليل يدل عليه لفظيا أو معنويا .

ولابن يعيش شارح مفصل الزمخشرى كلام لطيف في هذا الموضع ، يرى فيه أن كل فعل يتعدى بنفسه أو بواسطة (التعدية المعنوية) انما هو عبارة ولفظ . فاذا قلت : أدعو غلام زيد . فحروف أدعو عبارة عن الدعاء وليست الدعاء نفسه ، بخلاف اذا قلت : ياغلام زيد ، فانه هو الدعاء نفسه فقد وصل معنى الدعاء مباشرة الى غلام زيد . وتثير هذه القضية علاقة السياق بالموقف الكلامي الذى تشتمل عليه الجملة . ومعنى ذلك أن السياق الكلامي والبنية النحوية لايكفيان بل لابد من مراعاة الموقف الكلامي أيضا يقول ابن يعيش : " فان قيل ، فاذا كانت هذه الحروف نائبة عن الأفعال على مازعمتم . والأفعال معناها في نفسها . ولم كانت الحرف معناها في غيرها ؟ والخلف لايخالف الأصل في حكم من الأحكام ؟ فالجواب أن كل فعل متعد بنفسه وبواسطة . فانما هو عبارة ، ولفظ دال على فعل واصل الى المفعول . فاذا قلت : أدعو غلام زيد . فأدعو ليس واصلا بنفسه الى غلام زيد وانما هو دال على الدعاء الواصل . وليس كذلك قولك : ياغلام زيد . فان اضافة (يا) الى ما بعدها ، فهم منها

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 5 .
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 127 ، ج 1 .
(3) الزمخشرى : المفصل ، ص : 35 .

الدال عليه أدعو. فأنت اذا قلت: ياغلام زيد فهو نفس الدعاء. واذا قلت: أدعو كان اخبارا عن وقوع الدعاء. وكذلك اذا قلت: أستفهم كان عبارة عن طلب الفهم. واذا قلت: أقام زيد؟ كان نفس الطلب، فلما افترق معناهما افترق حكمهما فافهمه ففيه لطف "(1).

وبرأينا أن هذه هي الصرفة الأولى le cri primitif من بقايا الأصوات البدائية التي تشترك فيها مع الحيوان الأعجم. قال الجاحظ: "والصبيان هم الذين يسمون الشاة (ماه) كأنهم سموها بالذي سمعوه منها حين جهلوا اسمها.

وقيل لصبي يلعب على بابهم. من أبوك ياغلام؟ — وكان اسم أبيه كلبا — فقال: وو. وو "(2).

وتساعدنا هذه الرواية على اكتشاف الأصوات الآدمية، حسب ثلاث درجات للنداء:

(أ) البعيد
(ب) المتوسط
(ج) القريب.

يقول الزمخشري: "ومن أصناف الحرف حروف النداء وهي: ياء وأيا وهيا وأي والهمزة ووا. فالثلاثة الأولى لنداء البعيد أو من هو بمنزلته من نائم أوساه. فأذا نودي بها من عداهم فلحرص المنادى على اقبال المدعو عليه ومفاطنته له. وأي والهمزة للقريب. ووا للندبة خاصة.

وقول الداعي يارب، وياالله! استقصار منه لنفسه، وهضم لها واستبعاد عن مظان القبول، واظهار للرغبة في الاستجابة بالجواز "(3).

ان بنية النداء النحوية لاتحتفظ دائما بالنداء، وعلى هذا الأساس نجد ثلاثة مقاييس هي التي تحدد المقصود من الكلام:
أولا: المقياس النحوي المتمثل في البنية النحوية، والثاني: مقياس السياق الفعلي للكلام. والثالث مقياس الموقف الوارد فيه الكلام. نلمس هذا باستعراض الأمثلة التي أوردها الزمخشري وعلق عليها شارحه ابن يعيش وهذه هي الأمثلة:

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 07، ج 8.
(2) الجاحظ: الحيوان، ص: 238، ج 5. المجمع الاسلامي، منشورات محمد الداية، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت بدون تاريخ.
(3) الزمخشري: المفصل، ص: 309.

(1) يا زيد ! ياعبدالله ! يا أيها الرجل
(2) يالمطّا فنا ويا للرياح وأبي الحشرج الفتى النفّاح !
(3) ياللماء ! ويا للدواهي !
(4) يا زيداه
(5) أما أنا فأفعل كذا : أيها الرجل . ونحن نفعل كذا أيها القوم .
اللهم اغفر لنا : أيتها العصابة .
(6) يارب ! وياالله !

فالمثال رقم (1) النداء حقيقة حسب المقاييس الثلاثة المذكورة آنفا علق عليه ابن يعيش بقوله : " والنداء هو التصويت بالمنادى . . وهو من قبيل الأصوات كالصراخ والبكاء والدعاء والرغاء "(1) .

وفي المثال رقم (2) نستفيد الاستغاثة ، فالشاعر هنا في موقف رثاء فهو يقول :

" يالقومي من للعلا والمساعي يا لقومي من للندى والسماح
يالعطافنا ويالرياح وأبي الحشرج الفتى النفاح "(2)

يرثي رجالا من قومه هذه أسماؤهم ، يقول لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بهما بعدهم .

فالموقف هو الذي حدد المقصود من أسلوب النداء ، فالشاعر يستغيث بقومه ، ومنه القول المشهور المنسوب الى عمر بن الخطاب : ياللّه للمسلمين . ويضاف الى الموقف الدلالة النحوية وهو فتح اللام في المستغاث به ، وكسرها للمستغاث له .

وفي المثال رقم (3) نستفيد منه التعجب يقول ابن يعيش : " وأما دخول اللام للتعجب فنحو قولهم : (ياللماء) كأنهم رأوا عجبا وماء كثيرا فقالوا : تعال ياعجب ! ويا ماء ! فانه من إبانك ووقتك . وقالوا (ياللدواهي) أي تعالين فانه لايستنكر لكن ، لأنه من أحيانكنّ "(3) .

وفي المثال الرابع ، فانه يستفاد منه أسلوب الندبة وهو من أساليب النداء "لأن المندوب مدعو ، ولذلك ذكر مع فصول النداء . لكنه على سبيل التفجع فأنت تدعوه ، وان كنت تعلم أنه لايستجيب كما تدعو المشتقات به ، وان كان بحيث لايسمع .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 118 ، ج 3 .
(2) المصدر السابق ، ص : 131 ، ج 1 .
(3) المصدر السابق نفسه .

كأنك تمده حاضرا . وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن . ولما كان مدعوّا بحيث لا يسمع أتوا في أوله (بيا) أو (وا) لمد الصوت . ولمّا كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب ، زادوا الألف آخرا للترنّم ، كما يأتون بها في القوافي المطلقة ، وخصوها بالألف دون الواو والياء لأن المدّ فيها أمكن من أختيها " (1) .

أن هذا الكلام غني عن التعليق لما فيه من التعانق بين البنية النحوية ودلالتها الاخبارية . وما يتطلبه المقام من اختيار الترسم الذى يتناسب ومقام الندبة ، ولا داعي أن نذكر بما يجرى عند جميع الناس عربيهم وعجميهم في هذا المقام .

وفي المثال رقم (5) نجد أسلوبا قد يخالج صاحبه أنه نداء لما في الهيئة النحوية من شبه بينهما (أيها الرجل . أيتها العصابة — أيها القوم) بيد أن معناه الاختصاص لذا قال الزمخشرى : " وفي كلام مهم ما هو على طريقة النداء ويقصدون به الاختصاص لا النداء .... جعلوا أيّا مع صفته دليلا على الاختصاص والتوضيح ، ولم يعنوا بالرجل والقوم والعصابة الاّ أنفسهم وماكنوا عنه (بأنا ونحن والضمير في لنا) كأنه قال : (أما أنا فأفعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال . ونحن نفعل ذلك متخصصين من بين الأقوام واغفر لنا مخصوصين من بين العصائب "(2) .

أما المثال السادس . فواضح أنه ليس بنداء ، لأنه تعالى الله أن ينادى ولكن المقصود هو الدعاء في صيغة النداء .

وهناك مثال سابع يتصل بأسلوب النداء ، لم نشأ أن نثبته كرقم مستقل لأنه هو المنادى . الا أنه رخم بحذف الآخر . فسمي الترخيم . قال الزمخشرى : " ومن خصائص النداء الترخيم ..... والترخيم حذف في آخر الاسم على سبيل الاعتباط "(3) .

والذى زهدنا في عدم تخصيصه برقم خاص كما فعلنا في بقية الأمثلة قول الزمخشرى انه " على سبيل الاعتباط " ، ولفظ الاعتباط أخذ مصطلحا لسانيا

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 13 ، ج 2 .
(2) الزمخشرى : المفصل ، ص : 45 .
(3) المصدر السابق ، ص : 47 .

يقصدون به (التحكم) بمعنى لا توجد علّة ولا قياس يدعوان الى اتباع هذه الطريقة. ونحن حريصون على المحافظة على المصطلحات الأصيلة لما لها من دلالات قد تخفى على كثير من دارسي اللسانيات المعاصرة، الذين لم يتح لهم الإلمام بما في تراثنا العربي الأصيل من فوائد.

انظر الى ابن يعيش كيف يعرف الاعتباط. وقولهم على سبيل الاعتباط " يعني من غير علة موجبة، وانما ذلك لنوع من التخفيف من قولهم: اعتبط البعير اذا مات من غير علة قال أمية.

من لم يمت عبطة مات هرما للموت كأس والمرء ذائقها

يقول من لم يمت شابا طريا يمت لعلة الكبر والهرم "(1)

أما الترخيم فيعرفه بقوله: " والترخيم مأخوذ من قولهم: صوت رخيم، اذا كان لينا ضعيفا، والترخيم ضعف في الاسم، ونقص له عن تمام الصوت قال الشاعر:

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم لا هراء ولا نزر

يصف امرأة بعذوبة المنطق. ولين الكلام. وذلك مستحب في النساء "(2).

أما في اصطلاح النحاة فان الترخيم له شروط " منها أن يكون منادى وذلك لكثرة النداء في كلامهم، وسعة استعماله. والكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها. فلذلك رخموا المنادى، وحذفوا آخره، كما حذفوا منه التنوين، وكما حذفوا الياء من ياقوم "(2).

حقا ان النداء من الأسس العامة التي اعتمدها الزمخشري في مفصله، فقد مزج بين سبعة أبواب في باب واحد هو ((باب النداء)). وما تنوع هذه الأمثلة الّا استجابة للمواقف الفعلية للكلام، حسب السياقات المختلفة، ظلها بعض الذين نصّبوا أنفسهم أوصياء على النحو العربي فضولا من القول، يجب التخلص منها كما فعل الدكتور شوقي ضيف في كتابه " تجديد النحو " حيث يقول: " ويتضح من هذا التنسيق في الكتاب لأبواب النحو أنه حذف منه ثمانية عشر بابا هي: باب كان وأخواتها — باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس — باب كاد وأخواتها — باب ظن

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ص: 21، ج 2.
(2) نفس المصدر، ص: 19، ج 2.

وأخواتها ـ باب أعلم وأخواتها ـ باب التنازع ـ باب الاشتغال ـ باب الصفة المشبهة ـ باب اسم التفضيل ـ باب التعجب ـ باب أفعال المدح والذم ـ كنايات العدد ـ الاختصاص ـ الاغراء ـ الترخيم ـ الاستغاثة ـ الندبة "(1).

ان هذه الأبواب التي حذفها الدكتور شوقي ضيف ، وتصرف فيها وكأنها عبارة عن مقررات مؤتمر حزب من الأحزاب السياسية ، هي التي رعاها علماء النحو العربي الأجلاء ، ووصفوها كما سمعوها من أفواه العرب الأقحاح .

وفي رأينا أن هذا التصرف هو أكبر خلط سقطت فيه المجامع اللغوية لكونها لا تفرق بين القرار والاستعمال . ان البحث اللغوي العلمي بعيد كل البعد عن القرارات والقوانين الاجبارية ولنسمع الى الزمخشري وهو ينقل عن سيبويه هذا الأسلوب " وهذه حجج سمعت من العرب يقولون : اللهم ضبعا وذئبا ، واذا قيل لهم ما تعنون . قالوا : اللهم اجعل فيها ضبعا وذئبا . وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له لم أفسدتم مكانكم ؟ فقال : الصبيان بأبي . أي لم الصبيان وقيل لبعضهم أما بمكان كذا وجذ ؟ فقال : بلى وجاذًا أي أعرف به وجاذا "(2).

من الأمانة العلمية أن نحافظ على المصطلحات النحوية لما فيها من مضامين معنوية ودلالات بيانية . بله الحذف . فأنت ترى الدكتور شوقي ضيف حذف (الاستغاثة والندبة والترخيم والتعجب) من أبواب النحو حبًّا للتجديد والتيسير للنحو العربي . وفي نظرنا أن سبب هذه العمليات التي تصدر من أعلام أجلاء سببها الفرق الفاصل بين البنية النحوية الساكنة (المتمثلة في مستوى حركات الاعراب). والبنية الاخبارية المتغيرة المستفادة من السياق الفعلي للكلام والحال أو الموقف الفعلي للكلام . هذا الفصل أدّى الى تعسير فهم النحو بدل تيسيره وفي مثل هذه المبادرات فصم بين حاضر النحو العربي وماضيه ومستقبله . ومن المعلوم أن جميع كتب النحو العربي المؤلفة في القديم تتكلم عن كان واخواتها وتعرف ما بعدها بانه اسمها وخبرها فيأتي في آخر الزمن من يحول (اسم كان) الى فاعل وخبرها الى حال فيقع الانفصام بين المتعلمين والتراث العربي . ويقعون في

---

(1) الدكتور شوقي ضيف : تجديد النحو ، ص : 23 ـ 24 ، الطبعة الأولى دار المعارف 1982 .

(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 35 .

فسخ التناقض بين مفهوم المصطلح في القديم والحديث . وقديما رأى عبدالقاهر الجرجاني وهو على صواب في رأيه ان العبرة بمدلول العبارة لابلفظها فقال : " ألا ترى الأعرابي الذى سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمدا رسول الله فأنكر. وقال : صنع ماذا ؟ أنكر من غير علم أن النصب يخرجه أن يكون خبرا ويجعله الأول في حكم اسم واحد . احتيج الى اسم آخر ، أوفصل حتى يكون كلا ما .وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة "(1).

هذه الحاسة أو الملكة التي تفرق بين الخطأ والصواب والكلام الفارغ والمفيد ، والناقص والكامل هي التي ينبغي أن نسعى الى تحقيقها وتثبيتها في أبنائنا الطلبة في مختلف الميادين .

— ما مقدار استعمال النداء في حياتنا اللغوية اليومية ؟

يرى الدكتور محمد بلقايد : " أن الانسان عندما يتناول موضوعا لغويا عليه أن يقدر مدى دوران هذا الموضوع على ألسنة الناطقين بتلك اللغة "(2)، وهو رأى صائب ، اذ مبدأ الشيوع اللغوى مبدأ قديم قال به علماء اللسان العربي منذ القديم فقد ذهب العلامة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي في كتابه " المزهر " أن المفهوم من كلام ثعلب أن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها . فانه قال في أول فصيحه . هذا كتاب اختيار الفصيح مما يجرى في كلام الناس وكتبهم "(3).

لذا رأينا أن نقف على أسلوب النداء ومدى شيوعه في مخاطباتنا اليومية ، ولا نعتقد أن أحدا ينازعنا أن النداء من أكثر الكلام دورانا على ألسنة الناطقين بالعربية في البيوت بين الآباء والأبناء ، وفي الأسواق بين

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 322 .

(2) الدكتور محمد بلقايد : من محاضراته لطلبة الدراسات العليا — جامعة الجزائر .

(3) السيوطي : المزهر في علوم العربية وأنواعها ، ص : 185 ، ج 1 ، دار احياء الكتب العربية 1373 هـ ، 1953م .

المتخاطبين ، وفي الأفراح والأتراح . وفي كل مكان . والذي يلفت نظرنا هو أسلوب التعجب . فكثيرا ما نسمع صيحات تتعالى من هنا وهناك . ياللجمال! يا للروعة! ياللفتنة! يا للبهاء! يا للكارثة ماذا حلّ بفلسطين!!

وبهذه الالتفاتة اللماحة يؤكد لنا الزمخشري أن التعجب ليس محصورا في الصيغتين المتعارف عليهما نحويا وهما ما أفعله! وأفعل به ، بل يتخطاهما الكلام بوظيفته الاخبارية التي يمليها السياق ويحددها الموقف الراهن للكلام .

الأمـــــر (3)

يلتقي علماء النحو والبلاغة في دراسة الجملة العربية ، فلئن كان النحاة الأوائل الأصلاء درسوا الجملة من الناحيتين النحوية والبلاغية ، فان المتأخرين منهم أهملوا الجانب الثاني منها . واختص بدراسته علم جديد سموه علم البلاغة . وانفصلت الدراستان . ولهذا السبب قسمت الجملة العربية الى جملة انشائية . وجملة اخبارية ، فالجملة الأخيرة هي التي تحتمل الصدق والكذب ، أو بتعبير آخر ، تستطيع أن تقول للناطق بها : أنت صادق ان كان كلامه موافقا لما في الخارج . كما تستطيع أن تقول له : أنت كاذب ان لم يكن موافقا لما في الخارج . وفي الجملة الأولى لا تستطيع أن تقول للمتفوه بها أنت صادق أو كاذب لأنها عبارة عن تمن أو أمر أو نهي أو استفهام أو نداء . وهذا المفهوم واضح جدا في أذهان علماء النحو العربي الأصلاء . فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول : "فينبغي أن ينظر الى الكلمة قبل دخولها في التأليف وقبل أن تصير الى الصورة التي بها يكون الكلام إخباراً وأمراً ونهياً واستخبارا وتعجبا . وتؤدى في الجملة معنى من المعاني التي لاسبيل الى إفادتها الاّ بضمّ كلمة الى كلمة وبناء لفظة على لفظة "(1).

ويقول الزمخشري : "ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب "(2) علق على هذا القول شارحه ابن يعيش بقوله : "تحرزا من الأمر والنهي والاستفهام نحو : قم واقعد ولا تقم ولا تقعد ، وهل يقوم زيد ؟ فان هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات كما لا تقع أخبارا ولا صلات ، لأن الغرض من الصفة الايضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه . والأمر والنهي والاستفهام ليس بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها . انما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص "(3).

واذا تجاوزنا أقطاب مدرسة أبي علي الفارسي الى مدرسة السكاكي والتي أسيء فهمها هي الأخرى . فاننا نجد الأمر واضحا . فكتابه ((مفتاح العلوم)) مؤلف في علم اللغة العربية حسب منهجية علمية متماسكة .

بيد أنه لسوء الحظ طغت فيما بعد نزعة التقليد والجمود على الابداع والتجديد . فالكتاب مؤلف من ثلاثة أقسام : القسم الأول يشمل الأصوات العربية (عدد الحروف

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 35 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 115 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 53 ، ج 3 .

العربية ومخارجها وصفاتها حسب هندسية مرسومة لكل حرف خبره). والقسم الثاني في علم الصرف وعلم النحو . وأخيرا علم المعاني والبيان والبديع .وقد استغل من جاء بعده من علماء العربية القسم الأخير فحسب ، وأهملوا الأبواب الأخرى ، وكأن لاعلاقة لها بالبلاغة . يقول أبو يعقوب يوسف السكاكي . " والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئآن : الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة "[1]. ويعدد هذه الأبواب فيقول : " هي التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء "[2].

هذان المفهومان هما القاعدة الأساسية للتقسيم المعنوي للجملة العربية وهما الخبر والطلب اللذان اعتمدتهما الدراسات العربية الأصيلة مراعاة للمقام . والسياق الكلامي الفعلي .

حرص الزمخشري في كتابه ((المفصل)) على ربط المبنى بالمعنى في الجملة العربية ، فلاحظ أن للأمر أربع بنى : أصل ، وثلاثة فروع : فالأصل " هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب ، لا تخالف بصيغته صيغته الّا أن تنزع الزائدة فتقول : في تضع : ضع . وفي تضارب : ضارب . وفي تدحرج : دحرج ونحوها مما أوله متحرك ، فان سكن زدت همزة وصل لئلا يبدأ بالساكن فتقول في تضرب : اضرب ، وفي تنطلق : انطلق ، وتستخرج : استخرج ، والأصل في تكرم تؤكرم فعلى ذلك خرج أكرم "[3].

والفرع الأول الأصل هو الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر . ويتناول الفعل المضارع المبني للمجهول والمعلوم " وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لا ولم كقولك : لتُضرَبْ أنت وليُضرَبْ زيد ، ولأُضرَبْ أنا وكذلك ماهو للفاعل وليس بمخاطب كقولك : ليضربْ زيد .ولأضربْ أنا "[4].

يجدر بنا أن نتوقف هنا قليلا لنوضح لماذا لم تتبع القاعدة الأساسية العامة التي استعرضناها مع الزمخشري من أن الأمر هو المضارع للمخاطب مزالة عنه

---

(1) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص : 37 .
(2) نفس المصدر ، ص : 165 .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 256 .وما بعدها .
(4) نفس المصدر ، ص : 257 .

الزوائد الدالة على المضارعة . يقول ابن يعيش "الأصل في الأمر أن يدخل اللام وتلزمه لإفادة معنى الأمر ، اذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني . كلا في النهي، ولم في النفي ،الاّ أنهم في أمر المخاطب حذفوا حرف المضارعة لما ذكرناه من الغنية عنه بدلالة الحال، وتحقيقا لكثرة الاستعمال ولما حذفوه لم يأتوا بلام الأمر لأنها عاملة .والفعل بزوال حرف المضارعة عنه خرج أن يكون معربا فلم يدخل عليه العامل "وما عدا المخاطب من الأفعال المأمور بها تلزمها اللام " لأنه لم يجز حذف المضارعة منه لئلا يلبس، ولعدم الدليل عليه (فمن ذلك ماليس للفاعل) وهو فعل مالم يسم فاعله اذا أمرت به لزمته اللام نحو (لِتُعْنَ بحاجتي ، ولْتُوضَعْ في تجارتك ، ولتزه علينا يارجل) فهذا القبيل لابد فيه من اللام وان كان مخاطبا حاضرا لأن هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيير بنيته فلم تحذف منه اللام أيضا وحرف المضارعة ائلا يكون اجحافا به . واذا لم يجز الحذف مع المخاطب ، فأن لايجوز مع الغائب أولى "(1).

ان الزمخشري يؤكد لنا أن دراسة البنية النحوية وحدها غير كافية . اذ لابد من مراعاة ما يقتضيه المقام ، فهناك صيغ نحوية ظاهرها خبر ، لكنها انشاء مراعاة لما يقتضيه المقام وسياق الكلام الفعلي فيقول : " وما فيه معنى الأمر والنهي بمنزلتهما في ذلك تقول : اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه ، معناه : ليتق الله وليفعل خيرا . وحسبك ينم الناس "(2).

وما خروج هذه الصيغ عن الدلالة الأصلية حسب سياق الكلام الفعلي الاّ " لأن العلة في جزم جواب الأمر انما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، واذا كانت من جهة المعنى لزم في كل ما كان معناه معنى الأمر . فمن ذلك قولهم : (اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه) لأن المعنى ليتق الله وليفعلْ خيرا . وليس المراد الاخبار بأن انسانا قد اتقى الله . وانما يقوله مثلا الواعظ حاثّا على التقوى والعمل الصالح . ويقدر بعده حرف الشرط كما لوكان يقدر بعد الأمر الصريح .والخبر قد يستعمل بمعنى الأمر نحوقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهنّ حولين كاملين) البقرة الآية 233 . ومن ذلك في الدعاء . رحمه الله لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر . ومن ذلك قولهم : (حسبك ينم الناس) معنى حسبك هنا اكتف واقطع ،

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 59، ج 7 .

(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 253 .

ومثلــه كفيــك وشرعــك كلها بمعنى واحد وكذلك : قدك وقطك كلهــا بمعــنى حســب . وقولهم : (حسبك ينم الناس) كأن انسانا قد كـان يكـثـر الكـلام لـيـلا ويصبح بحيث يقـلـق من يسمعــه فقيـل لـه ذلك أى اكـتـف واقـطــع من هذا الحديـث فـان تفعل ينم النــاس ولا يـسـهروا "(1).

ان المعنى العام المتبادر من أسلوب الأمر أنه طلب على جهة الاستعـــلاء . بيد أنه قد يكون هذا الأمر مجرد عرض أو التماس لذا قال شارح المفصل ابن يعيـــش : " اعلم أن الأمر معناه طلب الفعل بصيغتــه مخصوصــة . وله ولصيغتــه أسماء بحســب اضافتــه ان كان من الأعلى الى مادونه قيل له : أمر . وان كان من النظير الى النظير قيل له : طلب . وان كان من الأدنى الى الأعلى قيل له : دعــاء "(2).

ان هذه القضايا النحوية . عادت في عصور الانحطاط الثقافي العربي لا تدرس بتاتا في النحو ، وانما امتاز بدراستها علم المعاني الذى هو أحد فروع علم البلاغة . والذين ألفوا في البلاغة في بداية الأمر كانوا محركــين ما قال الأوائل من علماء العربية . السكاكي أدرك جيدا خروج الصيغ النحوية من دلالتها الأصلية الى دلالات فرعيــة اقتضاها المقام ، لأن المقامات تتباين ، فهو يقول : متى امتنع اجراء هذه الأبواب علــى الأصل تولد منها ما ناسب المقام "(3).

والصيغة الثانية الفرعية للأمر هي صيغة المصدر المنصوب القائم مقام فعلــه ومثاله . " اياك والأسد أى اتق نفسك أن تتعرض للأسد . والأسد أن يهلكك . ونحوه رأسك والحائط . وماز رأسك والسيف . ويقال : إيّاى والشر وإ يّاى وأن يحذف أحدكم الأرنب . أى نحني عن الشر ونح الشرّ عنّي ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب ونح حذفها عــن حضرتي ومشاهدتي . والمعنى النهــي "(4).

والصيغة الثالثة الفرعية للأمر هي " أسماء الأفعال والأصوات وهي على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر . وضرب لتسمية الأخبار والغلبــة للأول "(5).

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 49 ، ج 7 .
(2) نفس المصدر ، ص : 58 ، ج 7 .
(3) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص : 165 .
(4) الزمخشرى : المفصـل ، ص : 43 وما بعدها .
(5) نفس المصدر ، ص : 151 .

هذا هو أسلوب الأمر في صوره الأربع التي ذكرناها . بيد أن هذه الصور قد تتجاوز المنطوق الى المفهوم حسبما يمليه المقام .وقد عبر عن ذلك أبو يعقوب يوسف السكاكي بقوله ." لايخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية . ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل . وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الانكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب .وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكل ذلك مقتضى الآخر . ثم اذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام . ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام . وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال "(1).

وعلى هذا الأساس ينبغي أن نتثبت في فهم النصوص اللغوية ، ونراعي كل المراعاة ما يقتضيه المقام . فليست أقسام الأمر أربعة فحسب بل هي أكثر بكثير من ذلك . فقد يخرج الأمر الى الهجاء أو المدح أو الذم أو الرجاء أو الاباحة أو الترغيب وغيرهما . وقد تواردت كل هذه الأنماط في كتاب المفصل في علم العربية . وبما أننا نهتم بالأسس العامة للنحو . فاننا نترك الجزئيات الى كتب التفاصيل مثل ما فعل شارحه ابن يعيش الذي فهم الكتاب فهما جيدا .ومن حسنات الزمخشري أنه يتحاشى التعريفات الضيقة، فهو يعرف الأمر ببنيته النحوية ووظيفته الاخبارية ويبقي الباب مفتوحا " وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر "(1).

ان الغاية من الأمر هي الاقتصاد في الجهد والتبليغ أكثر في المعنى ، يعلق ابن يعيش على قول الزمخشري " وهذه الأسماء على ضربين : ضرب لتسمية الأوامر ، وضرب لتسمية الأخبار (والغلبة للأول) . وانما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرناه من أن الغرض بها الاعجاز مع ضرب من المبالغة .وذلك بابه الأمر لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالاشارة ، وقرينة الحال أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر . ألا ترى أنك تقول لمن شال

(1) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص: 20 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص: 55 .

سوطنا أو سد دسهما، أو شهر سيفا . زيدا أو عمرا ، فتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : أوجتمع أورام أو أضرب . ويكفي من ذلك الاشارة وشاهد الحال . وقامت المخاطبة وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر "(1).

نجد أنفسنا مضطرين أن نتوقف مليا مع أستاذنا الدكتور جعفر دك الباب الذي أثار مشكلة " أصل الكلام الانساني ". بطريق علمي ، بعد أن كان ميدانا من ميادين الفلسفة . ورأى أنها " تدخل من حيث المبدأ في الموضوعات التي يدرسها علم اللغة، شريطة أن تستهدف كشف القوانين التي تنظم اللغة ، فلا يبقى والحال كذلك ، سوى البحث في الجانب المادي (الصوتي) للغة ".(2)

وتناولنا لهذا الموضوع ليس خروجا عن موضوعنا لأن الزمخشري له رأى فيه : " المفعول المطلق هو المصدر . سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه ، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان . وربما سماه الفعل ،(3) قال ابن يعيش : " انما سمي المصدر مصدرا لان الفعل صدر عنه وأخذ منه ولهذا قيل للمكان الذى يصدر عنه الابل بعد الري مصدر كما قيل مورد لمكان الورود "(4). ويكون تناولنا لهذا الموضوع كالتالي :

(1) رأى البصريين والكوفيين
(2) رأى بعض علماء اللغة المعاصرين
(3) رأينا في الموضوع .

أولا : رأى البصريين والكوفيين .

يرى البصريون أن أصل الكلام الانساني هو الاسم ، وأن الفعل مشتق منه لذا سمي مصدرا .

وأما الكوفيون فيرون العكس من ذلك . فالفعل هو الأصل والمصدر مشتق منه . لأن الفعل يعمل في المصدر .

قال الشيخ الامام أبو البركات الأنباري في كتابه " الانصاف "
ذهب الكوفيون الى ان المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضربت ضربا .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 23 ، ج 4 .
(2) د . جعفر دك الباب : الخصائص المميزة لأصل الكلام الانساني ، ص : 35 من مجلة المعرفة ، العدد 223 آذار ومارس 1981 .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 31 .
(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 110 ، ج 1 .

وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه "(1).

مما تمتاز به هاتان المدرستان الاجتهاد والجد في ابداء الحجج والبراهين ليثبت كل فريق رأيه في أيام ازدهار الحضارة العربية ، وقبل أن يصير الخلاف لجاجة وعنادا . نعم انهم ينهجون في كثير من الأحيان مناهج قد لا تتفق ومعطيات علم اللغة العام الحديث ، بيد أنها تقترب منها في بعض الوجوه . ولذا نثبت لكل فريق أعدل آرائه حسب رأينا ، ونعتمد كتاب (الانصاف) لأنه خير من استوفى البحث حقه . فهو يقول عن الكوفيين : " ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل ، لأن الفعل يعمل في المصدر . ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربا . فتنصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون فرعا له ، لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل "(2).

ويقول عن البصريين : " ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل ان المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فلأنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر الى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر الى غيره "(3).

قلنا ان هذين القولين هما أقرب الى المنهج النحوى من غيرهما من الأدلة ، لماذا ؟ لأن مبدأ العامل والمعمول يدخل في صميم الدراسات النحوية العربية (ضربت ضربا) . ومبدأ استقلال عنصرى جملة المبتدأ والخبر يدخل أيضا في الدرس النحوى ، حيث تتألف بنية تلك الجملة من اسمين : مبتدأ وخبر (زيد منطلق) .

نكتفي بهذه الاشارة السريعة ، لأن آراءهم مبسوطة في كتب النحو العربي .

ثانيا : آراء بعض علماء اللغة العربية المعاصرين .

يمتاز الدكتور مهدى المخزومي من بين علماء اللغة العربية المعاصرين بالنقد الجرئ لمذاهب علماء النحو العربي القدماء . ويظهر هذا النقد في كتابه " في النحو العربي نقد وتوجيه " حيث يقول " ليس صحيحا ما ذهب اليه ابن هشام . وذهب

---

(1) الأنبارى : (الانصاف في مسائل الخلاف) ص : 235 ، ج 1 ، الطبعة الرابعة مطبعة السعادة 1380 هـ — 1961 م : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد .

(2) نفس المصدر ، ص : 236 ، ج 1 .

(3) نفس المصدر ، ص : 237 ، ج 1 .

اليه البصريون من قبل من أن الاسم أصل للفعل . وأن المصدر أصل المشتقات فالفعل في اللغات السامية ومنها العربية هو كل شيء ، فهو أساس التعبير ، واعتبار المصدر أصلا للمشتقات أو للاشتقاق مخالف " لا أصله "(1).

للأستاذ مهدي المخزومي الحق كل الحق في أن يخالف البصريين ويؤيد الكوفيين . بيد أننا نطالبه بتقديم المزيد من الادلة والحجج حتى يقنعنا . لقد خالف البصريين في رأيهم ، وذهب الى ما ذهب اليه الكوفيون ، الا أنه لم يبن أي نوع من الأفعال ذات الأزمنة الثلاثة هو الأصل : أالماضي أو الحال أو المستقبل ؟

أما الأستاذ جعفر دك الباب ، فانه تناول أصل الكلام الانساني وحدد مميزاته في البحث الذي ألقاه في الدورة العالمية الخامسة للسانيات في المسار العربي (دمشق 1980) ونشر البحث في مقالين أحدهما بعنوان : (الخصائص المميزة لأصل الكلام الانساني) وثانيهما بعنوان (تحديد أصل الكلام الانساني) بمجلة (المعرفة)(2) . وينتهي الى المميزات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها أصل الكلام الانساني فيقول :

" اننا نرى في ضوء ما تقدم أن الصفات الأساسية التي لابد أن يتمتع بها أصل الكلام الانساني هي التالية :

(1) أن يكون تعبيرا عما يمكن ادراكه بالعين والأذن معا ، أي أن يكون مشخصا جدا ومحددا بحاستي السمع والبصر بآن واحد .

(2) أن يكون من الناحية الصوتية كلمة واحدة تفيد من ناحية المعنى كلاما تاما أي جملة .

(3) وبما أن أعضاء النطق عند الانسان القديم ، ماكانت تسمح له الا بنطق أصوات مندمجة بعضها ببعض كما أثبتت ذلك الدراسات الانتروبولوجية ، فان أصل الكلام الانساني لابد أن يكون عبارة عن مجموعة واحدة من الأصوات المتصلة . فالكلمة كانت تتألف من مجموعة من الأصوات غير المنفصلة بعضها عن بعض . وكانت لذلك تلفظ في مقطع صوتي واحد "(3).

---

(1) الدكتور مهدي المخزومي : في النحو العربي ، ص : 40 .

(2) العددان 229 / مارس 1981 و 237 نوفمبر 1981 ، دمشق .

(3) د . جعفر دك الباب : (الخصائص المميزة) ص : 100 المعرفة 229 / مارس 1981 .

ويخلص الدكتور جعفر دك الباب الى أن هذه الخاصيات تتوافر في الصيغة الشخصية المصرفة للفعل الماضي الخاصة بالشخص الثالث (غير المتكلم وغير المخاطب) فيقول : " وهكذا يمكننا أن نقرر أن الصيغة الشخصية المصرفة للفعل تصلح أن تكون أصلا للكلام الانساني اذا توافر فيها الشرطان الأساسيان :

(1) أن تكون في صيغة الزمن الماضي الخاصة بالشخص الثالث .

(2) أن تكون تلك الصيغة مستخدمة في خبر غير ابتدائي أى أن يكون كل من المتكلم والمخاطب قد سمع الحدث وشاهد من قام به "[1].

وأخيرا ينهي مقاله بقوله " وهكذا يتبين لنا أن صيغة الفعل الماضي للشخص الثالث المستعملة في خبر غير ابتدائي هي أصل الكلام الانساني "[2].

رأينا في أصل الكلام الانساني :

لقد مارسنا منهج استعراض الآراء القديمة والحديثة مذ بداية هذه الرسالة لنصل الى أحكام موضوعية علمية خالية من أى تحيز مسبق . ولهذا يصح لنا أن نجتهد كما اجتهد من سبقنا . واعتبارا لما قدمته لنا الدراسات اللغوية المقارنة في علم اللغة العام الحديث ، وأخص رأى الأستاذ جعفر دك الباب المستنبط من النظريات الانتروبولوجية . فاننا نرى أن أصل الكلام الانساني هو (أسماء الفعل والأصوات) . وذلك على أساس الشروط التي اشترطها الأستاذ جعفر دك الباب لصحة اطلاق اسم الكلام البشرى عليها لنأخذ مثلا (صه) و (مه) و (ايه) نلمس في هذا الأصوات الملاحظات التاليه :

(1) انها جمل مفيدة يقول الزمخشرى (نحو قولك : صه أى اسكت . ومه بمعنى اكفف ، وايه أى حدث "[3]

(2) انها مقطع صوتي واحد . لا تقبل التقطيع الى وحدات دالة .

(3) أن هذه الصيغ مدركة بحاستي السمع والبصر .

(4) أن أسماء الأفعال تشتمل على نمطي الجملتين العربيتين : الاخبارية والطلبية .

---

(1) د /جعفر دك الباب : أصل الكلام الانساني ص: 45 ومابعدها . المعرفة العدد 237 .

(2)

(3) الزمخشرى : المفصل ، ص : 151 .

وهكذا يتأكد لنا أن أسماء الأفعال والأصوات هي الصيغة اللغوية الأصل للكلام الانساني .

ومن الأسباب التي جعلتنا نذهب هذا المذهب أوجه الشبه بين أسماء الأصوات والدلالات المعنوية . وقديما تنبه لهذه اللغة البسيطة الجاحظ فقال : ((ولابن آوى صياح يشبه صياح الصبيان . وقد تهيأ للكلب مثل : عَوْ . عَوْ . ووَوْ ، وَوْ . وأشباه ذلك ، وتهيأ للغراب : القاف (في قوله : غَاق ، غَاق) . وقد تهيأ للهزار ستان ، — وهو العندليب — ألوان آخر . وقد تهيأ للببغاء من الحروف أكثر . فاذا صرت الى السنانير وجدتها قد تهيأ لها من الحروف العدد الكثير ، ومتى أحببت أن تعرف فتسمع تجاوب السنانير ، وتوعد بعضها لبعض في جوف الليل ثم أحص ما تسمعه . وتتبعه وتوقف عنده . فانك ترى من عدد الحروف ما لو كان لها من الحاجات والعقول والاستطاعات ثم ألفتها لكانت لغة صالحة متوسطة الحال))[1].

---

(1) الجاحظ : الحيوان ، ص : 283 وما بعدها ج 5 .

الاستفهام (4)

الاستفهام أسلوب لغوي . الغرض منه الاستخبار والاستعلام للحصول على حقيقة أمر ما يجهله المتكلم أو يشك فيه . ويدخل في حيز الأسلوب الانشائي بعد أن كان أسلوبا خبريا . قال ابن يعيش في شرحه لكتاب المفصل ، وهو يتحدث عن حرفي الاستفهام (الهمزة وهل) . "اذا دخلا على جملة خبرية غيّرا معناها الى الاستفهام ، ونقلاها عن الخبر "(1) . وما ذلك الّا لأنّ المستفهم هو طالب للخبر .

وقد اعتبر الزمخشري هذا الباب أساس الأسس العامة التي تدخل في جوهر الدراسات النحوية ، الا أنه كعادته لم يتناوله في باب واحد بل ضمنه أماكن كثيرة من الكتاب لتشبيته ، بيد أنه يمكننا أن نقسمه الى قسمين : أصيل ، وفرع (1) فالأصل هو التركيبة النحوية الخاصة بالاستفهام والفرع هو الكناية المتضمنة معنى حرف الاستفهام الأصيل . فالأصل يعرفه الزمخشري بقوله : " ومن أصناف الحرف حرف الاستفهام وهما : الهمزة ، وهل في نحو قولك :

أزيد قائم ؟ وأقام زيد ؟
وهل عمرو خارج ؟ وهل خرج عمرو ؟

والهمزة أعم تصرفا في بابها من أختها تقول :

أزيد عندك أم عمرو ؟
وأزيدا ضربت ؟
وأتضرب زيدا وهو أخوك ؟

وتقول لمن قال لك : مررت بزيد . أبزيد ؟ وتوقعها قبل الواو والفاء وثم . قال الله تعالى : أو (كلما عاهدوا عهدا) سورة البقرة ، الآية 100، وقال : (أفمن كان على بيّنة من ربه) سورة هود الآية 17. وقال : (أثم اذا ما وقع ؟) يونس الآية 51 . ولا تقع هل في هذه المواضع "(2).

نفهم من هذا النص أن الحرفين اللذين يغيران معنى الجملة من الاخبار الى الاستفهام هما الهمزة ، وهل . وأن بينهما اشتراكا في أشياء واختلافا في أشياء أخرى فالاستفهام جامع بينهما . بيد أن الهمزة أكثر تصرفا في بابها لأصالتها . فهي

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 151 ، ج 3 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 319 .

تمتاز بمواقع كثيرة لايصح أن تواقعها هل لماذا ؟ " لأنّ الهمزة أم هذا الباب والغالبة عليه "(1). وسنرى أن كل أنواع التراكيب الاستفهامية متضمنة معنى الهمزة . وهي لاتخرج عن الاستفهام بكل أغراضه المختلفة المستفادة من السياق الكلامي الفعلي ، والموقف الراهن للكلام بينما (هل) تخرج الى معان أخرى كالنفي في قوله تعالى (هل جزاء الاحسان الّا الاحسان) الرحمن — 60 . لذا قال الزمخشري : " وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الّا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لاتقع الّا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليه في قوله :

سائل فوارس يربوع بشدتنا ... أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم "(2)

واضح من هذا النص أن هل متضمنة همزة الاستفهام ، وأن هذه الهمزة قد تظهر كما مثل لذلك بالبيت الشعري الذي استشهد به . ومرد هذا الاختصاص يعود الى المعنى والتركيب " ألا ترى أنك تقول : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمراد أيهما عندك . فأم هنا معادلة لهمزة الاستفهام . ولا تعادل أم في هذا الموضع بغير الهمزة . . . ولا يقال في هذا المعنى . هل زيد عندك أم عمرو ؟ وتقول أزيدا ضربت ؟ فتقدم المفعول . وتفصل به بين همزة الاستفهام والفعل ، ولايجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به فلا تقول : هل زيدا ضربت ؟ ولا متى زيدا ضربت ؟ . . . وتقرر بالهمزة فتقول : أتضرب زيدا وهو أخوك ؟ فهذا تقرير على سبيل الانكار ، ولا تستعمل غير الهمزة في هذا . ومنه قوله تعالى : (ألست بربكم ؟) الأعراف الآية 172 ، وقوله : (أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله ؟) المائدة الآية 116 . وكذلك اذا قيل لك : رأيت زيدا وأردت أن تستثبت ذلك قلت : أزيد فيه ؟ أو أبزيد فتحكي الكلام ولا يجوز مثل ذلك بهل ونحوها مما يستفهم به ولقوتها وغلبتها وعموم تصرفها جاز دخولها على الواو والفاء وثم من حروف العطف "(3)

وهنا نجد أنفسنا مدعوين الى معاودة كتاب " دلائل الاعجاز في علم المعاني" للامام عبدالقاهر الجرجاني ، لما في هذا الكتاب من توضيح أكثر لهذا الباب ، ولأنه يجوز لنا أن نستعير كلام هذا العالم اللغوي لصنوه الزمخشري لأنهما يسيران

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 151 ، ج 8 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 319 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 151 ، ج 8 .

في نهج واحد ، ويمثلان مدرسة (بنوية وظيفية) واحدة يقول هذا العالم "وهذه مسائل لايستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه . ومن أبين شيء في ذلك **الاستفهام بالهمزة** . فان موضع الكلام على أنك اذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك : أن تعلم وجوده . واذا قلت : أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو ؟ وكان التردد فيه . ومثال ذلك : أنك تقول : أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ أقلت الشعر الذى كان في نفسك أن تقوله ؟ أفرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ تبدأ في هذا ونحوه بالفعل . لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه . لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه . مجوز أن يكون قد كان . وأن يكون لم يكن وتقول : أأنت بنيت هذه الدار ؟ أأنت قلت هذا الشعر ؟ أأنت كتبت هذا الكتاب ؟ فتبدأ في ذلك كله بالاسم . هذا لأنك لم تشك في الفعل أنه كان . كيف وقد أشرت الى الدار مبنية ، والشعر مقولا ، والكتاب مكتوبا . وانما شككت في الفاعل من هو ؟ فهذا من الفرق لايدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك . ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر . فلو قلت : أأنت بنيت الدار التى كنت على أن تبنيها ؟ أأنت قلت الشعر الذى كان في نفسك أن تقوله ؟ أأنت فرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه ؟ خرجت من كلام الناس . وكذلك لوقلت : أبنيت هذه الدار ؟ أقلت هذا الشعر ؟ أكتبت هذا الكتاب ؟ قلت ماليس بقول : ذلك لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذى هو نصب عينيك أموجود أم لا ؟ "(1) .

نخلص من هذا الكلام أنه لابد من ترابط الوظيفة الاخبارية بالبنية النحوية ، فالمسؤول عنه هو المقدم في الكلام دائما ، سواء كان فعلا أو فاعلا أو مفعولا أو ظرفا ، وهو الذى عبر عنه الزمخشرى بقوله : " وللاستفهام صدر الكلام ، لايجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه لاتقول : ضربت أزيدا وما أشبه ذلك "(2) .

وللتقديم والتأخير فوائد بلاغية قال عنه عبدالقاهر الجرجاني : " هو باب كثير الفوائد لايزال يفتر لك عن بديعة ، ويفضي بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه . ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك . أن قدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكان الى مكان "(3) .

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : (دلائل الاعجاز) ، ص : 37 وما بعدها .
(2) الزمخشرى : المفصل ، ص : 320 .
(3) عبدالقاهر الجرجاني : (دلائل الاعجاز) ، ص : 83 .

اذن فموقع أجزاء الجمل وترتيبهــا ، وتقديم بعض الأجزاء على بعض وتعريفهـــا وتنكيرهـا ، تعتبر من الأسس العامة للنحو التي لها دلالة في تحديد الوظيفة الاخبارية . وتتجلى لنا هذه المزية في القسم الثاني وهي كنايات الاستفهام .

(2) **كنايات الاستفهام :**

ذكر الزمخشري أساليب أخرى تدل على الاستفهام لكنها بالكناية لا بالأصالــة ، منهـا : الأسلوب المستفتح بما أومن : مثال الأول " (وما تلك بيمينك ياموسى ؟) طـه : الآية 17 . ومثال الثاني : من جاء بك ؟

وتمتاز (ما) في جميع وجوهها بأنها مبهمة ، تقع على كل شيء تقول لشيء رفع لك من بعيد لاتشعر به . ماذاك ؟ فاذا شعرت أنه انسان قلت : من هو ؟ وقد جاء ما سخركن لنا ! وسبحان ما سبح الرعد بحمده !

أما " من " فتمتاز بدلالتها بأنها (تختص بأولي العلم)[1] كما قال الزمخشري . وقد عقب ابن يعيش على قول الزمخشري على هذا الاختصاص بقوله : " وانما قال : (وتختص بأولي العلم) ولم يقل بأولي العقل على عادة النحويين لأنه رآها تطلق على الباري سبحانه في قوله : (قل من بيده ملكوت كل شيء) المؤمنون 88 . ونحو قوله : (ألا يعلم من خلق) الملك 14 . والباري سبحانه يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل "[2] .

ومن كنايات الاستفهام (أي) " وهي كمن في جميع وجوهها تقول مستفهما أيهم حضر "؟[3] " واذا استفهم عن نكرة في وصل قيل لمن يقول : جاءني رجل ، أي ؟ بالرفع . ولمن يقول : رأيت رجلا . أيا ؟ ولمن يقول : مررت برجل أي ؟ وفي التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة أيان ؟ وأيون ؟ وأيين وأيين ؟ وفي المؤنث أية ؟ وأيات ؟ وأما في الوقف فلإسقاط التنوين وتسكين النون ومحله الرفع على الابتداء في هذه الأحوال كلها ، وما في لفظه من الرفع والنصب والجر حكاية وكذلك قولك : من زيد ؟ ومن زيدا ؟ ومن زيد ؟ من والاسم بعدها مرفوع المحل مبتدأ وخبرا .

---

(1) انظر مفصل الزمخشري ، ص : 146 .
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 4/12 .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 146 .

ويجوز افراده على كل حال وأن يقال : أيّا ؟ لمن قال : رأيت رجلين وامرأتين أو رجالا أو نساء . ويقال في المعرفة . اذا قال : رأيت عبد الله أي عبد الله لا غير "[1] .

ومن كنايات الاستفهام (متى وأين وهما يتضمنان معنى الاستفهام عن ظرفي الزمان والمكان ، وأيضا كيف . وهو جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول : كيف زيد ؟ أي على أي حال هو . وفي معناه أنّى . قال الله تعالى : " فأتوا حرثكم أنّى شئتم ؟ " وقال الكميت : أنّى ومن أين آبك الطرب "[2] .

أطلقنا على هذه الأساليب الاستفهامية مصطلح الكناية ، لأنّ الاستفهام ليس مستهدفا لذاته وانما هو مستفاد من السياق الفعلي للكلام . لذا يأتي المسؤول عنه في هذه التراكيب في صدر الكلام لما حوته من معنى الاستفهام . يقول الزمخشرى في معرض حديثه عن التزام العرب تقديم الخبر على المبتدأ " وكذا في قولهم : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ ومتى القتال ؟ "[3] . فيعلق على هذا القول شارحه ابن يعيش بقوله : " يريد أنه قد التزم ههنا تقديم الخبر أيضا . وانما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام . وذلك أنك اذا قلت : أين زيد ، فأصله : أزيد عندك ؟ فحذفوا الظرف وأتوا بأين مشتملة على الأمكنة كلها ، وضمنوها معنى الاستفهام . فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبرا . وكذلك اذا قلت : كيف زيد ؟ معناه على أي حال زيد ؟ واذا قلت : متى القتال ؟ فمعناه القتال غدا ونحوه فعمل فيهما ما عمل بأين ؟ "[4] .

ومن مفهوم التضمن الذى يستعمله كثيرا الزمخشرى نصل الى حل كثير من المعاني التي نستفيدها من السياقات المختلفة الواردة فيها . كما نصل الى أن التقديم والتأخير ليس من باب الصدف والاختيار ، ولكنه يرد لأغراض بلاغية اقتضاها المقام ، وتطلبها السياق الفعلي للكلام .

ولأصالة الهمزة في الاستفهام ، جاز حذفها ان دلّ عليها دليل قال الزمخشرى " وتحذف الهمزة اذا دل عليها دليل قال عمر ابن أبي ربيعة :

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 149 .
(2) نفس المصدر ، ص : 175 .
(3) نفس المصدر ، ص : 25 .
(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 93 وما بعدها ، ج 1 .

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان " (1).

والدليل على حذف الهمزة هي (أم) التي تلازم الاستفهام اذا كانت متصلة قال الزمخشرى " وأم لاتقع الا في الاستفهام اذا كانت متصلة "(2) وقد عقب ابن يعيش على هذا القول قائلا : " ولا تعادل أم هذه إلّا بالهمزة ، وينبغي أن يجتمع في (أم) هذه ثلاث شرائط حتى تكون متصلة (أحدها) أن تعادل همزة الاستفهام (والثاني) أن يكون السائل عنده علم أحدهما . (الثالث) أن لايكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر نحو قولك : (أزيد عندك أم عمرو عندك ؟) فقولك بعدها (عمرو عندك) يقتضي أن تكون منفصلة . ولو قلت : أم عمرو من غير خبر كانت متصلة . وتقول : أأعطيت زيدا أم حرمته ؟ فتكون متصلة أيضا أن الجملة بعدها ، انما هي فعل وفاعل ، وليست ابتداء وخبرا ، والجواب عن هذا السؤال ان كان قد فعل واحدا منهما التعيين ، لأن الكلام بمنزلة : أيهما ؟ وأيهم ؟ ولا يكون لا ولا نعم . لأن المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع . ولا يدرى أى الأمرين هو ولا يعرفه بعينه ، فهو يسأل عنه من يعتقد أن علم ذلك عنده ليعرفه اياه عينا ، فان كان الأمر على غير دعواه كان الجواب : لم أفعل واحدا . وقيل لها متصلة لاتصال ما بعدها بما قبلها ، وكونه كلاما واحدا . وفي السؤال بها معادلة وتسوية . فأما المعادلة فهي بين الاسمين جعلت الاسم الثاني عديل الأول في وقوع الألف على الأول وأم على الثاني . ومذهب السائل فيهما واحد . فأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل أى الذى عنده في أحدهما مثل الذى عنده في الآخر "(3).

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 320 .
(2) المصدر السابق ، ص : 305 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 93 ، ج 3 .

الجـــــوا ب (5)

هذا الكلام يفضي بنا أن ننظـر الى أسلوب الجواب لما بين السؤال والجواب من تلازم . فلا سؤال الا اذا كان هناك استبهام ، ولا جواب الا اذا كان سؤال . وقـد لاحظنا أن بعض الأمثلة تتولد من الأخبار المبهمة غير الواضحة لدى المخاطـب " واذا استفهم الواقف عن نكرة قابل حركتـه في لفظ الذاكر من حروف المد بما يجانسها تقول : اذا قال : جاءني رجل . منو ؟ واذا قال : رأيت رجلا . منا ؟ واذا قال : مررت برجل . مني ؟ وفي التثنية : منان ومنين ؟ وفي الجمع : منون ومنين ؟ وفي المؤنث : منه ؟ ومنتان ؟ ومنتين ومنات ؟

وأمّا المعرفة فقد ذهب أهل الحجاز فيه اذا كان علما أن يحكيه المستفهم كما نطق به فيقول لمن قال : جاءني زيد . من زيد ؟ ولمن قال : رأيت زيدا . من زيدا ؟ ولمن قال : مررت بزيد . من زيد ؟ واذا كان غير علم رفع لا غير تقول : لمن قال رأيت الرجل . من الرجل ؟ ومذهب بني تميم أن يرفعوا في المعرفة البتة "(1) .

هذا الترابط بين الجملتين الخبرية والاستفهامية سببه التلازم المحكم بين البنيتين : النحوية والوظيفة الاخبارية للجملتين . وقد لاحظ ابن يعيش وهو يفسر كلام الزمخشرى . أن هناك تسلسلا بين السؤال والجواب يتدرج في خطوات أربع مبتدئا في التشارك في الابهام ومنهيا بالخبر اليقين . يقول في هذا الصدد : " وذلك أن السؤال على أربع مراتب في هذا البـاب : (الأول) السؤال بالألف منفردة كقولك : أعندك شيء مما تحتاج اليه ؟ فيقول : نعم . فتقول : ماهو؟ فيقول : متاع . فتقول . أى المتاع ؟ فيقول : بزّ ؟ فتقول : أكتان هو أم مروى ؟ فيكون الجواب حينئذ اليقين . فالجواب مرتب على هذه المراتب المذكورة . فأشدها ابهاما السؤال الأول لأنه ليس فيه ادعاء شيء عنده . ثم الثاني لأنه فيه ادعاء عنده . اذا قلت : ما الشيء الذى عندك ؟ ثم السؤال الثالث وهو بأى . وهو التفصيل ما أجملته . ثم السؤال الرابع بالألف مع أم ، وهو لتفصيل ما أجملته أى فتقول : أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيدا لقيت أم بشرا فمعناهما : أيهما عندك . وأيهما لقيت "(2) .

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 147 وما بعدها .
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 97 ، ج 3 .

وقد عقد الزمخشرى بابا خاصّا للجمل المحذوفة التي يستغنى عنها بسبب حرف من حروف الجواب . وهذه الحروف ترد جوابا للقسم الأول الذى اصطلحنا على تسميته بالأصيل فقط . وهو المستفتح بالهمزة أو بهل . فأما ما اصطلحنا على تسميته بالكناية فلا بدّ أن يذكر الجواب بلفظ المسؤول عنه .

ان تخصيص باب منفرد للجواب دليل على أن الزمخشرى يرى أن السؤال والجواب مما يعد فلان في صلب الدراسات النحوية . وأنهما أسلوبان لغويان يعتريهما ما يعترى الكلام العربي من حقيقة ومجاز . فلكل سؤال جوابه الخاص به يقول الزمخشرى : " ومن الحروف حروف التصديق والايجاب وهي :

نعم وبلى وأجل وجير وأى وانّ . فأما نعم فمصدقة لما سبقها من كلام منفي أو مثبت : تقول اذا قال : قام زيد . أو لم يقم . نعم ، تصديقا لقوله : فكذلك اذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام اذا قال : أقام زيد ؟ أو ألم يقم ؟ فقلت نعم . حققت ما بعد الهمزة . وبلى ايجاب لما بعد نفي : تقول لمن قال : لم يقم زيد . ألم يقم زيد ؟ بلى قد قام . وقال الله تعالى : (بلى قادرين) أى نجمعها . وأجل لايصدق بها الا في الخبر خاصة يقول القائل : قد أتاك زيد . فتقول : أجل ، ولا تستعمل في جواب الاستفهام ، وجير نحوها بكسر الراء . وقد تفتح قال :

وقلن على الفردوس أول مشرب أجل جير ان كانت أبيحت دعاثره .

ويقال : جير لأفعلن بمعنى حقا . وانّ كذلك قال :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت انه .

وأى لا تستعمل الا مع القسم . اذا قال لك المستخبر . هل كان كذا ؟ قلت : اى والله . وأى والله . وأى لعمرى وأى ها الله ذا "(1) .

يستخلص من هذا النص أربع حالات للجواب :

__الحالة الأولى :__ نعم : حرف تصديق للنفي والايجاب في الاستفهام والخبر :

خبر	قام زيد	←	نعم	= قد قام
	لم يقم زيد	←	نعم	= لم يقم

---

(1) الزمخشرى : المفصل ، ص : 310 وما بعدها .

استفهام { أقام زيد ؟ ←—— نعم = قد قام
{ ألم يقم زيد ؟ ←—— نعم = لم يقم

الحالة الثانية : بلى ايجاب لما بعد النفي

خبر منفي < لم يقم زيد ←—— بلى = قد قام

استفهام منفي < ألم يقم زيد ؟ ←—— بلى = قد قام .

(فنعم) تبقى الكلام على ما هو عليه . و (بلى) تنقله الى النقيض فتجعل المنفي موجبا .

الحالة الثالثة : أجل : فانها مثل نعم الاّ أنها لا تستعمل الاّ في الخبر ومثالها :

—— قام زيد ←—— أجل = قد قام

ولا تصلح جوابا للاستفهام . ومثلها جير وإنّ . وفي هذه الأخيرة التي هي حرف من الحروف المشبهات بالفعل بل هي أم الباب . قال عنها ابن يعيش : " وأمّا خروج (إنّ) الى معنى أجل فانها لما كانت تحقق معنى الكلام الذى تدخل عليه في قولك : (ان زيدا لراكب) . فتحقق كلام المتكلم . حقق بها كلام السائل اذ كان معناها التحقيق فحصل من أمرها أنها تحقق تارة كلام المتكلم ، وتارة كلام غيره على سبيل الجواب ".(1)

الحالة الرابعة : أي : تقع جوابا لكنها تلازم القسم تقول لمن قال لك : أقام زيد ؟ ←—— أي واللّه لقد قام .

وهذه الحروف القائمة مقام الجواب تختلف في عصرنا هذا قلة وكثرة . فأكثرها دورانا هي (نعم) في الايجاب و (لا) في النفي . أما (بلى) و (أجل) وأي ، فيكثر استعمالها في المستوى الفني في الكتابات الأدبية والحوار القصصي والمسرحي . وأما (جير) فكادت تختفي من ميدان الاستعمال اليومي والفني ولا نجدها الا في محفوظ النصوص العربية القديمة .

وهنا يتوجب علينا أن نشير الى أن الزمخشرى لاحظ مستوى التعبير الشفاهي والكتابي . أشار الى هذا في كيفية سؤال الواقف على النكرة أنه يحرك النون الساكن من (من) بما يجانسها من الحركات . وهو خطأ فاحش ان أثبته في الخط . وقد نص على هذا بالقول في بدل الغلط بأنه لا يصح أبدا أن يصدر من صاحب الروية والفكر . ولا يكون الا في الكلام الابتدائي المتفوه به فقال :

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 125 ، ج 3 .

" كقولك مررت برجل حمار أردت أن تقول : بحمار فسبقك لسانك الى رجل فتداركته وهذا لايكون الاّ في بداية الكلام وما لايصدر عن روية وفطانة "(1)

فالعثرة وقعت في اللسان لا في المكتوب ولهذا قال ابن يعيش : " ومثل هذا لايكون في القرآن ولا في شعر . أما القرآن فهو منزه عن الغلط وكذلك الشعر الفصيح ، لأنَّ الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فاذا وجد غلطا أصلحه ، وانما يكون مثله في بدأة الكلام وما يجرى على سبيل سبق اللسان الى مالايريده فيلغيه حتى كأنه لم يذكره "(2).

وهذه القضية أثيرت في أيامنا هذه بشدة . هل نبدأ بالمنطوق فنجمعه أو العكس نعود الى المكتوب ونصحح أغلاطنا . نترك هذه القضية الى بحث خاص خارج عن موضوعنا هذا .

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 121 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 66، ج 3 .

أسلـوب التوكـيـد (6)

ذكرنا أعلاه أن النحو يدرس الجملة التي هي البنية الأساسية للنحو ووظيفتها الاخبارية .وأن الكلام يلقى حسب الحال ومقتضياتها ، ومعلوم أن الأحوال متباينة ، والمواقف متشعبة . لذا اختلفت أساليب التعبير عن هذه المواقف . فالتعبير في موقف اليقين يختلف عن التعبير في موقف الشك . والتعبير في موقف الابتداء يختلف عن التعبير في موقف . فلكل مقام مقال . ومن هذا المنطلق تلقف علماء النحو العربي قصة الفيلسوف العربي الكندي مع أبي العباس[1]. والقصة كما يرويها عبدالقاهر الجرجاني هي كالتالي "روى عن ابن الأنباري أنه قال : ركب الكندي المتفلسف الى أبي العباس وقال له : اني لأجد في كلام العرب حشوا . فقال أبو العباس في أي موضع وجدت ذلك ؟ قال : أجد العرب يقولون : عبدالله قائم . ثم يقولون : ان عبدالله قائم . ثم يقولون : ان عبدالله لقائم . فالألفاظ متكررة والمعنى واحد . فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ . فقولهم : عبدالله قائم . إخبار عن قيامه . وقولهم : ان عبدالله قائم . جواب عن سؤال سائل . وقولهم : ان عبدالله لقائم . جواب عن انكار منكر قيامه . فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . قال فما أحار المتفلسف جوابا "[2]. هذه القصة التي تناقلها علماء البلاغة وأهملها النحاة المتأخرون وهي – كما ترى – نحوية محضة . وذلك أن أصل الكلام أن يراعى فيه حالة المخاطب . وفي جواب أبي العباس النحوي للمتفلسف الكندي أن الكلام فيه ثلاث مستويات من التعبير وهي إما :

(1) أن يكون المخاطب خالي الذهن فيلقى اليه الخبر ابتدائيا خاليا من التوكيد .
(2) واما أن يكون مترددا فيلقى اليه الخبر مؤكدا بمؤكد واحد ويسمى الخبر طلبيا .
(3) واما أن يكون منكرا فيلقى اليه الخبر مؤكد بأكثر من مؤكد ، وذلك حسب درجة الإنكار .

ما جدوى التوكيد ؟

ان هذا الكلام يدفعنا أن نعرف جدوى التوكيد عند الزمخشري موضوع الدراسة حيث يقول : " وجدوى التأكيد أنك اذا ذكرت فقد قررت المؤكد . وما علق به في نفس

---

(1) أبو العباس : كنية لكل من : محمد بن يزيد المبرد المتوفي (286 هـ) وأحمد بن يحي (ثعلب) المتوفي 291 . وقد اشتهرا معا بالنحو : فالأول علم من أعلام البصرة والثاني امام من أئمة الكوفة .ولا ندرى أيهما المقصود في هذه الرواية .
(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 242 .

السامع ، ومكنته في قلبه ، وأمطت شبهة ربما خالجته .أو توهمت غفلة أو ذهابا عما أنت بصدده فأزلته . وكذلك اذا جئت بالنفس والعين ، فان لظان أن يظن حين قلت : فعل زيد . أن اسناد الفعل اليه تجوز أوسهو أونسيان . وكل وأجمعون يجديان الشمول والاحاطة "(1).

هذا النص يوضح لنا فائدة التأكيد وجدواه في أنه يقرر المؤكد في نفس السامع أوذهابه الى ماليس بمقصود من كلام المتكلم . هذا اذا كررت اللفظ نفسه وكذا اذا جئت بالتأكيد المعنوى المحصور في عشرة أسماء هي العين والنفس الخ ... لولاها لجاز أن يظن ظان أن الكلام مجاز وليس بحقيقة أوسهو أو نسيان أو أنه لايقصد الاحاطة والشمول " وذلك من قبل أن المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه وبالمسبب عن السبب ، ويقولون : قام زيد وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده .وقام القوم ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن يطلق عليه اسم القوم . واذا كان كذلك . وقلت : جاء زيد ربما توهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه أو ذهابا عن مراده فيحمله على المجاز . فيزال ذلك الوهم بتكرير الاسم فيقال : جاءني زيد زيد ، وكذلك النفس والعين . اذا قلت جاءني زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظن المخاطب من ارادة المجاز ويؤمن من غفلته المخاطب "(2).

والتأكيد تأكيدان لفظي ويتناول التكرير " في كل شيء : في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظهر والمضمر "(3).

وسيأ ويتناول مضمون الجملة غالبا ما يكون باضافة حرف من حروف التأكيد أوحروف التنبيه أويكون بالتقديم والتأخير أوالقصر بها والا أو بضمير الفصل . ومرد الأمر الى التأكيد والتبيين . وأشهر أدوات التأكيد هي (ان وأن) قال الزمخشري : " ان وأن تؤكدان مضمون الجملة . وتحققانه الا أن المكسورة ، الجملة معها على استقلالها بفائدتها . والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد تقول : ان زيدا منطلق ، وتسكت كما تسكت على : (زيد منطلق) وتقول : بلغني أن زيدا منطلق . وحق أن زيدا منطلق ، فلا تجد بدا من هذا الضميم كما لاتجده مع الانطلاق ونحوه . وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافا اليها في قولك :

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 111 ومابعدها .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 40 ومابعدها ج / 3 .

(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 112 .

بلغني أن زيدا منطلق ، وسمعت أن عمرا خارج ، وعجبت من أن زيدا واقف . ولا تصدر بها الجملة كما تصدر بأختها بل اذا وقعت في موضع المبتدأ التزم تقديم الخبر عليها فلا يقال : (أنّ زيدا قائم حق) ولكن حق أن زيدا قائم "(1).

نستشف من هذا النص وظيفة إنّ وأنّ وموقعهما : فوظيفتهما واحدة وهي تأكيد مضمون الجملة . وأما الموقع فلكل واحدة منهما موقعها الخاص أما (إنّ) فعلى استقلال الجملة بفائدتها وأنّ مع غيرها جزء من الجملة لأنها مؤولة بمفرد . وقد عقب ابن يعيش على كلام الزمخشري بقوله : " يشير في هذا الفصل الى فائدة إنّ وأنّ . وطرف من الفرق بينهما ، فأما فائدتهما . فالتأكيد لمضمون الجملة . فان قول القائل : ان زيدا قائم . ناب مناب تكرير الجملة مرتين الاّ أن قولك : أنّ زيدا قائم أوجز من قولك : زيد قائم . زيد قائم . مع حصول الغرض من التأكيد . فان دخلت اللام وقلت : ان زيدا لقائم ازداد معنى التأكيد ، وكأنه بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرات . وكذلك أن (أنّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة . الا أن المكسورة الجملة معها على استقلالها بفائدتها . ولذلك يحسن السكوت عليها لأنّ الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه . فلا فرق بين قولك : ان زيدا قائم وبين قولك : زيد قائم الا معنى التأكيد " (2).

وعلى هذا فان الغرض من الكلام هو تأكيد المعنى بوساطة اللفظ ، فاذا أمكن الايجاز والاختصار مع حصول الغرض الذى هو التأكيد ، فانه لايعدل عنه الى الاطناب والتوسع الاّ اذا دعت الضرورة الى ذلك كما هو الحال في الفضلة التي أسيء فهمها وظنها كثير من الناس أنها من الزوائد . فالوصف يأتي مثلا : " للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف "(3) والحال " مجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول . . . والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لاعمل لهما لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ، ونفي الشك عنه . وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا . وهو زيد معروفا . وهو الحق بينا . ألا تراك كيف حققت بالعطوف الأبوة وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق . وفي التنزيل (هو الحق مصدقا لما بين يديه) الآية وكذلك أنا عبدالله آكلا كما يأكل العبيد . فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها .

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 293 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 59 ، ج 8 .

(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 114 ، وص : 63 .

وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا . فتحقق ما أنت متسم به ، وما هو ثابت لك في نفسك ، ولو قلت : زيد أبوك (منطلقا) أو أخوك . أحلت الكلام إلا اذا أردت التبني والصداقة "(1).

وانطلاقا من هذا التراص بين بنية الجملة (المسند والمسند اليه وما يتصل بهما من تبيين) ووظيفتها الاخبارية ندرك الغرض المقصود وفق ما يتطلبه المقام فنعلم حينئذ أننا لما نعمد الى تأويل أن وما بعدها بمصدر كما قال الزمخشري (وتعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومثالها :

(بلغني أن زيدا منطلق)

والمعاملة هي أن تصبح : (بلغني انطلاق زيد) أو مفعولة ومثالها :

(سمعت أن عمرا خارج)

والمعاملة هي أن تصبح :

سمعت خروج زيد ، ومثالها مجرورة هي :

(عجبت من أن زيدا قائم) والمعاملة هي (عجبت من وقوف زيد) .

نفهم من هذه الأمثلة أننا لو لم نوظف (أنّ) التي هي للتوكيد واعتمدنا الاختصار لضاع منا الغرض الذي هو التأكيد قال ابن يعيش : " ولولا ارادة التأكيد لكان المصدر أحق بالموضع "(2). وسبق أن قلنا : أنه لا تحصل زيادة في اللفظ الا لتقوية المعنى ، فلا فضلة ولا فضول عند الزمخشري : " وانما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه "(3). هكذا تعجز العبارة عن أداء المعاني المقصودة ، ويكون الحذف أبلغ من الذكر : " وانما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب اذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر ، استغنى عن اللفظ الموضوع بازائه اختصارا "(4). فالموقف أو الحال هي التي تتحكم في عملية التخاطب اطنابا واختصارا بل وحتى الحروف التي نسميها زوائد هي من المؤكدات التي يؤكد بها . يسميها الزمخشري حروف الصلة وهي : " إن وأن وما ولا ومن والباء في نحو قولك : " ما إن رأيت زيدا . ودخول إن صلة أكدت معنى النفي قال دريد :

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 114 ، وص : 63 .
(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 59/ج 3 .
(3) الزمخشري : المفصل ، ص : 143 .
(4) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 23 / ج 3 .

ما إن رأيت ولا سمعت به كاليوم هاني أينق جرب . (1)

وعند القراء أنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في (إن زيدا لقائم ".

وقد ضرب أمثلة من القرآن الكريم تدل كلها على التأكيد لا على الزيادة . ومعنى ذلك أن الكلام ينبغي أن يكون حسب الحاجة . ومن هنا قال ابن يعيش : " وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى . اذ ذلك يكون عبثا والتنزيل منزه عن مثل ذلك . وليس يخلو انكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة أولما ذكروه من المعنى . فان كان الأول فقد جاء في التنزيل والشعر مالايحصى على ما سنذكره في كل حرف منها . وان كان الثاني : فليس كما ظنوا لأن قولنا : زائد ليس المراد به أنه قد دخل لغير معنى البتة بل يزيد لضرب من التأكيد . والتأكيد معنى صحيح . " قال سيبويه عقيب (فبما نقضهم ميثاقهم) ونظائره فهو لغو من حيث أنها لم تحدث شيئا لم يكن تبل أن تجيء من المعنى سوى تأكيد الكلام"(2) . وقال أيضا : " وأما الحروف الزائدة فانها وان لم تفد معنى زائدا فانها تفيد فضل تأكيد وبيان بسبب تكثير اللفظ بها . وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى "(3).

يؤكد لنا هذا الكلام التكافؤ التام والتلازم بين المستويين النحوي الساكن والاخباري المتغير ، فلا حشو ولا زيادة في الكلام الا لتقوية المعنى وزيادة فضيلة التأكيد له في النفي والايجاب. يقول الزمخشري : " وزيادة الباء لتأكيد النفي والايجاب في نحو : مازيد بقائم .وقالوا : بحسبك درهم . وكفى بالله ".(4).

وأساليب التأكيد كثيرة لايسمح لنا المقام باستعراضها كلها ويكفينا أننا ألمحنا الى الأسس العامة التي بنى عليها الزمخشري نظريته النحوية لا أن نستعرض كل الخصائص بالتفصيل .ولا بأس أن نشير الى بعضها مما أسيء فهمه كضمير الفصل الذى قيل عنه عند المتأخرين "ضمير فصل وعماد لامحل له من الاعراب " هذه المقولة الخاطئة يتوجب علينا أن نصححها بما جاء في كتاب الزمخشري الذى يوضح وظيفته التبليغية فيقول : " ويتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده — اذا كان الخبر معرفة أو مضارعا له في امتناع دخول حرف

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 312 .

(2) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 128 ومابعدها .

(3) نفس المصدر ، ص : 4 / ج 3 .

(4) الزمخشري : المفصل ، ص : 313 .

التعريف عليه كأفعل من كذا — أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت وليفيد ضربا من التوكيد "(1).

وعلى هذا الأساس يمكن أن نقرر أن ضمير الفصل أدى وظيفتين : احداهما : أنه زال اللبس الذي قد يحصل في ذهن المخاطب أنه نعت وليس بخبر . فقولك : (زيد المنطلق) هذه الجملة فيها ابهام ، قد تكون جزءا من جملة (مبتدأ ووصفه) والخبر منتظر . فلما جيء بـ (هو) تعين أن يكون (المنطلق) خبرا لزيد الوارد في السياق الفعلي للكلام . هذه هي الوظيفة الأولى . أما الوظيفة الثانية فهي ما أحدثه من التوكيد قال عبدالقاهر الجرجاني : " واعلم أن الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في ذلك وجوها :

(أحدها) أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة . وذلك قولك : زيد هو الجواد ، وعمرو هو الشجاع ، تريد أنه الكامل . الا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود والشجاعة لا توجد الا فيه . وذلك لأنك لم تعتد بما كان في غيره لقصوره على أن يبلغ الكمال "(2).

نكتفي بضمير الفصل والحروف الزائدة لما فيها من ابهام . أما نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ولام التوكيد والقسم . فحسبنا بأنها تسمى بأدوات التوكيد . وقد استعرضها الزمخشري كلها ، ودرسها دراسة نحوية بمعناها الشمولي الذي يزاوج بين النحو والبلاغة وتستقصي الأحوال والنكت البلاغية التي يحدثها توخي معاني النحو كما يقول عبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز في علم المعاني) .

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 133 .

(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 133 .

الحـــذ ف (7)

من الأسس التي ينطلق منها الزمخشري أن الكلام ملفوظ وملحوظ ، وأن كل زيـــادة في اللفظ هي زيادة في درجة قوتـه ودلالتـه وتوكيده . لكن تعجـز العبارة عـــن استيعا ب كنـه الحقائـق ، فيعود الحذف أقوى من الذكر . " وقد جاء التي في قولهم بعد اللتيـا والتي محذوفـة الصلة بأسرها . والمعنى : بعد الخطـة التي من فظاعتهـــا كيـت وكيـــت ! وانما حذفوا ليوهمـوا أنها بلغــت من الشدة مبلغا تقاصرت العبـــارة عن كنهـــه ! " (1)

وقد فسـر عبدالقاهر الجرجاني لطائـف الحذف بقولـه : " هذا بـا ب دقيـــق المسلك لطيف المأخذ ، عجيب الأمر شبيـه بالسحـر . فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الافادة أزيـد للافادة ، وتجدك أنطق ما تكون اذا لم تنطق ، وأتـــم بيانـا اذا لم تـبن . وهذه جملة قد تنكرهـا حتى تخبر . وتدفعهـا حتى تنظـر " (2).

بهذين النصين نتنـاول الحذف الذي ترك الذكر فيـه أفصـح من الذكر . والصمت أكثر فائدة من النطق ، وعدم البيـان أبلغ من البيـان ، وقد أشـار الزمخشري الى هذا كثيرا ، واسـتقصى الأماكن التي يحسن الحذف فيهـا : اللازمـة منها والجائزة وقارن بـــين الحالتـين : الذكر والحذف ، وأوضـح القيمـة التبليغيـة للحذف . وبين الأماكن الـــتي يـقـع الحذف فيها وهي مراد في التقديـر والمعنى . والمواضع التي يقـع فيهـا الحذ ف ويبـقى لها دليل كحرف النداء أو الجواب وغيرهـا . وبين أيضا الحذف الذي يعـــو د نسيـا منسيـا . وسنلمـع لبعـض خصائص الحذف ومزاياه باستعراض بعض ماجاء في كتاب " المفصـل في علم العربيـة " . قال في حذف المفعول به " وحذف المفعول به كثير ، وهو في ذلك على نوعـين : أحدهما أن يحذف لفظـا ويراد معنى وتقديـرا . والثاني أ ن يجعـل بعد الحذف نسيـا منسيـا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعديـة . كمـــا ينسى الفاعـل عند بناء الفعـل للمفعول به . فمن الأول قولـه عز وجلّ : (اللــــه يبسـط الرزق لمن يشـاء ويقـدر) سورة **الرعد** ـ الآيـة 26 . وقولـه تعالى (لاعاصم اليوم من أمر اللّـه الّا من رحم) هود ـ الآية 43 . لأنه لابـد لهذا الموصول من أ ن يرجع اليه من صلتـه مثل ما ترى في قوله تعالى :(الذي يتخبطه الشيطان من المس) البقـرة ـ الآيـة 275 . وقرئ قولـه تعالى : (وما عملتـه أيديهـم) يس ـ الآية 35 . و (ما عملـت . .)

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 143 .

(2) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 111 .

ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع . ومنه قوله عز وجل (وأصلح لي في ذريتي) الأحقاف 15 . وقول ذي الرمة :

"وان تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي "(1)

فالحذف الأول عبارة عن الأفعال التي تتطلب مفعولات لها . وهي عبارة عن ضمائر تربط الصلة بالموصول . ويرجع ذكرها الى أسماء الموصولات السابقة الذكر . فالحذف مراد به الخفة لوضوح الرؤية وعدم الالتباس . والخفة أس من الأسس المقصودة من الكلام .

وأما الحذف الثاني الذي يصبح نسيا منسيا ، ويعود الفعل المتعدي وكأنه لازم ، فلغرض بلاغي رائع عبر عنه عبدالقاهر الجرجاني بقوله : "واعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ، ومرادهم أن يقتصروا على اثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين ، فاذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي . مثلا في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا . ومثال ذلك قول الناس : فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي ، ويضر وينفع وكقولهم : هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف ، المعنى في جميع ذلك على اثبات المعنى في نفسه للشيء على الاطلاق وعلى الجملة . من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار اليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون حل وعقد وأمر ونهي ، وخير ونفع وعلى هذا القياس .

وعلى ذلك قوله تعالى : (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) الزمر ـ الآية 9 . المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له . من غير أن يقصد النص على معلوم . وكذلك قوله تعالى : (وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا) النجم الآية 43 ـ 44 . وقوله : (وأنه هو أغنى وأقنى) الآية 48 . المعنى هو الذي كان منه الاحياء والاماتة ، والاغناء والاقناء . وهكذا كل موضع كان القصد فيه بأن يثبت المعنى في نفسه ، فعلا للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه ، أولا يكون الا منه ، أولا يكون منه . فان الفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض ، وتغير المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه ، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها . وكان غرضك

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 53 ومابعدها .

على الجملة : بيان جنس ما تناوله الاعطاء ، لا الاعطاء ، في نفسه . ولم يكن كلامك مع نفي أن يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه . بل مع من أثبت له اعطاء الا أنه لم يثبت اعطاء الدنانير "(1).

فالحذف هنا أدى وظيفة اخبارية ، تعجز عن تأديتها الالفاظ ، لأن غرض المتكلم : مطلق الاعطاء والمنح والصلة والقطع والأمر والنهي والحل والعقد في منأى عن تعيين جنس المعطى والممنوع والموصول والمقطوع . والمأمور والمنهي . اذن فالغرض البلاغي غرضان : غرض يراد به الخفة فقط لوضوح المقصود . وغرض يراد به التعميم والشمولية وهو أشد تبليغا من الأول . لأن المحذوف يصبح في حكم المنسي بتاتا .

وهناك أسماء منصوبة لأفعال محذوفة وهي المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة وهي على ثلاثة أقسام :

(أ) قسم الاظهار والاضمار سيان فيه .
(ب) وقسم لا يستعمل الا محذوف الفعل .
(جـ) وقسم لافعل له من جنسه .

وقد أشار الزمخشري الى هذه الأقسام بقوله : " والمصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع ، مايستعمل اظهار فعله واضماره . ومالا يستعمل اظهار فعله ومالافعل له أصلا . وثلاثتها تكون دعاء وغير دعاء . "(2)

وقد أشار الزمخشري الى النوع الأول بقوله : "كقولك للقادم من سفره : خير مقدم ولمن يقرمط في حديثه : مواعيد عرقوب . وللغضبان : غضب الخيل على اللجم . ومنه أو فرقا خيرا من حب بمعنى : أو أفرقك فرقا خيرا من حب " (3) .

كل هذه الأمثلة التي ضربها يصح أن يؤتى بالفعل فيها وأن يضمر فيمكنك أن تقول :

قدمت خير مقدم
و وعدت مواعيد عرقوب
وغضبت غضب الخيل على اللجم .

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 119 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 32 .
(3) المصدر نفسه .

علق ابن يعيش على هذه الأمثلة بقوله : " نحو قولك : لمن لقيته وعليه وعثاء السفر ومعه آلته : فعلمت أنه آيب من سفره فقلت : (خير مقدم) فخير منصوب على المصدر . . . ومن ذلك اذا رأيت رجلا يعد ولا يفي قلت : مواعيد عرقوب أي وعدتني مواعيد عرقوب فهو مصدر منصوب بوعدتني . . . ومن ذلك قولهم : غضب الخيل على اللجم . وذلك مثل يضرب لمن يغضب على مالا يرضيه والمراد غضبت غضب الخيل على اللجم . ويجوز أن يكون المراد شدة الغضب "[1]. " والنوع الثاني قولك : سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ، وعقرا وبوسا وبعدا وسحقا وحمدا وشكرا لاكفرا . وعجبا . وأفعل ذلك ولا كيدا ولا همّا . ولأفعلن ذلك ورغما وهوانا . ومنه انما أنت سيرا سيرا . وما أنت الا قتلا قتلا . ومنه قوله تعالى : (فأما منّا بعد وامّا فداء) سورة محمد — الآية 4 . ومنه مررت به . فاذا له صوت صوت حمار . واذا له صراخ صراخ الثكلى واذا له دق دقك بالمحاز حب الفلفل . ومنه ما يكون توكيدا . اما لغيره كقولك : هذا عبدالله حقا والحق لاالباطل . وهذا زيد غير ما تقول . وهذا القول لاقولك وأجدك لاتفعل كذا . أو لنفسه كقولك له علىّ ألف درهم عرفا وقول الأحوص :

اني لأمنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل

ومنه قوله تعالى : (صنع الله) سورة النمل — الآية 88 . و(وعد الله) الروم — الآية 6 . و(كتاب الله عليكم) النساء — 24 . و(صبغة الله) البقرة — 137 . وقولهم : الله أكبر دعوة الحق .

ومنه ما جاء مثنى وهو حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذا ذيك ومنه مالا يتصرف نحو : سبحان الله . ومعاذ الله . وعمرك الله وقعدك الله "[2].

هذا هو الضرب الثاني الذى لايستعمل فيه الفعل الا مضمرا لملابسات الخطاب ومقتضيات السياق الفعلي للكلام ومتطلبات الموقف .

يوقظ هذا الحذف أربع قضايا لغوية اعتاد الدارسون أن يدرجوها ضمن الدراسات البلاغية . بيد أن الزمخشرى أدرجها ضمن الدراسات النحوية لأنه لايفصل بين الدراستين النحوية والبلاغية :

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 113، ج 1 .
(2) الزمخشرى : المفصل ، ص : 32 وما بعدها .

القضية الأولى : الدعاء : وهو إمّا أن يكون الدعاء له (للمدعو له) بالخير واليمن والبركة ومثال ذلك : سقيا ورعيا . وأما أن يكون الدعاء عليه بالويل والثبور والخيبة . وذلك مثل : خيبة وجدعا وعقرا وبؤسا وبعدا . وفي كلا العبارتين يتوجب حذف الفعل للدلالة على الدعاء أكثر .

القضية الثانية : أسلوب القصر : وذلك في قوله : (انما أنت سيرا سيرا . وما أنت الا قتلا قتلا . قال ابن يعيش : " وان رفعت وقلت : (ما أنت الا سير سير) على معنى ما أنت الا صاحب سير . وحذفت الصاحب وأقمت السير مقامه لم يدل على كثرة ومواصلة كما دل النصب انما أخبرت أنه صاحب سير لا غير "(1) .

وثالث القضايا : التشبيه في الأمثلة التالية : فاذا قلت له صوت صوت حمار . واذا له صراخ صراخ الثكالى . واذا له دق دقك بالمنحاز الفلفل . ففي هذه الأمثلة معنى التشبيه المستفاد من السياق الفعلي الكلام .

ورابع القضايا : التوكيد : ومثاله : (هذا عبدالله حقا) و (له عليّ ألف درهم عرفا) . يقول ابن يعيش عن هذين المثالين : " وذلك أنه لما قال له عليّ ألف درهم فقد أقرّ واعترف . فاذا قال : عرفا بمعنى اعتراف فلم يزد بذكره عما تقدم من الكلام . فكان توكيدا نحو ضربت ضربا . والفرق بين هذا والذى قبله حتى جعل هذا تأكيدا لغيره . وجعل هذا تأكيدا لنفسه . أنك اذا قلت : هذا عبدالله حقا فقولك من قبل أن تذكر (حقا) يجوز أن يظن أن ما قلته حق ، وأن يظن أن ما قلته باطل . فتأتي (بحقا) فتجعل الجملة مقصورة على أحد الوجهين الجائزين عند السامع . وقوله : له عليّ ألف درهم هو اعتراف حقا كان أو باطلا فصار هذا توكيدا لنفسه اذا كان الذى ظهر هو الاعتراف "(2) .

واضح جدا ان الغرض من الكلام هو ارادة الوضوح والبيان لدى السامع . ويندرج في اطار التوكيد ما ورد من المصادر مثنى يقول ابن يعيش أيضا . " فالغرض من التثنية التكثير كما قال ابن يعيش ، وأنه شيء يعود مرّة بعد مرّة . وليس المراد بها الاثنين فقط كما تقول : ادخلوا الأول فالأول والغرض أن يدخل الجميع ، وجئت بالأول

---

(1) ابن يعيش : الشرح ، ص : 116 .
(2) نفس المصدر ، ص : 117 .

فالأول حتى يعلم أنه شيء بعد شيء ومنه يقال جاءني القوم رجلا فرجلا على هذا المعنى ، ولايحتاج الى تكثيره أكثر من مرة "[1].

والضرب الثالث من المصادر المنصوبة والتي لافعل لها هي (ذفرا وبهرا وأفة وويحك وويسك وويلك وويبك "[2]. فهذه المصادر ملازمة لهذه البنية النحوية استجابة لمتطلبات الموقف الذي هو الدعاء . الآ أنها تباين ماسبق من أنها لا تتصرف بمعنى لايدخلها الرفع والجر كما لايدخل عليها الألف واللام أيضا وهي توافق (سبحان الله) في عدم التصريف وعدم دخول الألف واللام ، كما أنها منتصبة بأفعال غير مستعملة بتاتا بخلاف المصادر السابقة . فلها أفعال . بيد أنه يحسن تركها لتؤدي الوظيفة التبليغية المنشودة منها . أمّا " ويحك وويسك وويلك وويبك فهي من المصادر التي لا أفعال لها كأنهم كرهوا أن يبنوا منها فعلا لاعتلال عينها وفائها لما يلزم من الثقل في تصريف فعلها لو استعمل . فاطرح لذلك وأجروها مجرى المصادر المنشودة المدعو بها ، وجعلوا الاضافة فيها بمنزلة اللام في قولهم : سقيا لك لأنه لولا اللام في سقيا لك لما علم من يعني . وكذلك الاضافة في هذه المصادر لم يعلم المكلّم من يعني . والاضافة فيها مسوغة ولا يجوز القياس عليها . فلا يجوز أن تقول : سقيك قياسا على ويحك . لأن العرب لم تدع به ، وانما وجب اتباع العرب فيما استعملوه ههنا ولم يجاوزوه لأنها أشياء قد حذف منها الفعل ، وجعلت بدلا من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجوز تجاوزه "[3].

ومن الأساليب التي يلتزم فيها الحذف أسلوب التحذير لأغراض بلاغية توجع الى طبيعة الموقف الذي يتطلب السرعة والتبليغ الخطير ، لأن المتكلم لايتوافر له الوقت الكافي للأطناب في الكلام وقد أوفاه الزمخشري حقه فقال : " ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 118 ، ج 1 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 33 .
(3) ابن يعيش : ص : 121 ، ج 1 .

إياك والأسد أي اتق نفسك أن تتعرض للأسد . والأسد أن يهلكك . ونحوه : رأسك والحائط . وماز[1] رأسك والسيف . ويقال إياى والشر .. وأن يحذف أحدكم الأرنب أي نحني عن الشر ونح الشرّ عنّي ، ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب ونح حذفها عن حضرتي ومشاهدتي ، والمعنى النهي عن حذف الأرنب . ومنه شأنك والحج أي عليك شأنك مع الحج ، وامرأ ونفسه . وأهلك والليل أي بادرهم قبل الليل . ومنه : عذيرك ، أي أحضر عذرك أو عاذرك . ومنه : هذا ولا زعماتك أي ولا أتوهم زعماتك . وقولهم : كليهما وتمرا . أي أعطني . وكل شيء ولا شتيمة حر . أي إيت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر . ومنه قولهم : انته أمرا قاصدا . لأنه لما قال انته علم أنه محمول على أمر آخر يخالف المنهي عنه قال الله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) النساء — 171 . ويقولون : حسبك خيرا لك . ووراءك أوسع لك . ومنه : من أنت زيدا أي تذكر زيدا ، أو ذاكرا زيدا . ومنه : مرحبا وأهلا وسهلا . أي أصبت رحبا لا ضيقا وأتيت أهلا لا أجانب . ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا ، وإن تأتي فأهل الليل وأهل النهار أي فإنك تأتي أهلا لك بالليل والنهار . ومنه قولهم : كاليوم رجلا بإضمار لم أر . قال أوس :

حتى إذا الكلّاب قال لها   كاليوم مطلوبا ولا طالبا

ويقولون : الأسد الأسد والجدار الجدار ، والصبيّ . إذا حذروه الأسد والجدار المتداعي ، وإيطاء الصبي . ومنه : أخاك أخاك أي ألزمه والطريق الطريق أي خلّه "[2] .

آثرنا استعراض هذا النص على طوله لما له من فوائد لغوية وقد تبين لنا أن الأمثلة التي استعرضها الزمخشري لها أهميتها ، فهي تجمع أنماطا من التعابير يكثر دورانها حتى عصرنا هذا . منها على سبيل المثال لا الحصر : تلك العبارات التي تجمدت فلم يصبها أي تغيير في البنية النحوية ، ولكنها صالحة أن يضرب بها

---

(1) ماز رأسك : مد رأسك . وزاد في القاموس ابن الأعرابي : أصله أن رجلا أراد قتل رجل اسمه (مازن) فقال : ماز رأسك والسيف ترخيم (مازن) فصلا مستعملا وتكلمت به الفصحاء .
ابن منظور : لسان العرب ، ص : 412 ، ج 5 ، بيروت (هامش) .

(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 43 وما بعدها .

المثل في كل حالة شبيهة بتلك الحالة التي قيل فيها هذا المثل قال ابن يعيش : " وكثر ذلك محذوفا حتى لزم الحذف، وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة "(1) .

" ومن ذلك أيضا قولهم : (كليهما وتمرا) يروى، كلاهما وتمرا وكثر ذلك في كلامهم . حتى جرى مثلا وأصله : أن انسانا خير بين شيئين فطلبهما المخيّر جميعا وزيادة عليهما "(2) .

ومنها أساليب اقتضاها المقام تجد تفسيرها مع ابن يعيش حيث يقول : " (انته قاصدا أمرا) وذلك أنه لما قال : (انته) علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه لأن النهي عن الشيء أمر بضده . الا أنه هنا لا يجوز لك اظهار الفعل العامل لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول . ومنه قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) النساء - 171 . فيكون التقدير والله أعلم : انتهوا وائتوا خيرا لكم . وآمنوا وائتوا خيرا . هذا مذهب سيبويه والخليل . قال سيبويه : لأنك حين قلت : انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر، فكأنه أمره أن يكف عن الشر والباطل ويأتي بالخير "(3) .

وملاحظتنا تنصب على حسن تصويب السياق الفعلي للكلام حسب ما يقتضيه المقام أو الحال . فلما قال : انتهوا وآمنوا كان من الضروري أن يوجه السياق وجهة جديدة فكان التقدير ائتوا خيرا في كلتا الحالتين فكان أمر الغرضين مختلفين : منهي عنه ومأمور به في خطاب واحد .

ومن الفوائد التي نستفيدها من كلام الزمخشري تلك العبارات المتداولة صباح مساء بيننا مثل (أهلا وسهلا ومرحبا . أهل الكرم والجود) حتى غدت تجري مجرى العبارات الجاهزة التي يرسلها المخاطبون دون اعتماد للتفكير والروية .

وهناك أساليب كثيرة تتوارد على هذه الوتيرة تطلبها مقتضى السياق الفعلي للكلام وملابسات الحال، بيد أننا نكتفي بما أشرنا اليه ففيه كفاية .

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل، ص : 25، ج 2 و 27 .
(2) نفس المصدر .
(3) نفس المصدر .

نمط آخر من الحذف للجمل :

عرفنا فيما سبق أنماطا من الأساليب التي وردت على هيئات خاصة ، ولا دليل على الحذف سوى مقتضى الحال وملابسات القول . وسنتعرض فيما يلي على مواضع للحذف لها دلالات لفظية ، وغالبا ما تكون حروفا . وهي عبارة عن حذف جمل بأسرها ، ونيابة حرف من الحروف عن تلك الجمل المحذوفة . أشار الى هذا الزمخشري وهو يتحدث عن دلالة الحرف فقال : " الحرف ما دلّ على معنى في غيره . ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه الّا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف ، فجرى مجرى النائب نحو قولهم : نعم ، وبلى ، وإي ، وانه ، ويازيد ، وقد في قوله وكأن قد "(1).

يباين الحذف هنا ما سبق حيث أننا نجد في هذا الباب رموزا للأشياء المحذوفة ملفوظة . غير أنه قد يتبادر الى الذهن أن الفائدة حاصلة بالحرف نفسه ولا داعي الى التقدير ، وهذا يتعارض مع قول الزمخشري (ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه) لكن الموقف يحدد لنا أن كلمة (نعم) هي جواب لقول السائل : أقام زيد ؟ فيكون جوابه : نعم قد قام . فنعم نابت مناب الجواب المطلوب . ويصح أن يستعمل المجاوب الجملة مصحوبة بالحرف (نعم) فالمتكلم على الخيار . بيد أن هناك أساليب لا يصح استعمال الجمل بعدها ، لأن الموقف يأبى ذلك وقد توسع ابن يعيش في هذا فقال : " ان حروف المعاني جميع جيء به نيابة عن الجمل ، ومفيدة معناها من الايجاز والاختصار . فحروف العطف جيء بها عوضا عن أعطف ، وحروف الاستفهام جيء بها عوضا عن أستفهم وحروف النفي انما جاءت عوضا عن أنفي . وحروف الاستثناء جاءت عوضا عن أستثني أو لا أعني . وكذلك لام التعريف نائبة عن أعرف . والتنوين ناب عن (خف) . وحروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها . فالباء نابت عن ألصق . والكاف نابت عن أشبّه . وكذلك سائر الحروف ولذلك من المعنى لا يحسن حذف حروف المعاني كحروف الجر ونحوها ، لأن الغرض منها الاختصار واختصار المختصر اجحاف . فان قيل : فاذا كانت هذه الحروف نائبة عن الأفعال على ما زعمتم ؟ والأفعال معناها في نفسها ، ولم كانت الحروف معناها في غيرها . والخلف لا يخالف الأصل في حق الحكم؟ فالجواب : أن كل فعل متعد بنفسه وبواسطة فانما هو عبارة ، ولفظ دال على فعل

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 283 .

واصل الى المفعول . فاذا قلت : أدعو غلام زيد . فأدعو ليس واصلا بنفسه الى غلام زيد ، وانما هو دال على الدعاء الواصل الى الغلام . فحروف أدعو عبارة عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك : ياغلام زيد ، فان اضافة يا الى مابعدها فهم منها معنى الدعاء الدال عليه أدعو . فأنت اذا قلت : ياغلام زيد فهو نفس الدعاء . واذا قلت : أدعو كان اخبارا عن وقوع الدعاء . وكذلك اذا قلت أستفهم كان عبارة عن طلب الفهم . واذا قلت : أقام زيد ؟ كان نفس الطلب فلما افترق معناهما افترق حكمهما فافهمه ففيه لطف "(1).

التفخيم والحذف :

الذكر هو الأصل والحذف فرع عنه . وقد لاحظنا أن الموقف هو الذى يوجه السياق الفعلي للكلام . وهو مدرك بحاسة السمع وقرائن الحال . بيد أننا في بعض الحالات نكون محتاجين الى استخدام حاسة البصر ، وذلك عند ازواء الحاجبين ، وتدليب الوجه ، وتمطيط الشفة . يشير الى هذا ابن يعيش وهو يشرح عبارة الزمخشري التالية : " وحق الصفة أن تصحب الموصوف الا اذا ظهر أمره ظهورا يستغنى عن ذكره . فحينئذ يجوز تركه واقامة الصفة مقامه "(2) فيعلق عنها بقوله : " لأن الغرض من الصفة : اما التخصيص ، واما الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الاطناب والاسهاب . والحذف من باب الايجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما . وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوة دلالة الحال عليها وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : (سير عليه ليل) وهم يريدون ليل طويل وكأن هذا انما حذف فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها . وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل . وذلك اذا كنت في مدح انسان والثناء عليه فتقول : كان ـ والله ـ رجلا وتزيد في قوة اللفظ بالله وتمطيط اللام واطالة الصوت بها فيفهم من ذلك أنك أردت ـ كريما أو شجاعا أو كاملا ـ وكذلك في طرف الذم اذا قلت : سألت فلانا فرأيته ـ رجلا ـ وتزوي وجهك وتقطبه فتغنى عن ـ بخيلا أو لئيما ـ ومنه الحديث لاصلاة لجار المسجد . والمراد لاصلاة كاملة أو تامة ونحو ذلك . فان عريت الحال من الدلالة لم يجز الحذف "(3).

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 7 ، ج 8 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 116 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 63 ، ج 3 .

ان هذه النظرة الأصيلة لدلالة التنغيم والاشارة جديرة بأن يعاد بناؤها في ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة للسان العربي . حيث يهتم علم اللغة الحديث بما يسميه intonation وما دامت هذه النظرية أصيلة يترجب علينا أن نستهدفها في دراساتنا اللغوية كأس من الأسس العامة لتطوير دراسة اللسان العربي . وحتى نثبت لأبناء العربية أن اللسان أيا كان ليس أصواتا يصوت بها فقط ولا ألفاظا يلفظ بها فحسب ، ولكن هناك دلالات وأحوال تستفاد من المواقف والأحوال . وقد رأى الجاحظ في كتابه (البيان والتبيين) أن "الاشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له . ونعم الترجمان هي عنه . وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط . وبعد فهل تعدو الاشارة أن تكون ذات صورة معروفة، وحلية موصوفة ، على اختلافها في طبقاتها ودلالاتها . وفي الاشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح . مرفق كبير ومعونة حاضرة ، في أمور يسترها بعض الناس من بعض ، ويخفونها من الجليس وغير الجليس . ولولا الاشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص . ولجهلوا هذا الباب البتة "(1).

فعلينا أن نعيد لهذا اللسان العربي المبين اعتباره الأصلي . كما كان يدرس في عصور ازدهار الحضارة العربية الاسلامية .

---

(1) الجاحظ : البيان والتبيين ، ص : 78 ، ج 1.

الازالة أو التوليد (3)

برز النحو التوليدي التحويلي مع تشومسكي ، وكان له أثر كبير في توجيه الدراسات النحوية المعاصرة .واختلف علماء النحو في مصادره فمده بعضهم ردة الى مدرسة[1] Port Royal بمعنى النحو التقليدي . بيد أن الذى يهمنا في دراستنا هو ما في هذه الوجهة من تلازم بين البنية النحوية ودلالتها الاخبارية الظاهرة منها والخفية . وكيف حصل هذا التلازم .

أما المصطلح الذي وضعناه عنوانا لهذه البنية ، فجزؤه الأول مستمد مما جاء في كتاب المفصل للزمخشري . والثاني عن السكاكي في كتابه : (مفتاح العلوم) فقد جاء نصا عند السكاكي على لفظ (ولد) ومصدره (توليد) فقال : " متى امتنع اجراء هذه الأبواب على الأصل ، تولد منها ما ناسب المقام . كما اذا قلت لمن همك همه . (ليتك تحدثني) . امتنع اجراء التمني والحال ما ذكر على أصله . فتطلب الحديث من صاحبك غير مطموع في حصوله وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال . أوكما اذا قلت : (هل لي من شفيع) امتنع اجراء الاستفهام على أصله وولد بمعونة قرائن الأحوال معنى التمني . وكذلك اذا قلت : (لو يأتيني زيد فيحدثني) بالنصب طالبا لحصول الوقوع فيما يفيد لو من تقدير غير الواقع واقعا ولد معنى التمني . وسبب توليد لعل معنى التمني في قولهم : (لعلي سأحج فأزورك) بالنصب هو بعد المرجو عن الحصول "[2].

ان مصطلح التوليد وارد كما رأيت عند السكاكي بصيغتيه : الفعل والمصدر (ولّد توليدا) .

أما الزمخشري وهو سابق للسكاكي فانه يستعمل الازالة . فقد استعرض أمثلة التمييز الذى قال عنه : " ويقال له : التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته فمثاله في الجملة : (طاب زيد نفسا . وتصبب الفرس عرقا وتفقأ شحما .وأبرحت جارا . وامتلأ

---

(1) محمد الشائب : أهم المدارس اللسانية ، ص : 77 — المدرسة التوليدية التحويلية . تونس مارس 1986 .

(2) السكاكي : مفتاح العلوم ، ص : 165 .

الاناء ماء) وفي التنزيل (واشتعل الرأس شيبا) مريم - الآية 4 . و (فجرنا الأرض عيونا) القمر - 12 . و (من احسن قولا) فصلت - 33 . و (من اصدق من الله حديثا) النساء - 87 . ومثاله في المفرد (عندي راقود خلا ورطل زيتا . ومنوان عسلا . وقفيزان برّا . وعشرون درهما . وثلاثون ثوبا . وملء الاناء عسلا . وعلى التمرة مثلها زبدا . وما في السماء موضع كف سحابا "(1).

ثم وضح لنا أن هذه الأمثلة هي فروع عن أصول ، وأنها مزالة عن وضعها الأصلي لأغراض ومقاصد بلاغية ، فقال : " واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بماهي منتصبة عنه ، ومنادية على أن الأصل : عندي زيت رطل . وسمن منوان . ودراهم عشرون ، وعسل ملء الاناء . وزبد مثل التمرة . وسحاب موضع كف . وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال . وأن يقال : طابت نفسه وتصبب عرقه . واشتعل شيب رأسي . لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد "(2).

ان تعليقنا على ما جاء عند الزمخشري ينصب على عبارات الزمخشري من الناحيتين : اللفظية والمعنوية أو التركيب النحوي والوظيفة الاخبارية . لأننا نجد في كلام الزمخشري ما يدل على أن هناك أصلا أو بنية عميقة ، والأصل يتطلب فرعا أو بنية ظاهرة . والقسم الأول هو الذي عبر عنه بقوله : " أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ". وهكذا نستطيع أن نضع رسما بيانيا يوضح لنا البنيتين الظاهرة والعميقة :

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 65 .

(2) نفس المرجع ، ص : 66 وما بعدها .

البنية الظاهرة للجملة	البنية العميقة للجملة
(1) عندي رطل زيتا " منوان سمنا " عشرون درهما " ملء الاناء عسلا على التمرة مثلها زبدا	(2) عندي زيت رطل عندي سمن منوان عندي درهم عشرون عندي عسل ملء الاناء على التمرة مثلها زبد
(1) طاب زيد نفسا تصبب زيد عرقا اشتعل الرأس شيبا	(2) طاب نفس زيد تصبب عرق زيد اشتعل شيب الرأس

ان هذه المميزات اذا رجعنا الى المعنى نجدها أوصافا في الأصل تحولت الى بيان وتفسير . وهذا معنى قوله : " ألا تراها اذا رجعت الى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه . . . . وكذا وصف النفس بالطيب والعرق بالتصبب والشيب بالاشتعال لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل ".

وهنا يحق لنا أن نتساءل لماذا هذه الازالة ؟ فيجيبنا الزمخشري بقوله : " والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد ".

هذه الاجابة التي هي القصد الى المبالغة والتأكيد هي الجانب المعنوي أو الوظيفي الذي يقول عنه عبد القاهر الجرجاني :

" ومن دقيق ذلك وخفيه : أنك ترى الناس اذا ذكروا قوله تعالى : (واشتعل الرأس شيبا) لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشرف الا اليها ولم يروا للمزية موجبا سواها ، هكذا ترى الأمر في ظاهر كلامهم ، وليس الأمر على ذلك . ولا هذا الشرف العظيم .ولا هذه المزية الجليلة ، وهذه الروعة التي تدخل

على النفوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة . ولكن لأن يسلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه الى الشيء وهو لما هو من سببه . فيرفع به ما يسند اليه ، ويؤتي بالذى الفعل له في المعنى منصوبا بعده مبينا : أن ذلك الاسناد . وتلك النسبة الى ذلك انما كان من أجل هذا الثاني . ولما بينه وبينه من الاتصال والملابسة . كقولهم : طاب زيد نفسا ، وقر عمرو عينا ، وتصبّب عرقا ، وكرم أصلا وحسن وجها ، وأشباه ذلك ؛ مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء الى ما ذلك الشيء من سببه . وذلك أنا نعلم أن (اشتعل) للشيب في المعنى ، وان كان هو للرأس في اللفظ ، كما أن (طاب) للنفس . و (قر) للعين و (تصبب) للعرق ، وان أسند الى ما أسند اليه - يبين أن الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك ، وتوخي به هذا المذهب ، أن تدع هذا الطريق فيه . وتأخذ اللفظ فتسنده الى الشيب صريحا . فتقول : اشتعل شيب الرأس . والشيب في الرأس . ثم تنظر : هل تجد ذلك الحسن ، وتلك الفخامة ؟! وهل ترى الروعة التي كنت تراها ؟! "(1).

ان الازالة أو التوليد أو النقل لم يرد لمجرد الخفة أو الاقتصاد اللغوى فقط ، ولكنه جاء لدلالة بلاغية ، ووظيفة بيانية سببها المجاز اللغوى ، ومن المتفق عليه أن بلاغة المجاز تكمن في الوصف الاعرابي(2) ، وهذا معنى قول الزمخشرى : " لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل ". بيّن لنا ابن يعيش هذه العبارة بقوله : " يريد الفعل الحقيقي وهو الحدث ، وذلك وصف في الفاعل فاذا أخبرت عن فاعل بفعل لا يصح منه كان محالا نحو قولك : (تكلم الحجر) و (طار الفرس) . فالحجر لا يوصف بالكلام ولا الفرس بالطيران . الا أن تريد المجاز . كذلك قولك : طاب زيد وتفقّأ وتصبّب لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ ، فعلم بذلك أن المراد المجاز . وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه ، وانما أسند اليه مبالغة وتأكيدا . ومعنى المبالغة : أن الفعل كان مسندا الى جزء منه ، فصار مسندا الى الجميع وهو أبلغ في المعنى . والتأكيد : أنه لما كان يفهم منه الاسناد الى ما هو منتصب به ، ثم أسند في اللفظ الى زيد تمكّن المعنى . ثم لما

---

(1) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 79 .
(2) رأينا هذا مع عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز .

احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض ، وأن يطيب لسانه : بأن يعذب كلامه ، وأن يطيب قلبه بأن يصفو نجلاؤه . تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى . فقيل : طاب زيد نفسا . وكذلك الباقي . فهذا معنى قوله : (والسبب في هذه الازالة قصدهم الى ضرب من المبالغة والتأكيد " (1) .

من يستطيع أن ينكر هذه المزاوجة بين البنيتين النحوية والاخبارية . فالوصف الاعرابي الذي ترتب عن التحويل الحادث في البنية النحوية بعد اجراء عمليات التغيير . هو الذي أحدث هذا البيان . فالفاعل المعنوي عاد منصوبا مميزا والمضاف اليه أصبح فاعلا مرفوعا ليتمكن المعنى أكثر .

تكشف بهذه المحاور الثمانية التي تبين ضرورة تلازم دراسة البنية النحوية مع وظيفتها الاخبارية . وتلك هي منتهى الفصاحة . وقد جاء في كتاب " المفصل " هذه القصة : " وعن معاوية ، أنه قال يوما من أفصح الناس ؟ فقام رجل من جرم — وجرم من فصحاء الناس — فقال : قوم تباعدوا عن فراتية العراق ، وتيامنوا عن كشكشة تميم ، وتياسروا عن كسكسة بكر . ليست فيهم غمغمة قضاعة ، ولا طمطمانية حمير . قال : فمن هم ؟ قال : قومي "(2) .

ان الفصاحة يعرفها الزمخشري بأهلها فهذا الرجل الجرمي : حدد مكان الفصاحة والفصحاء معا . فالفصحاء قوم تباعدوا عن فراتية العراق ، وتيامنوا عن كشكشة تميم وكسكسة بكر ، وغمغمة قضاعة وطمطمانية حمير . وعلى هذا فتحديد رقعة الفصاحة أمر ضروري وهي قلب الجزيرة العربية معقل العرب العرباء . والفصحاء هم الأقوام الذين تتوافر فيهم الأوصاف التي استهدفها وصف الاعرابي لقومه بأن " وصفهم بالفصاحة وعدم اللكنة والتباعد عن هذه اللغات المستهجنة "(3) . والفصاحة عند الزمخشري تنطلق من الأصوات اللغوية يعني — حروف التهجي — فالكلم المفردة فالتراكيب النحوية . وهذه المستويات ليست استنباطا من عندنا بل هي نص صريح نصّ عليه الزمخشري :

---

(1) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 75 ، ج 2 .
(2) الزمخشري : المفصل ، ص : 320 .
(3) ابن يعيش : شرح المفصل ، ص : 49 ، ج 9 .

ولقد أشار الى المستويين الأول والثاني في تفسيره لأوائل السور المستفتحة بالحروف فقال : " اعلم ان الألفاظ التي يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم "(1).

ولقد أشار أيضا الى المستوى الثالث عندما بين أن "القرآن ليس الّا كلما عربية معروفة التركيب، من مسميات هذه الألفاظ "(2)

ومن حسن تنسيق هذه التراكيب تتألف الجمل وتتعانق لتؤدي وظيفة أشد تبليغا يقول عنها : " والذي هو أرسخ عرفا في البلاغة أن يضرب عن هذه المحال(3)، وأن يقال : أن قوله : (ألم) . جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها و (ذلك الكتاب) جملة ثانية . و (لاريب فيه) جملة ثالثة و (هدى للمتقين) رابعة . وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة ، وموجب حسن النظم ، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض ، فالثانية متحدة مع الأولى معتنقة لها وهلم جرا "(4).

يتشدد الزمخشري في شروط معرب القرآن ، وذلك بأن يكون " فارسا في علم الاعراب مقدما في جملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها ، مشتعل القريحة وقادها . يقظان النفس دراكا للمحة وان لطف شأنها : متنبها على الرمزة وان خفي مكانها ، لاكزا جاسيا ولا غليظا جافيا ، متصرفا ذا دربة بأساليب النظم والنثر مرتاضا غير ريض بتلقيح بنات الفكر . "قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف ، وكيف ينظم ويرصف "(5).

ان هذه المميزات لا تتوفر الا في أمثال الزمخشري ، لهذا يجمع بنا الى نظرية علمية ما رأيت أحدا أشار اليها قبله وهي أن الحروف التي تكثر غيرها هي الحروف الواردة في مفتتح سورة القران فقال:

---

(1) الزمخشري : الكشاف : ص، 76 ، ج 1 .
(2) نفس المصدر ، ص : 93 .
(3) يقصد بالمحال : جمع محل : محل الرفع والنصب والجر .
(4) الزمخشري : الكشاف ، ص : 121 ، ج 1 .
(5) نفس المصدر، ص : 17 .

" ثم اذا استقريت الكلم وتراكيبها رأيت الحروف التي ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس المعدودة مكثورة (1) بالمذكورة منها . فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته . وقد علمت أن معظم الشيء وجله ينزل منزلة كله . وهو المطابق للطائف التنزيل واختصاراته . فكأن الله عز اسمه . عدد على العرب الألفاظ التي منها تراكيب كلامهم اشارة الى ما ذكرت من التبكيت لهم والزام الحجة اياهم ، ومما يدل على أنه تعمد بالذكر من حروف المعجم أكثرها وقوعا في تراكيب الكلم أن الألف واللام لما تكاثر وقوعهما فيها جاءتا في معظم الفواتح مكررتين . وهي فواتح سورة : البقرة وآل عمران والروم والعنكبوت ولقمان والسجدة والأعراف والرعد ويونس وابراهيم وهود ويوسف والحجر "(2).

هذه النظرية التي تلاحظ توارد الحروف التي تكثر في لغة وتقل في أخرى هي أحدث نظرية لغوية علمية ، استغلها علم الأصوات الالكترونية الفيزيائية ، واستغلتها المخابرات العسكرية لترصد حركات الجيوش المعادية بواسطة التقاط الأصوات التي تنتشر في الهواء ولا تنقضي ، وتسلط أجهزتها على المراكز الحساسة لتراقب الأوامر التي تصدر فيها .

* * *

---

(1) مكثورة أي مغلوبة في الكثرة من : كاثرته فكثرته فأنا أكثره .

(2) الزمخشري : الكشاف ، ص : 104 ، ج 1 .

الفصـــل الثالـــث

مصير الدراسات النحوية والبلاغيـة بعـد الزمخشـــرى

أخذت الدراسات النحوية والبلاغيـة بعد الزمخشرى تتجه اتجاهين :

الاتجاه الأول : ينحو منحى الفصل بين الدراسة النحوية والدراسة البلاغيـة ، وفق هذا الاتجاه أصبحت الدراسة النحوية التي تلتزم بربط دراسة بنية الجملـة النحوية بوظيفتهـا الابلاغيـة بتمزق . واهتم النحاة بأمر اللفظ ، والبلاغيون بجانب المعنى . وتقوى هذا الاتجاه . ودخل العرب عصور الانحطاط اللسانـي بسبب هذا الفصل بين الدراستين . مع أننا رأينا مع مدرسة أبي علي الفارسي أن هاتين الدراستين هما دراسة واحدة للجملة العربية لايمكن الفصل بينهما ، لأن شرط الكلام الإفادة ، وتلك هي الوظيفة الأساسية للسان البشرى . فاللغة خلقت لتؤدى وظيفة اجتماعية هي وظيفة التواصل بين الناس ، والتعبير عن أفكارهم .

ويمتاز هذا الفريق الذى فصل دراسة البلاغة عن النحو بالقصور عن فهم كتب الأوائل الفهم الصحيح والعميق : إما للبعد الزمني إن كانوا عربا ، وإمّا لفقدان السليقة العربيـة إن كانوا من غير العرب . فقد ذهب الأعراب الذين كان النحاة يتحاكمون اليهم في المسائل التي يصعب البت فيهـا إلّا بالرجوع إليهـم . وتستوى في ذلك الحاكم والمحكوم . يقول الدكتور عبد العال سالم مكرم وهـو يتحدث عن دولة بني أيوب التي حكمت مصر والشام " هذا فضلا عن أنهم لم يكونـوا عرباً لأنهـم أكراد واللحن في ألسنتهم سليقة وطبيعة ، وقد جاؤوا على أنقـاض دولة عربيـة كانت العربيـة في أبنائهـا جبلة وطبعـا "(1) .

أجل أن السليقـة العربية أصابها ضعف كبير . فالخلفاء الأوائل كانوا لغويين بالأصالة لا بالتعلم والتطبع . فقد كان الخلفاء العرب يناظرون النحاة والشعراء

---

(1) الدكتور عبد العال سالم مكرم : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن ، دار الشروق — الطبعـة الأولـــى — بيروت 1400 هـ ، 1980م .

ويغلطونهم ويستمتعون بمناظراتهم ، وما قضية سيبويه والكسائي بسر على مؤرخي اللسان العربي . وهذه قضية أخرى للرشيد مع المفضل[1] نثبتهـا لتأكيد مشاركة الخلفاء لعلماء اللسان العربي " قال الرشيد للمفضل الضبي : اذكر لي بيتا جيّد المعنى ، يحتاج الى مقارعة الفكر في استخراج خبيئه ثم دعني وإياه . فقال له المفضل : أتعرف بيتا أوله أعرابي في شملته ، هاب من نومته .كأنما صدر عن ركب جرى في أجفانهم الوسن فركد . يستفزهم بعنجهية البدو ، وتعجرف الشدو ، وآخره مدني رقيق ، قد غذّي بماء العقيق؟ قال لا أعرفه ، قال : هو بيت جميل بن معمر .

ألا أيّها الرّكب النّيام ألا هبّوا

ثم أدركته رقة المشوق . فقال : أسائلكم : هل يقتل الرجل الحبّ ؟
قال:صدقت . فهل تعرف أنت الآن بيتا أوله أكثم بن صيفي في أصالة الرأي ، ونبل العظة .وآخره إ بقراط في معرفته بالداء والدواء ؟ قال المفضل قد هوّلت عليّ ، فليت شعري بأي مهر تفترع عروس هذا الخدر ؟ قال : بإصغائك وانصافك وهو قول الحسن بن هاني* :

دع عنك لومي فإن اللّوم إغراء ودواني بالتي كانت هي الداء "[2].

هذه واحدة من المناظرات الأدبية التي كانت تدور حول وظائف هـذا اللسان العربي الذى نزل به القرآن .

<u>**الاتجاه الثاني**</u> : يمتاز بالفهم السليم لما جاء في كتب علماء النحو الأجلاء من ضرورة عدم الفصل بين الدراسة البلاغية والدراسة النحوية ، الّا أن هذا الفريق أصيب بلوثة التقليد المطلق لما في كتب الأوائل فلا يخول لنفسه الدلمن والتجريح والتصويب لما في كتب الأعلام ، ولقد سدّ باب الاجتهاد على نفسه . ولقد وصف عبدالقاهر الجرجاني أمثال أصحاب هذا الفريق أحسن الوصف فقال :

---

(1) المفضل الضبي : هو المفضل بن محمد بن يعلى : راوية ، علامة بالشعر وأيام العرب من أهل الكوفة توفي بالتقريب 168 هـ ، 784 م.

(2) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ، ص : 73 — 74 ، ج 1 ، دار المعارف بمصر 1966 تحقيق أحمد محمد شاكر .

واعلم أنه ليس اذا لم يمكن معرفة الكل ، وجب ترك النظر في الكل ، وأن تعرف العلة والسبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه ، وان قل ، فتجمعه شاهدا فيما لم تعلم أحرى من أن تسدّ باب المعرفة على نفسك . وتأخذها عن الفهم والتفهم ، وتعودها الكسل والهوينا . قال الجاحظ : وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة وثمرة مرة . فمن أضر ذلك قولهم : (لم يدع الأول للآخر شيئا) . قال لو أن علماء كل عصر منذ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم عن قبلهم لرأيت العلم مختلا ، واعلم أن العلم معدن ، فكما أنه لا يمنعك أن ترى ألف وقر قد أخرجت من معدن تبر أن تطلب فيه ، وأن تأخذ ما تجد ولو كقدر تومة . كذلك ينبغي أن يكون رأيك في طلب العلم ، ومن الله تعالى نسأل التوفيق "(1) .

أخذ هذا الاتجاه يسيطر على أفكار النحاة ، فاقتصروا على ما جاء في الكتب القديمة ، وتوارث هذا الاتجاه سابق عن لاحق ، وعجز الفكر العربي عن فهم أمهات الكتب اللسانية الأصيلة . واقتفى المقلد أثر المقلد حتى انتهى الأمر الى العجز التام . وسقط هؤلاء في مهاوي الانحطاط باقتصارهم على كتب المتأخرين . وكادت تتقطع الصلة بين التراث الأصيل وبين الأجيال المتلاحقة . وينطلق هذا الجمود في الدراسات النحوية مع ابن مالك (600 بالتقريب 672 هـ) وتبعه أبو حيان الأندلسي (654 هـ — 745هـ) وأخيرا ابن هشام (703 — 761 هـ) تعاقب هؤلاء الثلاثة تباعا ، وكونوا مدرسة نحوية سادت ، وتوسعت بالشروح والتعاليق حتى انتهى أمرها الى الألغاز النحوية ، يقول الأستاذ عبدالعال سالم مكرم : " وانما كان هؤلاء أشهر النحاة في هذه الفترة لأنهم نبغوا في الدراسات النحوية ، وتخصصوا في هذا الفنّ ، واشتهروا به ، وكانت لهم آراء ونظريات لا تقل أبدا في قيمتها عن آراء أساطين العلماء الذين نبغوا في هذا الفن وسبقوهم في هذه الدراسات أمثال أبي علي الفارسي وابن جني والفراء والمبرد وغيرهم من عمد هذا الفن .

هذا فضلا عن أن هؤلاء العلماء انتجوا كتبا دارت حولها الدراسات النحوية منذ عصرهم بالشرح والتعليق والنقد الى يومنا هذا . وكل النحويين الذين عاصروهم أو ظهروا في هذه الفترة كانوا عالة عليهم . فمن كتبهم أخذوا ومن آرائهم تعلموا وفي مدرستهم تخرجوا "(2)

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز في علم المعاني ، ص : 226 .

(2) د / عبدالعال سالم مكرم : المدرسة النحوية ، ص : 145 .

اننا نرى أن ماقاله الأستاذ عبدالعال سالم مكرم مصيب وفيه كل الاصابة في الجزء الثاني من كلامه . فلقد اقتصرت الدراسة النحوية على هؤلاء الأعلام الذين كان لهم شرف الفهم دون الاجتهاد والابتكار . أو التصحيح والانكسار . فتزحلقت الدراسات النحوية الى أسفل . فالاعراب الذى كان يعنى البيان والوضوح والتبليغ عاد ألغازا ومعميات تستهدف التعجيز بدل الايضاح والتفسير ، وممن الذين ألفوا في ميدان الألغاز العالم النحوى ابن هشام الأنصارى .ومن المستحسن أن نثبت نموذجا من هذه الألغاز ،يقول ابن هشام : " ومن ذلك قول الشاعر أنشده ابن أسد :

ورأيت عبدالله يضرب خالد   وأبا عميرة بالمدينة يضرب

الإشكال فيه في موضعين : (أحدهما) قوله : (يضرب خالد) بالرفع (وجوابه) : أنه مرفوع بيضرب على أن فاعل . ومفعول (يضرب) محذوف تقديره : (يضرب خالد عبدالله) .

الاشكال الثاني : (أبا عميرة) برفع (عميرة) وظاهر الكلام يقتضي أن يكون مجرورا باضافة (أبا) اليه . (وجوابه) : أن أبا : فعل ماض من الإباء من قولهم : أبي يأبى : اذا امتنع ،فيصير تقدير البيت : رأيت عبدالله يضربه خالد . وامتنع عميرة من أن يضرب بالمدينة ، والله أعلم "(1).

ولئن كان الأوائل يفهمون ما يقول القدامى ،فان الأواخر من النحاة يجترون ذلك ويحفظونه دون وعي ولا استنباط . أين هذا الإعراب الملتوى من قول الأعرابي الذى ضاق ذرعا بمصطلحات النحويين فصرخ قائلا :

ولست بنحوى يلوك لسانه   ولكن سليقي أقول فأعرب .

هذا بالنسبة للدراسات النحوية ، ولم تكن الدراسات البلاغية بأحسن منها حالا ، فقد ذهب الذين يجمعون بين الدراستين النحوية والبلاغية في دراسة واحدة هي الدراسة اللغوية المتكاملة لعلوم العربية ، وحلّ محلّهم فريق يزعم أنه متخصص

---

(1) ابن هشام : الألغاز النحوية : تأليف الامام العلامة المحقق الفهامة ،أبي عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصارى — طبعة أولى 1344 هـ ، 1926 م ، تونس .

في ميدان واحد . وألحق ظلما كبيرا ببعض العلماء أمثال عبدالقاهر الجرجاني الذى أسيء فهم كتابه " دلائل الاعجاز في علم المعاني " . وأصبح لايدرس الاّ في علوم البلاغة بل في فرع من فروعها وهو علم المعاني ، ولا يعود هذا الفريق الى الكتاب نفسه (دلائل الاعجاز في علم المعاني) فيتعامل معه ، وانما يكتفي بما نسب اليه زورا وافتراء . وغالبا ما تكون أقوالا محرفة بسبب سوء الفهم التام للكتاب . أما النحاة فقد ابتعدوا عنه ابتعادا كليا ، وأصبح لايذكر لديهم ولا يتعرضون له أبدا . لهذا يرى الدكتور مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي أنه تكونت ثلاث مدارس في النقد والبلاغة في هذه الفترة . أشارا الى هذه المدارس بقولهما : " تميزت في القرن السادس الهجرى وما بعده ثلاثة اتجاهات في البلاغة والنقد :

أحدهما : مذهب المشارقة .
ثانيهما : مذهب العراق ومصر والشام .
والثالث : مذهب الأندلس وبلاد المغرب .

وكان لكل اتجاه مميزات خاصة .

فمذهب المشارقة التي كانت خوارزم والمناطق المجاورة لها مركزه ، كان أميل الى الأخذ بالمعاني والجوهر لا بالصيغة والألفاظ والبديع " وكان أكثر اتجاها الى ضبط القواعد ، ووضع التقسيمات والتحديدات . وهذا الاتجاه ليس في الواقع الاّ امتدادا لمدرسة عبدالقاهر الجرجاني (471 هـ) الذى رفع لواء تحكيم المقاييس النحوية والعقلية في دراسة البلاغة والنقد . وكانت نظرية النظم ــ التي لم تكن الا توخّي معاني النحو ــ أهمّ ما تميز به هذا الرجل الذى أرسى أسس البلاغة وجعلها علما له أصوله وقواعده .

وكان لمذهب مصر والشام والعراق اتجاه آخر يختلف كل الاختلاف عن مذهب المشارقة الذى اهتمّ بوضع القواعد المنطقية الجافة لعلوم البلاغة وابتعد عن الذوق السليم في النقد والموازنة والتحليل . لقد كان أهل العراق والشام ومصر يميلون الى تحكيم الذوق والاهتمام بصور البديع ، وما توحيه من انفعالات نفسية تتعلق بالاحساس الفني والوجدان .

أما مذهب أهل المغرب والأندلس فكان يتجه في أكثر أمره الى مذهب المشارقة . وقد غلب عليه البديع ولكن علماءه مع ذلك لم يأخذوا بآثار المشارقة ومصر والشام والعراق فحسب دون مناقشة أو تعديل بل أخذوها وعالجوها ، فظهرت فيها شخصيتهم وطابعهم الخاص الذي اتسم به تفكيرهم وأدبهم عامة ، فكان لهم لونهم في الفلسفة والفقه واللغة والأدب والنقد "(1).

نخلص من هذا الكلام الى أن البلاغة والنقد انفصلت دراستهما عن علم النحو ، واستقلا بالدراسة عن بعضهما بعضا . وهذا ما أثبتته الدراسات التاريخية للسان العربي . وهو السبب الرئيسي في انحطاط مستوى الدراسات اللسانية عند العرب . بيد أننا نريد أن نؤكد أن مدرسة ابن مالك هي التي سادت طوال هذه الفترة حتى أيامنا هذه مازالت الدراسات النحوية تدرس في الجامعات والمعاهد خاصة : الأزهر في مصر ، والزيتونة في تونس . والقرويين بالمغرب الأقصى . وآخر ممثل لهذه المدرسة هو ابن هشام في كتبه :(مغني اللبيب في كتب الأعاريب) و(قطر الندى وبل الصدى) و (شذور الذهب) وغيرها . وانغمس من جاء بعدهم في تقليد التقليد ، وكلت الهمم حتى عن فهم المقلدين بله المستنبطين أمثال الزمخشري الذي اتجهت اليه أصابع الاتهام بالقصور في هذه الفترة : قال السيوطي في البغية في ترجمة ابن الحاجب " أن ابن مالك كان يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب أنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير "(2).

وبرأينا أن هناك أمرين اثنين جعل التعصب يشتد ضد الزمخشري زيادة على ماذكرنا من تخلف فكري وحضاري .

الأول : مذهبه الديني الإعتزالي الذي جعل أصحاب السنة يتحفظون من مذهبه النحوي ، ونسبوا اليه آراء تمس عقيدة الدهماء الضعيفة كخلق القرآن ، وعدم رؤية الله يوم القيامة ، وأشياء من هذا القبيل مما ترك كثيرا من الناس ينفرون من الزمخشري دون أن يعرفوا آراءه النحوية .

---

(1) من مقدمة ((كتاب التبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القرآن)) لابن الزملكاني ، تحقيق وتقديم : الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتورة خديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد — 1383 هـ ، 1969م — الطبعة الأولى .

(2) السيوطي : بغية الوعاة : ص ، 134 ، ج 1 ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم — الطبعة الأولى . طبع بمكتبة عيسى البابي الحلبي — 1384 هـ — 1964م .

والأمر الثاني : هو كونه فارسيا غير عربي . ويشاركه في هذا الأمر : (سيبويه وأبو علي الفارسي وعبدالقاهر الجرجاني) وواضح هذا من مقدمة كتابه المفصل حيث يقول : " الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية ، وجبلني على الغضب للعرب والعصبية . وأبى لي أن انفرد عن صميم أنصارهم وامتاز ، وأنضوي الى لفيف الشعوبية وأنحاز ، وعصمني من مذهبهم الذي لم يجد عليهم الا الرشق بألسنة اللاعنين ، والمشق بأسنة الطاعنين ، والى أفضل السابقين والمصلين أوجه أفضل صلوات المصلّين محمد المحفوف من بني عدنان بجماجمها وأرحائها النازلين من قريش في سرة بطحائها المبعوث الى الأسود والأحمر بالكتاب العربي المنور . ولآله الطيبين أدعو الله بالرضوان لهم . وأدعوه على أهل الشقاق لهم والعدوان "(1) .

هذا الحمد المستفتح بالتبرؤ من الشعوبية ومؤسسيها دلالة على أن هناك قوة زاحفة تتنكر للعرب والعربية ، وتتعصب للشعوبية لذا أثبت أصالته للعربية ، وأن أصله الفارسي لايمنعه من الدفاع عن العربية وخدمتها . ولو أن العرب أحسنوا صنعا مع الفرس لكانت فارس اليوم أكثر عروبة من غيرها . ولكن تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن .

وقد تنبه ابن خلدون الى هذه النزعة الضالة التي تفرق بين القرآن ولغته ، فأثبت أن هناك علماء ليس لهم من العجم الا النسب فقال : " فان عرض لك ما تسمعه من أن سيبويه والفارسي والزمخشري وأمثالهم من فرسان الكلام كانوا أعجاما مع حصول هذه الملكة لهم ، فاعلم أن أولئك القوم الذين تسمع عنهم انما كانوا عجما في نسبهم فقط : أما المربى والنشأة فكانت بين أهل هذه الملكة من العرب ومن تعلمها منهم . فاستولوا بذلك من الكلام على غاية لا وراءها . وكأنهم في أول نشأتهم من العرب الذين نشئوا في أجيالهم حتى أدركوا كنه اللغة وصاروا من أهلها . فهم وان كانوا عجما في النسب فليسوا بأعجام في اللغة والكلام ، لأنهم أدركوا الملة في عنفوانها . واللغة في شبابها ، ولم تذهب آثار الملكة ولا من أهل الأمصار ، ثم عكفوا على الممارسة والمدارسة لكلام العرب حتى استولوا على غايته "(2) .

---

(1) الزمخشري : المفصل ، ص : 2 .

(2) ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون : تأليف العلامة : عبدالرحمن بن محمد بن خلدون — ص : 1435 ، ج 4 . تحقيق : الدكتور علي عبد الواحد وافي الطبعة الثانية 1388 — 1968 ، لجنة البيان العربي — مصر .

نتائج تدهور الدراسات العربية :

كانت نتائج هذا التدهور في الدراسات العربية انحطاطا في مستوى التحصيل لدى الطالب والمطلوب . فالطالب أصبح عاجزا عن كتابة سطر أو سطرين دون أخطاء ، والمطلوب انحصر في غثاء لايسمن ولا يغني من جوع : هي تلك المتون ونظمها وحفظها واستظهارها عن ظهر قلب . وترتيلها بعد صلاة الصبح وبعد العصر وما بين العشاءين خاصة منظومة ابن مالك أو الألفية كما يسمونها ، وأصبح الناس يتبارون في حفظ شواهدها وشروحها وتنبيهات أصحابها ، وضاعت العربية كما عرفناها مع العلماء الأوائل . ولقد وصف ابن خلدون هذه الحالة في وقته فقال : " والسبب في ذلك ان صناعة العربية انما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة ، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية . فليست نفس الملكة . وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ، ولا يحكمها عملا . مثل أن يقول بصير بالخياطة غير محكم لملكتها في التعبير عن بعض أنواعها : الخياطة هي أن يدخل الخيط في خرت الإبرة ، ثم يغرزها في لفقي الثوب مجتمعين ، ويخرجها من الجانب الآخر بمقدار كذا . ثم يردها الى حيث ابتدأت ، ويخرجها قدام منفذها الأول بمطرح مابين الثقبين الأولين . ثم يتمادى على ذلك الى آخر العمل . ويعطي صورة الحبك والتنبيت والتفتيح وسائر أنواع الخياطة وأعمالها . وهو اذا طولب أن يعمل ذلك بيده لايحكم منه شيئا .... وكذا العلم بقوانين الاعراب مع هذه الملكة في نفسها . فان العلم بقوانين الاعراب انما هو علم بكيفية العمل وليس هو نفس العمل . ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما بتلك القوانين اذا سئل عن كتابة سطرين الى أخيه أو ذي مودته أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن . ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على أساليب اللسان العربي . وكذا نجد كثيرا ممن يحسن هذه الملكة ويجيد الفنين من المنظوم والمنثور ، وهو لا يحسن اعراب الفاعل من المفعول ، ولا المرفوع من المجرور ، ولا شيئا من قوانين صناعة العربية .

فمن هذا تعلم أن تلك الملكة هي غير صناعة العربية ، وأنها مستغنية عنها بالجملة . وقد نجد بعض المهرة في صناعة الاعراب بصيرا بحال هذه الملكة ،

وهو قليل و اثاقبي . وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه . فانه لم يقتصر على قوانين الاعراب فقط . بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعبارا تهم، فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة . فتجد العاكف عليه والمحصل له قد حصل على حظ من كلام العرب . واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته . وتنبه به لشأن الملكة فاستوفى تعليمها . فكان أبلغ في الافادة . ومن هؤلاء المخالطين لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا فيحصل على علم اللسان صناعة ولا يحصل عليه ملكة . وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك الا من القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلما يشعرون بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها ، فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد عنه . .

. . . . . ثم يقول : فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل ، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته . وما ذلك الا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه ، وتمييز أساليبه ، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم . فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان . وتلك القوانين انما هي وسائل للتعليم ، لكنهم أجروها على غير ما قصد بها . وأصاروها علما بحتا وبعدوا عن ثمرتها "(1).

هذا الوضع الشاذ الذي أصبح عليه اللسان العربي ، والعجز شبه التام لما جاء في كتب علماء النحو الأصلاء ، وفقدان الملكة اللسانية جعل كثيرا من العلماء يعمدون الى جمع شتات العربية في مجلدات ضخمة مثل ما فعل جمال الدين محمد بن مكرم في معجمه الكبير (لسان العرب) وقد بين فيه بأنه مجرد جمع فقال : " وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمت بها ، ولا وسيلة أتمسك بسببها ، سوى أني جمعت فيه ما تفرق في تلك الكتب من العلوم ؛ وبسطت القول فيه ، ولم أشبع باليسير ، وطالب العلم منهوم ، فمن وقف فيه على صواب أو زلل ، أو صحة أو خلل ،

(1) ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون : تأليف العلامة : عبدالرحمن بن محمد بن خلدون — ص : 1397 ، ج 4 — تحقيق : الدكتور علي عبدالواحد وافي : الطبعة الثانية 1388 — 1968 — لجنة البيان العربي — مصر .

فعهدته على المصنف الأول ، وحمده وذمه لأصله الذي عليه المعول ؛ لأنني نقلت من كل أصل مضمونه ، ولم أبدل منه شيئا ، فيقال : انما اثمه على الذين يبدلونه ، بل أديت الأمانة في نقل الأصول بالنص ، وما تصرفت فيه بكلام غير ما فيها من النص ، ثم يقول : فانني لم أقصد سوى حفظ أصول هذه اللغة النبوية ، وضبط فضلها ، اذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية ؛ ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان ، ويخالف فيه اللسان النية ، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان ، من اختلاف الألسنة والألوان ، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يعد لحنا مردودا ، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا . وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية ، وتفاصحوا في غير اللغة العربية ، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغة يفخرون ، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون ، وسميته (لسان العرب) "[1].

وصلت الدراسات العربية الى هذه الدرجة من الانحطاط والانفصال ، وتسابق الناس في الترجمات بغير العربية ، وأصبح التكلم بالعربية العرباء عارا يتحسر من أصحابه للسخرية والاستهزاز . بيد أن الحركة اللغوية التي شقت طريقها في القرن التاسع عشر الميلادي في أوروبا ، هزت همم المستشرقين لاحياء التراث الشرقي اللساني ، فكأن المستشرقون سباقين في طبع الكتب العربية ، فكان حظ (الكتاب) أن نشره المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ Hartuig Derenbourg في باريس حسب ما جاء في تحقيق عبدالسلام محمد هارون لـ (لكتاب) حيث يقول :

" وهذه الطبعة في مجلدين ، الأول منهما في 460 صفحة مع مقدمة فرنسية في 44 صفحة . والثاني 481 صفحة مع مقدمة فرنسية في صفحتين .

---

(1) ابن منظور : مقدمة لسان العرب ، ص : 8 ، المجلد الأول .

وعنوان هذه الطبعة لكتاب سيبويه المشهور في النحو، واسمه (الكتاب). وقد اعتنى بتصحيحه العبد الفقير الى رحمة ربه هرتويغ درنبرغ طبع في مدينة باريس المحروسة بالمطبع العامي الأشرف في 1881 مسيحية "(1).

هذه الحركة الاحيائية التي بدأها المستشرقون أخذت تتعزز في العالم العربي، وبخاصة في مصر حيث تكونت (لجنة لإحياء التراث). بيد أنها كانت تنزع منزع الحركة الأدبية أكثر من النزعة اللغوية. ورغم هذا فقد استفادت اللغة العربية من احياء التراث، وبرزت المحاولات الأولى في كتب تيسير النحو. كما فعل علي الجارم في كتبه النحوية والبلاغية (النحو الواضح 6 أجزاء) و (البلاغة الواضحة ودليلها)، ولئن اتسمت هذه الحركة بالتجديد فانها احتفظت بمبدأ التمييز بين الدراستين: النحوية والبلاغية، كما هو واضح في العنوانين، ولكن التفاؤل قوي في الحركة اللسانية الشابة التي ألمعنا اليها في التمهيد للدراسات النحوية الحديثة، وقد بدأت تعطي ثمارها ببطء، خاصة في الأقسام العربية للجامعات العربية.

* * *

---

(1) عبد السلام محمد هارون، تقديم الكتاب: 42.

نستنتج من هذين النصين أن :

(1) النحو ضرورة حتمية لكل دارس للعربية
(2) النحو يحتاجه الفقيه والمفسر والحاكم لاصدار الأحكام الفقهية
(3) لا فرق بين علم النحو وبين ما أصبح يعرف بعد الزمخشري ومن سبقه من علماء اللسان العربي (بعلم البلاغة) في الدراسة ، وأن التفرقة بينهما طارئة وخاطئة .

الفصل الأول في الدراسات النحوية الحديثة

بينا في بداية هذا الفصل ضرورة التعرض للدراسات النحوية الحديثة وانتهى بنا المطاف الى دراسة وجيزة لثلاث نظريات نحوية معاصرة هي :

(1) النظرية الوظيفية عند مارتيني .
(2) النظرية التوليدية التحويلية عند تشومسكي .
(3) نظرية ماتيزيوس في التقسيم الوظيفي للجملة الى موضوع الكلام ومحموله حسب السياق والحال .
(4) بروز ملامح لنظرية عربية معاصرة أطلقنا عليها اسم (النظرية اللسانية العربية الحديثة والأصيلة) . وتتجلى لنا هذه النظرية في الفصول التالية :

الفصل الثاني ، من الباب الأول وعنوانه : (المجهودات النحوية العربية التي أكدت ارتباط البنية النحوية للجملة بوظيفتها الاخبارية قبل الزمخشري) .

وهو فصل يرتبط مباشرة بموضوع رسالتنا التي تعالج الأسس العامة للنحو العربي عند الزمخشري ، ومن المؤكد أن الزمخشري لم ينطلق في دراسته للنحو من نقطة الصفر ، بل أخذ في حسبانه ما سبقه من دراسات نحوية مهدت له السبيل . بحثنا هنا خمس نقاط هي التالية :

(1) ظاهرة اللحن الأولى
(2) مبدأ التأليف والتدوين مع سيبويه
(3) ومع أبي علي الفارسي
(4) ومع ابن جني .
(5) ثم مع عبدالقاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز في علم المعاني) .

امتازت الدراسات اللسانية العامة بالمنهجية العلمية ، وتلك هي الميزة الكبرى لعلم اللسانيات العامة ، ومن هنا جعلنا الدراسات النحوية الحديثة مدخلا لموضوعنا ، وقد أكدت هذه المنهجية العلمية أن كل علم ناشيء لا بد أن يتعرض في محاولاته البدائية لمبدأ الخطأ والصواب ، ولهذا نجد ظاهرة اللحن في العربية التي أجمعت عليها الروايات مع أبي الأسود على اختلاف في طريقة الرواية تدل على بداءة علم النحو بسيطا ، ثم أخذ في النمو مع أساطين علماء النحو العربي حتى اكتمل .

ان المثل والنماذج التي ضربها لنا سيبويه ، تفسر لنا بوضوح العلاقة الوطيدة بين البناء النحوي الساكن ، والقيمة الابلاغية المتغيرة ، فصحة الاسناد غير كافية بل لابد من ربط المكونات النحوية وتصحيحها بالعقل السليم ، وسياق الكلام وحاله .

لئن عرفنا مع سيبويه (باب المسند والمسند اليه) فاننا مع أبي علي الفارسي نجد الكلام المفيد والكلام المطرح ، ومصطلح الجملة ، والفائدة هي القيمة المعتبرة في الكلام . وهذه الفائدة تستفاد من سياق الكلام وتمامه .

مع ابن جني نلتقي مع ابن جني في معنى جديد هو الدلالة فهو يقول لنا (اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل — الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية — معتد مراعى مؤثر الا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب : فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ، ثم تليها المعنوية) .

هذه الجدلية بين الدلائل الثلاث يفسرها لنا عبد القاهر الجرجاني بطريقة مركزة وأكثر وضوحا بقوله :

(ومما ينبغي أن يعلمه الناس ويجعله على ذكر أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى (فعل) من غير أن يريد إعماله في اسم ، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه ، وجعله فاعلا له أو مفعولا أو صفة أو حالا أو يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد

جعلته مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا، أو ما شاكل ذلك، وإن أردت أن ترى ذلك عيانا فاعمد الى أي كلام شئت وأزل أجزاءه عن مواضعها وضعها وضعا يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فيها فقل في : (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) (من نبك قفا حبيب ذكرى ومنزل) ثم انظر هل يتعلق منك فكر بمعنى كلمة منها . الدلائل 314 .

ومكذا نخلص الى أن نتائج هذا الباب كثيرة منها :

(1) الشمولية في الدراسة : فقد استوجبت المرحلة الأولى للدراسات اللسانية العربية عمومية البحث . وهو ما يرتضيه العلم اللغوى الحديث عن قناعة، ويطالب به حتى يستوفي الوصف العام للسان ما (موضوع الدراسة) حقه .

(2) الاستقراء وتتبع الجزئيات والتحري الدقيق في الأخذ حتى تسلم المدونة اللغوية من الأخطاء المنهجية .

(3) تطور المصطلحات النحوية

(أ) المسند والمسند اليه

(ب) الاحالة والاستقامة .

(4) ائتلاف الكلام

(أ) مصطلح الجملة

(ب) شرط الفائدة في الكلام ..

(5) علم الدلالة

(أ) الدلالة اللفظية

(ب) الدلالة الصناعية

(ج) الدلالة المعنوية

(6) نظرية النظم أو النحو البنوى الوظيفي وبلورتها مع عبد القاهر الجرجاني (ان النظم — كما بينا — هو توخي معاني النحو وأحكامه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله) .

أما الباب الثاني فعنوانه : ((أسس النحو عند الزمخشري من خلال (المفصل في علم العربية))) وفيه ثلاثة فصول : فالفصل الأول منه وعنوانه (مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشري) تناولنا فيه :

أولا : أصالة المصطلح النحوي

ثانيا : ائتلاف الكلام : من الكلم الثلاث : (الاسم والفعل والحرف) يتألف الكلام في بنيتين فقط هما :

(أ) اسم + اسم
(ب) فعل + اسم

ثالثا : الجملة :

(1) (وهي عبارة عن كلام تام قائم بنفسه مفيد لمعناه) . شرح المفصل لابن يعيش ص 59 / الجزء الثامن .

(2) الاسناد لا يتأتى بدون طرفين (أ) مسند (ب) ومسند اليه .

(3) الاعراب لايستحق إلّا بعد العقد والتركيب .

(أ) الرفع علم الفاعلية وما سواه محمول عليه . (ب) والنصب علم المفعولية وما سواه محمول عليه (جـ) والجر علم الاضافة وما سواه محمول عليه .

رابعا : مستويات دراسة الجملة العربية

المستوى الأول : المستوى النحوي ونعني به (الوصف الاعرابي) فالجملة العربية يميز فيها نمطان حسب موقع الفعل .

(أ) نام الولد جملة الفعل والفاعل نمط I (الوصف الاعرابي)

(ب) الولد نام جملة المبتدأ والخبر نمط II (الوصف الاعرابي) .

المستوى الثاني (مستوى الاسناد أي الوظيفة المنطقية لمكونات التركيب النحوي خارج السياق) .

فان نام في النمطين هي (مسند) و (الولد) (مسند اليه) وهنا يكمن الالتباس في أذهان بعض الذين لم يستطيعوا التفرقة بين المستوى المنطقي ومستوى الوصف الاعرابي . فالمستوى المنطقي يعنى الاسناد

(أي الوظيفة المنطقية لمكونات التركيب النحوى خارج السياق) وتجدر الاشارة هنا الى أن الجملة في اللغات الأوروبية يوجد فيها تطابق كامل بين المستوى النحوي (التحليل القواعدى) والمستوى الثاني (المنطقي) ومعنى ذلك أنه يميز في الجملة في اللغات الأوروبية (الفرنسية مثلا) مستويان فقط .

(أ) المستوى القواعدى = المنطقي
(ب) المستوى الابلاغي = (الاخبارى)

وعلى هذا لايميز في الجملة في اللغات الأوروبية نمطان نحويان في حالة وجود الفصل كأحد مكونات التركيب النحوى أى لا فرق بين جملتي :

1

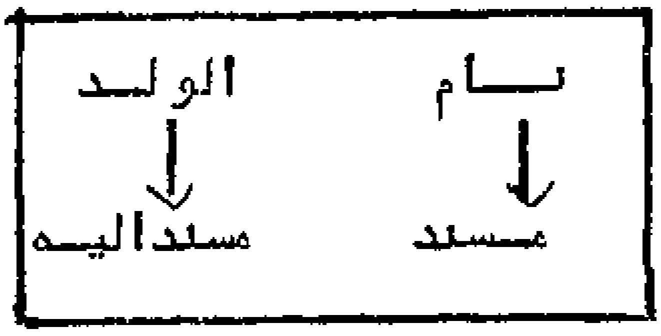

2

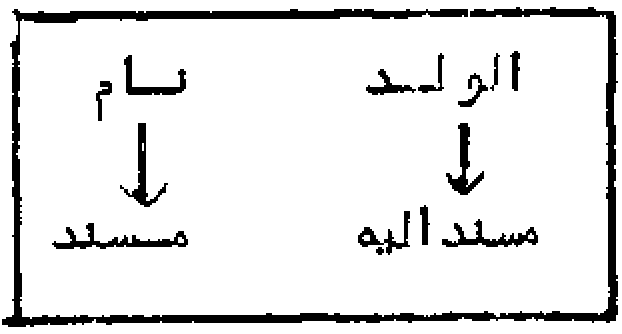

بخلاف الحال في الجملة العربية كما ظهر لنا في التحليل السابق للمستويين .

المستوى الثالث الابلاغي (مستوى الفائدة أى الوظيفة الاخبارية لمكونات التركيب النحوى في ارتباطها بالسياق والحال) . والفائدة هي الأمر الجديد الذى يستفيده السامع وقديما قال علماؤنا العرب النحاة (رحمهم الله : (رُبَّ حالٍ أبلغ من مقال) .

وخلاصة ما ينتهي اليه الزمخشري في هذا الباب أن كلام الا بعد حصول التركيب والتأليف ، وأن لا تأليف أقل من مسند ومسند اليه ، قد يكونان اسمين أوفعلا واسما . وهذا المركب لا بد أن يتضمن فائدة ، والا فهو لغو ، (لأن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها ، فكل كلام من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق اطلاقه عليها ... فاذا قلت : (قام زيد) أو (زيد قائم) فهو كلام لحصول الفائدة منه . ابن يعيش ص 21/ج 1 .

ان الجملة هي الوحدة الصغرى للكلام الذى يجري في سلسلة متواصلة حلقاته الصغرى هي الجمل التي يستغرقها البعد الزمني ، فتتعاقب الواحدة تلو الأخرى في نظام بديع ومفيد (وذلك لمجيئها آخذا بعضها بعنق بعض) .

ومن هذا التعالق بين البنية النحوية (الوصف الاعرابي) والقيمة التبليغية (الفائدة أي الوظيفة الاخبارية لمكونات التركيب النحوي في ارتباطها بالسياق والحال) نلتقي مع عينات من هذا التلازم في الفصل الثاني من الباب الثاني وعنوانه : (تلازم دراسة البنية النحوية للجملة بوظيفتها البلاغية عند الزمخشري) وقد تناولنا فيه ثماني قضايا هي :

(1) الاعراب (5) الجواب
(2) النداء (6) التوكيد
(3) الأمر (7) الحذف
(4) الاستفهام (8) الازالة أو التحويل .

وقد انصبت دراستنا على هذه القضايا لأنها تدرس بالتفصيل في علم المعاني ، وتكاد تهمل في الدراسات النحوية ، أخذا بمبدأ (ان المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فان مرّ المنطقيّ بالنحو فبالعرض ، وان عثر النحوي بالمعنى فبالعرض . والمعنى أشرف من اللفظ . واللفظ أوضع من المعنى) . — (الامتاع والمؤانسة لأبي حيان ، ص : 17) .

وقد اجتهدنا في ابراز اللطائف الخفية التي تربط بين البنية النحوية الساكنة وأسرارها المعنوية في طلب الرسالة ، متعمقين في اجلائها من النصوص الثابتة ، وجادّين في ربطها بعلوم اللغة الحديثة كلما سنحت لنا فرصة المقارنة حتى نكون على بينة في دراستنا هذه .

أما الفصل الثالث والأخير من الرسالة وعنوانه :

(مصير الدراسات النحوية والبلاغية بعد الزمخشري) فقد لمسنا انحطاطا خطيرا في الدراسات النحوية يتجاذبه اتجاهان :

الاتجـاه الأول : يحو منحى الفصل بين الدراسة النحوية والدراسة البلاغيـة ، ووفق هذا الاتجاه أصيبت الدراسة النحويـة التي تلتزم بربط دراسة بنيـة الجملة النحوية بوظيفتهـا الاخباريـة بتمزّق ، واهتم النحـاة بأمر اللفظ ، والبلاغيون بجانب المعنى . وتقوى هذا الاتجاه ، ودخل العرب عصور الانحطاط اللسانـي بسبب هذا الفصل بين الدراستين .

أما الاتجـاه الثانـي : فيمتـاز بالفهم السليم لما جاء في كتب علماء النحو الأصلاء من ضرورة عدم الفصل بين الدراسة البلاغيـة والدراسة النحوية إلاّ أن هـذا الفريـق أصيب بلوثـة التقليد المطلـق لما في كتب الأوائل ، فلا يخول لنفسه الطعـن والتجريح والتصويب لما في كتب الأعلام ، وسد على نفسه باب الاجتهاد وقال : (لم يدع الأول للآخر شيئـا) .

وعلى هذا الأساس تدهورت الدراسات العربية ، وأصابها الضعف من كل جانب.

ومن هنـا يصح لنا أن نقول : ان ماأثبتنـاه لمدرسـة أبي علي الفارسي التي يمكن أن نصنفها حسب المصطلحات اللسانيـة الحديثـة بأنها (بنوية وظيفيـة) التي بلورها الزمخشري وفصّلهـا في مفصلـه . ليس افتراضـا ولا فلسفـة ولا ادعـاء ، ولكنـه الحقيقـة المعززة بالأدلة والشواهد . وهذه الدراسة التـي تحقق ارتباط البنيـة النحويـة بوظيفتها الاخبارية ، ليست انفصاما من الدراسـة العلميـة السابقة عليها كما رأينا ذلك مع أبي عمرو بن العلاء والخليل وسيبويـه ، ولئن كانت الدراسة الأولى تتسم بالشموليـة والاحاطـة كما يتطلبـه البحـث اللغوي من الوصف الخام لديوان العرب ، شعرهم ونثرهم ، فهذا هـو البحث اللغوي العلمي الذى ترتضيـه اللسانيـات العامـة الحديثـة . أما مدرسة أبي علي الفارسي فانها تتسم بالتخصص وصحة المنهج العلمي ، والاعتماد على الحس اللغوي كما أثبته عبدالقاهر الجرجاني حيث يقول : "أنشد الشيـخ أبوعلي في التذكـرة .

نم وان لم أنـم كـراك كـراي .

ثم قال ينبغي أن يكون (كراي) خبرا مقدما، ويكون الأصل : كراك كراي. أي نم وان لم أنم، فنومك نومي. كما تقول : قم وان جلست فقيامك قيامي. هذا هو عرف الاستظهار في نحوه "(1).

ان هذا الاستظهار هو استجابة صريحة للحاسة اللغوية التي تربط البنية النحوية بوظيفتها الاخبارية التي أحس بها الشيخ أبو علي الفارسي حين انشاده لهذا البيت الشعري.

ولا نوافق الدكتور مهدي المخزومي حين ذكر في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه) أن الدراسة النحوية للجملة العربية من جانب الوظيفة والسياق والحال مفقودة عند علماء النحو العربي، ولا نقرّه في قوله "لقد صنعت الكتب ووضعت المطولات والمختصرات والمتون، وتعددت الشروح والتعليقات، وتألفت لما كانوا يسمونه النحو مكتبة ضخمة قبلّ أن يتاح لغير النحو مثلها. ولكنها كلها تدور في حلقة مفرغة لا أول لها ولا آخر ".(2)

هكذا يصدر مهدي المخزومي هذا الحكم الجائر على النحاة العرب وعلى النحو العربي، ويقول : انه يدور في حلقة مفرغة لا أول لها ولا نهاية، ونرى أن ما أثبتناه في دراستنا للأسس العامة للنحو العربي عند الزمخشري بموضوعية علمية كاف للردّ على ما ذهب اليه الدكتور مهدي المخزومي ومن ذهب مذهبه. وقد تفطن علماء العربية المعاصرون لهذا فكان :

I – يقظة العلماء اللسانيين العرب المعاصرين : ان مثل تلك الآراء والأحكام الجائرة في حقّ علماء أصلاء دفعت بعض علماء اللسان العربي المعاصرين الى مراجعة هذا التراث الضخم، فوجدوا فيه ماجاءت به اللسانيات العامة الحديثة

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز في علم المعاني، ص : 85 وما بعدها.

(2) الدكتور مهدي المخزومي، في النحو، ص : 29.

أويزيد . وقاموا بمقارنات بين الدراسات النحوية العربية الأصيلة ، وما يقوم به علماء النحو المعاصرون ، فألفوا أوجه الشبه متوافرة ، فتحدثوا عن نظريات لغوية عربية . هذا ما فعله الدكتور جعفر دك الباب حين بلور " نظرية الامام الجرجاني وموقعها في علم اللغة العام الحديث " وكذا فعل الدكتور عبد الرحمن الحاج الصالح في كتابه القيم الذي لايزال قيد الطبع والترجمة تحت عنوان (اللسانيات العامة واللسانيات العربية) كما اهتدى الدكتور كمال محمد بشر الى نظرية صوتية عربية للسان العربي ، وبلور هذه النظرية في كتابه (علم اللغة العام) القسم الثاني (الأصوات) .

وهذه الدراسات اللسانية العامة الحديثة والخاصة باللسان العربي ، تنطلق في دراستها من الأسس العامة للنحو من خلال (الكتاب) لامام النحاة سيبويه الذي حوى آراء الرواة الأوائل الذين سبقوه أمثال أبي اسحاق الحضرمي (117 هـ) . و (أبي عمرو بن العلاء 155 هـ) و (الخليل بن أحمد 175) وغيرهم . كما اقتدى بهم النحاة الأجلاء الأوائل الذين جاءوا من بعدهم . وتم هذا في ضوء المعطيات العامة لعلم اللسان العام الحديث ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه الدعائم التالية :

(أ) التسلح بعلم اللسان العام الحديث

(ب) الدراسات المعمقة لما في تراثنا الحضاري مطبوعه ومخطوطاته .

(ج) بعث التراث الحضاري للسان العربي ، وتمييز أصيله من هجينه .

(د) اتخاذ المنهجية الموضوعية منهجا .

(هـ) الانطلاق من المميزات الخاصة باللسان العربي : الصوتية والصرفية والتركيبية .

(و) الدعوة الى الأصالة والى تضافر جهود علماء العربية أينما كانوا .

II — بلورة منهجية المدرسة اللسانية العربية الحديثة :

تنطلق هذه المدرسة من وحدة الدراسة الصوفية والنحوية والبلاغية وتنبذ التجزئة فهي تؤمن بوحدة الفكر واللغة ، فالعملية عندها مترابطة وهي تعتمد الخطة التالية في دراسة الجملة :

(أ) مستوى البنية النحوية (الوصف الاعرابي) و (سلامة المفردات المعجمية)

(ب) مستوى البنية المنطقية (الوظيفة المنطقية خارج السياق) المتمثلة في توافر المسند والمسند اليه .

(ج) مستوى البنية الاخبارية المتمثلة في توافر الفائدة الاخبارية حسب ما يقتضيه السياق والحال . وقد نحوا هذه الجوانب أهمية كبيرة ، لأنها تعدد البنية النحوية (الجانب الساكن) والوظيفة الاخبارية (الجانب المتغير) بالتقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والتوكيد والاغفال ، وخروج الكلام الى ما يقتضيه الحال حسب الملابسات المحيطة كالذكر والحذف والتجدد والحدوث ، والثبات والدوام ، وهذه الجوانب هي نفس المعطيات التي لمسناها مع الزمخشري حيث يقول في باب التجدد والثبات (الحمد لله) أصله النصب ... والعدل بها عن النصب الى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره . ومنه قوله تعالى : (قالوا سلاما : قال سلام)[1] رفع في السلام الثاني للدلالة على أن ابراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ، لأن الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدده وحدوثه[2]"

هذا العدول عن النصب الى الرفع وهو يمثل الوصف الاعرابي المحض حدث من أجل وظيفة اخبارية هي ثبات الحمد ودوامه لله . بخلاف النصب . لأن الجملة تتحول بسببه من جملة (مبتدأ وخبر) الى جملة (فعل وفاعل ومفعول) لوظيفة اخبارية هي التجدد والحدوث المرة بعد الأخرى ، وقد عبر عن هذا الفرق عبد القاهر الجرجاني بقوله : اذا أردت أن تعرف : "الفرق بين الاثبات اذا كان بالاسم ، وبينه اذا كان بالفعل ، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة اليه . وبيانه : أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء . من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء .وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد الاطلاق فعلا له ، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى كالمعنى في قولك : زيد طويل ، وعمرو قصير ،

---

(1) سورة الذاريات : الآية 25 .

(2) الزمخشري : الكشاف ، ص : 48 ، ج 1 .

فكما لا يقصد هنا أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط . وتقضي بوجودهما على الاطلاق . كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من اثباته لزيد .

وأما الفعل : فانه يقصد فيه الى ذلك . فاذا قلت : زيد هو ذا ينطلق ، فقد زعمت ان الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، وجعلته يزاوله ويزجيه ، وان شئت ان تحس الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت

لا يألف الدرهم المضروب صرّتنا لكن يمرّ عليها وهو منطلق

هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل (لكان يمر عليها وهو ينطلق) لم يحسن : واذا أردت أن تعتبره بحيث لا يخفى أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه فانظر الى قوله تعالى : " وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد " (سورة الكهف الآية 18) . فان أحدا لا يشك في امتناع الفعل ههنا . وأن كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدي الغرض ، وليس ذلك الا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن تكون مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئا فشيئا ، ولا فرق بين (وكلبهم باسط) وبين أن يقول : (وكلبهم واحد) . "[1]

ان نحونا العربي كامل ولكنه في حاجة الى بعث واحياء ومتكامل لا يحتاج الى حذف بعض أبوابه كما دعا بعضهم مثل يوسف السودا الذي قال في كتابه (الأحرفية) وقد " حصر الاعراب بمعرفة تحريك آخر الكلمة ، وتعيين محلها ، وتحقيقا للغاية ، استنبطت الاحرفية مصطلحات جديدة . وقواعد جديدة مكنتها من الغاء ستة عشر بابا من القواعد القديمة . وتعديل الباقي تعديلا يتنفس فيه التلميذ ، اذ تطلع عليه القواعد الجديدة ببساطة تجعل اللغة العربية أمام عينيه من أسهل اللغات الحية ، فيحبها ، ويرتاح الى تعلمها واتقانها على ما ترى في الموجز الآتي ".[2] (وقد حذف ما شاء له الهوى) .

---

(1) عبدالقاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ، ص : 133 وما بعدها .
(2) يوسف السودا : الأحرفية : ص 6 ، الطبعة الثانية ، بيروت 1960 .

— دعــــوة

ان خير ما نختم به رسالتنا هذه هو أن ندعو الى تحقيق التعريف العلمي للنحو لأبي يعقوب يوسف السكاكي الذى أورده في "مفتاح العلوم". فاذا حققنا هذا التعريف نكون بعملنا هذا — قد قدمنا للعربية والعرب أعظم عمل علمي في عصر تفاقمت فيه نزعات الصراع اللغوي بين الأمم العالمية لأن اللسان هو الحضارة الانسانية الخالدة، التي لا تزول بزوال الأمم. وتعريف النحو عند السكاكي هو: "اعلم أن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقدم بعض الكلم عن بعض ورعاية ما يكون من الهيئات اذ ذاك وبالكلم نوعيها: المفردة، وما هي في حكمها "(1).

وقد أعاد الدكتور جعفر دك الباب صياغة تعريف السكاكي للنحو على الشكل التالي: "علم النحو العربي هو:

"(1) علم التركيب وفقا لقوانين خاصة ببنية العربية

(2) يحدد ترتيب الكلمات المفردة أو ما في حكمها (أى مجموعة الكلمات ضمن التراكيب غير الاسنادية) وذلك مع التقيد بنظام الاعراب.

(3) لتأدية الفائدة "..(2)

هذا التعريف الجامع المانع هو الذى سعينا الى بلورته في غضون هذه الرسالة. وهو الذى ندعو الى استجلائه وادخاله حيز التطبيق في مدارسنا وثانوياتنا وجامعاتنا وكل مرافق حياتنا المختلفة.

وآخر عملنا أن الحمد لله ربّ العالمين.

---

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ص: 41.

(2) الدكتور جعفر دك الباب: محاضرات في اللغة العربية، ألقيت على طلاب السنة الثانية في معهد اللغة والأدب العربي بجامعة الجزائر، العام الدراسي 1986 — 1987.

الملاحق

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية
- فهرس الأشعار
- فهرس المصادر والمراجع العربية
- فهرس المراجع باللغة الأجنبية
- فهرس موضوعات الرسالة .

أولا : فهرس الآيات القرآنية

رقم السورة واسمها	الآيات وأرقامها	رقم الصفحة من الرسالة
ـ أ ـ		
10 يونس :	أثمّ اذا ما وقع آمنتم به . وقد كنتم به تستعجلون . الآية 50 .	ص 152
63 المنافقون :	اذا جاءك المنافقون ، قالوا نشهد انّك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون . الآية 01 .	ص 152
47 محمد :	أفمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله ، واتبعوا أهواءهم الآية 14 .	ص 152
22 الحج :	أفلم يسيروا في الأرض ، فتكون لهم قلوب يعقلون بها أوآذان يسمعون بها ، فانها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور . الآية 46 .	ص 150
67 الملك :	ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير الآية 14 .	ص 155
69 الحاقة :	الحاقة ما الحاقة وما أدراك ما الحاقة . الآية 01 .	ص 106
2 البقرة :	الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس . الآية 275 .	ص 163
55 الرحمن :	الرحمن علّم القرآن خلق الانسان علّمه البيان . الآية 01 .	ص 123
101 القارعة :	القارعة ماالقارعة ، وما أدراك ماالقارعة . الآية 01 .	ص 107

42 ـ الرعد :	الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، وفرحوا بالحياة الدنيا ، وما الحياة الدنيا في الآخرة الا متاع . الآية 26.	ص 163
19 ـ مريم :	ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزّا . الآية 33 .	ص 031
2 ـ البقرة :	ان تبدو الصدقات فنعمّا هي ، وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ، ونكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير . الاية 271 .	ص 106
4 ـ النساء :	انتهوا خيرا لكم ، انما الله اله واحد لا اله الا هو سبحانه ، أن يكون له ولد . الآية 171 .	ص 175
4 ـ النساء :	انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم وروح منه . الآية 170 .	ص 070
49 ـ الحجرات :	ان الذين يغضون أصواتهم عند رسول الله أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى ، لهم مغفرة وأجر عظيم . الآية 03 .	ص ط
90 ـ البلد :	أو اطعام في يوم ذى مسغبة ، يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة . الآيات : 14، 15، 16 .	ص 051
2 ـ البقرة :	أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم ، بل أكثرهم لا يومنون . الآية 100 .	ص 152
26 ـ الشعراء :	أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل الآية 197 .	ص 105
75 ـ القيامة :	أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه ؟ بلى قادرين على أن نسوي بنانه . الآيات : 3 ـ 4 .	ص 195

— ذ —

11 ـ هود :	ذلك يوم مجموع له الناس ، وذلك يوم مشهود الآية 49 .	ص 051

44 ـ الدخان :	ذق انك أنت العزيز الكريم الآية 103.	ص 41

— ر —

04 ـ النساء :	ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا . الآية 75.	ص 51
		ص 171

— ص —

2 ـ البقرة :	صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة . الآية 132.	ص 171
27 ـ النمل :	صنع الله الذى أتقن كل شيء انه خبير بما تعملون .	ص 171

— ف —

47 ـ محمد :	فاما منا بعد واما فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها . الآية 04.	ص 171
5 ـ المائدة :	فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم ، وجعلنا قلوبهم قاسية يحرفون الكلم عن مواضعه ، ونسوا حظا مما ذكروا به . الآية 13.	ص 166
9 ـ التوبة :	فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزى الله وأن الله مخزي الكافرين . وأذان من الله ورسوله ، الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برئ من المشركين ورسوله فان تبتم فهو خير لكم ، وان توليتم فاعلموا انكم غير معجزى الله ، وبشر الذين كفروا بعذاب أليم . الايات : 2 ـ 3 .	ص 032
26 ـ الشعراء :	فكبكبوا فيها هم والغاوون ، وجنود ابليس أجمعون . الآية : 94 ـ 95.	ص ط

— ق —

19 ـ مريم : قال رب اني وهن العظم مني ، واشتعل الرأس شيبا ، ولم أكن بدعائك رب شقيا . 04 . ص 64

51 ـ الذاريات : قالوا سلاما . قال سلام قوم منكرون . 25 . ص 207

13 ـ المؤمنون : قل من بيده ملكوت كل شيء ، وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون . 33 . ص 155

12 ـ يوسف : قل هذه سبيلي أدعو الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين . 103 ص 05

112 ـ الاخلاص : قل هو الله أحد . الآية 01 ص 105

— ك —

04 ـ النساء : كتاب الله عليكم . الآية 24 . ص 171

— ل —

11 ـ هود : لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم . الآية 43 . ص 168

09 ـ التوبة : لقد تاب الله على النبيء والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ماكاد تزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم انه بهم رؤوف رحيم . الآية 113 . ص 105

02 ـ البقرة : ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيئين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة . الآية 177 . 037

ـ م ـ

50 ـ ق : ما يلفظ من قول الاّ لديه رقيب عتيد . الآيــة 18 . ص

ـ ن ـ

2 ـ البقــرة : نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئــتم الآيــة 223 . ص 156

ـ هـ ـ

55 ـ الرحمــن : هل جزاء الاحسان الاّ الاحسان . 60 ص 153

ـ و ـ

7 ـ الأعراف : واذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم؟ قالوا بلى ، شهدنا أن تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلــين . الآية 172 . ص 153

5 ـ المائــدة : واذ قال الله ياعيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله ؟ قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ماليس لــي بحق ، ان كنت قلته فقد علمتــه . تعلـــم ما في نفــسي ولا أعلم ما في نفسك ، انك أنت علام الغــيوب . 116 . ص 153

12 ـ يوســف : و اسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وانا لصادقون . 82 . ص 36

46 ـ الأحقاف : وأصلح لي في ذريتي اني تبت اليك واني من المــسلمــين . الآيــة 15 . ص 169

29 ـ العنكبوت : وان الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانـــوا يعلمــون . الآيــة 64 . ص ط

35 ـ فاطــر : والذى أوحينا اليك هو الحق مصدقــا لما بين يديه ان الله بعباده لخبير بصير . 31 . ص 164

2 ـ البقرة :	والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة . الآية 233 .	ص 114
2 ـ البقرة :	وأن تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون . الآيـة 184 .	ص 115
72 ـ الجن :	وانه لما قام عبدالله يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا . الآيـة 19 .	ص 105
53 ـ النجم :	وأنه هو أضحك وأبكى ، وأنه هو أمات وأحيا ، وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى . الآيـة 43 .	ص 163
18 ـ الكهف :	وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ، ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال ، وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ، لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ، ولملئت منهم رعبا . الآية 18 .	ص 208
30 ـ الروم :	وعد الله لايخلف الله وعده ، ولكن أكثر الناس لايعلمون . الآيـة 06 .	ص 171
44 ـ القمر :	وفجرنا الأرض عيونا فالتقى الماء على أمر قد قدر . الآيـة 12 .	ص 130
34 ـ سبأ :	وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكر الليل والنهار ، اذ تامروننا أن نكفر بالله ونجعل له أندادا ، وأسروا الندامة لما رأوا العذاب ، وجعلنا الأغلال في أعناق الذين كفروا هل يجزون الا ما كانوا يعملون . الآيـة 33 .	ص 037
2 ـ البقرة :	ولعبد مومن خير من مشرك ولو أعجبكم . 221 .	ص 033
" " "	ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون . الآيـة 179 .	ص 068
20 ـ طه :	وما تلك بيمينك ياموسى . الآية 17 .	ص 155
2 ـ البقرة :	ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بمالايسمع الا دعاء ونداء . صم بكم عمي فهم لايعقلون . الآيـة 171 .	ص 037

42 _ الشورى :	ولمن صبر وغفر أن ذلك لمن عزم الأمور . الآية 41 .	ص	155
41 _ فصلت :	ومن أحسن قولا ممن دعا الى الله وعمل صالحا ، وقال انني من المسلمين ؛ 33 .	ص	130
04 _ النساء :	ومن أصدق من الله حديثا . الآية 87 .	ص	130
04 _ النساء :	ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما . الآية 114 .	ص	052
21 _ الأنبياء :	وهم يلعبون لاهية قلوبهم ، وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم . أفتأتون السحر وأنتم تبصرون ؟ الآية 03 .	ص	051

_ ي _

07 _ الأعراف :	يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى ، ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون . الآية 26 .	ص	106

ثانيا : الأحاديث

(1) أحبكم الى الله أنفعكم لخلقه . ص 94

(2) أرشدوا أخاكم فقد ضل . ص 30

(3) الثيب تعرب عن نفسها . ص 123

ثالثا : الأشعار

1 ـ دع عنك لومي فان اللوم اغراء ... وداوني بالتي كانت هي الداء
ص 157

2 ـ الا أيها الركب النيام ألا هبوا ... أسائلكم هل يقتل الرجل الحب
ص 157

3 ـ ورأيت عبد الله يضرب خالد ... وأبا عميرة بالمدينة يضرب
ص 159

4 ـ ما ان رأيت ولا سمعت بمثله ... كاليوم هانيء أينق جرب
ص 166

5 ـ ولست بنحوي يلوك لسانه ... ولكن سيلقي أقول فأعرب
ص 1[illegible]

6 ـ أنّى ومن أين آبك الطرب
ص 156

7 ـ حتى اذا الكلّاب قال لها ... كاليوم مطلوبا ولا طالبا
ص 174

8 ـ فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فاني وقيار بها لغريب
ص 031

9 ـ يا لقومي من للعلا والمساعي ... يا لقومي من للندى والسماح
10 ـ يا لعطافنا ويا للرياح ... وأبي الحشرج الفتى النفاح
ص 135

11 ـ هو الواهب المائة المصطفاة ... اما مخاضا وامّا عشارا
ص 102

12 ـ لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم لا هراء ولا نزر
ص 18[illegible]

13 ـ بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد
ص 1[illegible]ـ87

14 ـ اني واني ثم اني واني ... اذا انقطعت نعلي جعلت لها شسعا
ص 10[illegible]

15 ـ لا يألف الدرهم المضروب سرتنا ... لكن يمر عليها وهو منطلق
ص 203

16 — لعاب الأفاعي القاتلات لعابه — وأرى الجني اشتارته أيد عواسل
ص 26 — 103

17 — سائل يربوع بشدتنا — أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم
ص 153

18 — لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا — بسبع رمين الجمر أم بثمان
ص 157

19 — كأن مثار النقع فوق رؤوسنا — وأسيافنا ليل تهاوت كواكبه
ص 129

20 — من لم يمت عبطة مات هرما — للموت كأس والمرء ذائقها
ص 133

21 — وقلن على الفردوس أول مشرب — أجل جير أن كانت أبيحت دعاثره
22 — ويقلن شيب قد علا — ك وقد كبرت فقلت إنه
ص 183

23 — لم وإن لم أَلم — كرا كراي ص 57

24 — أنا أبو النجم وشعري شعري — ص 93

25 — وإن يعتذر بالمحل عن ذي ضروعها — إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
ص 169

رابعا : فهارس المصادر العربية

— القرآن :

رواية ورش عن الامام نافع : طابع المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة — وحدة الرغاية — الجزائر 1384 ه

— ابن جني (أبوالفتح عثمان)

(أ) — الخصائص : 3 أجزاء تحقيق الأستاذ محمد النجار القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية 1371 هـ 1952م.
(ب) سر صناعة الاعراب : الجزء الأول : تحقيق مصطفى السقا مطبعة البابي الحلبي — الطبعة الأولى في شهر المحرم 1373 هـ 1954 م — القاهرة.
(ج) كتاب اللمع في النحو : تحقيق الهادي كشريدة أوبسالا 1976 Uppsala السويد.
(د) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والايضاح عنها : جزآن تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي — القاهرة 1386 هـ لجنة احياء التراث.

— ابن جروم (الصنهاجي)

متن الآجرومية في علم النحو : شرح الكفراوي بولاق 1341 هـ 1874 م.

— ابن خلدون (عبدالرحمن بن محمد)

المقدمة تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي (4 أجزاء) الطبعة الثانية 1383 هـ 1963 م لجنة البيان العربي مصر.
المقدمة : مكتبة المدرسة ودار الكتاب للطباعة والنشر اللبناني، بيروت بدون تاريخ.

— ابن الزملكاني (محمد بن علي)

التبيان في علم البيان المطلع على اعجاز القرآن تحقيق وتقديم الدكتور أحمد مطلوب والدكتور خديجة الحديثي مطبعة العاني — بغداد 1383 هـ 1969م.

— ابن السراج (أبو بكر)

الأصول في النحو : 3 أجزاء : تحقيق عبد الحسين الفتلي

مؤسسة الرسالة — بيروت 1405 هـ 1985م.

— ابن عقيل (بها الدين عبدالله)

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محي الدين

عبدالحميد — الطبعة الرابعة عشرة — القاهرة 1385 هـ — 1965م.

— ابن قتيبة (محمد)

الشعر والشعراء . جزآن : تحقيق أحمد محمد شاكر

دار المعارف بمصر 1966.

— ابن النديم (أبو الفرج محمد بن يعقوب)

الفهرست : طهران 1971 م .

— ابن هشام عبدالله جمال الدين)

(أ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : حققه محمد محي الدين

عبدالحميد — بدون تاريخ .

(ب) شرح قطر الندى تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد

بدون تاريخ .

(ج) الألغاز النحوية طبعة أولى 1344 هـ 1926م — تونس .

— ابن يعيش (موفق الدين بن علي)

شرح المفصل 10 أجزاء في أربعة مجلدات ادارة الطباعة المنيرية

بمصر بدون تاريخ .

— أبو البركات (عبدالرحمن الأنباري)

الانصاف في مسائل الخلاف : نشر محمد محي الدين عبدالحميد

الطبعة الرابعة — مطبعة السعادة — مصر شعبان 1380هـ فبراير 1961م.

ـ أبو حيان (التوحيدي)

الامتاع والمؤانسة : صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت بدون تاريخ .

ـ أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي)

مراتب النحويين : تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . نهضة مصر 1955 .

ـ أبو علي (الفارسي)

(أ) الايضاح العضدي : حققه وقدم له الدكتور حسن شاذلي فرهود الجزء الأول منه ـ الطبعة الأولى 1389 هـ 1969 م مطبعة دار التأليف بمصر .

(ب) المسائل العسكريات : تحقيق اسماعيل أحمد عمايرة 1981 ـ منشورات ـ الجامعة الأردنية .

ـ بشر (محمد كمال)

أ ـ دراسات في علم اللغة ـ القسم الأول (دار المعارف 1969 م

ب ـ علم اللغة العام (القسم الثاني) الأصوات دار المعارف بمصر 1970م .

ـ الجاحظ (عمرو بن بحر)

(أ) البيان والتبيين تحقيق عبد السلام محمد هارون 4 أجزاء مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد 1380 هـ 1960م .

(ب) الحيوان : 7 أجزاء تحقيق عبد السلام محمد هارون ، المجمع العلمي العربي الاسلامي منشورات محمد الداية بيروت لبنان 1385 هـ 1965 م .

ـ الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن)

(أ) ـ دلائل الاعجاز في علم المعاني : نشر السيد رشيد رضا ، دار المنار سنة 1366 هـ ط.3، بمصر .

(ب) نسخة ثانية : شركة الطباعة الفنية المتحدة بيروت 1381هـ 1961م .

ـ جعفر (احسان) دكتور
العربية أقدم اللغات السامية ـ المعرفة العدد المزدوج 222/223 ـ 1980 دمشق .

ـ جون (سيرل)
تشومسكي والثورة اللغوية : الفكر العربي : مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية ـ العدد الخاص باللسانيات 8/ 9 1979 م .

ـ الخطابي (حمد بن محمد بن ابراهيم)
بيان اعجاز القرآن : رسالة ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن حققها وعلق عليها : محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام دار المعارف بدون تاريخ .

ـ دك الباب (جعفر) دكتور
(أ) ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها ـ المعرفة العدد المزدوج 222/ 223 سنة 1980 ـ دمشق .
(ب) أصالة اللسان العربي : التراث العربي العدد العاشر 1983 .
(ج) تحديد أصل الكلام الانساني : المعرفة العدد 237 ـ 1981 دمشق .
(د) الخصائص المميزة لأصل الكلام الانساني : المعرفة العدد 229 ـ 1981 ـ دمشق .
(هـ) الدراسات الصوتية في التراث العربي : المعرفة العدد 234 1981 دمشق .
(و) اللسان العربي المبين ـ التراث العربي العدد 9 /1982 دمشق .
(ز) مراحل نشأة الكلام الانساني : اللسان العربي العدد 25 الرباط 1986 .

(ح) الموجز في شرح دلائل الاعجاز في علم المعاني : دار الجليل، دمشق 1400 هـ ـ 1980 م .

ـ الزبيدي (محمد بن الحسن الأندلسي)

طبقات النحويين واللغويين : تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار المعارف ـ بمصر 1973 .

ـ الزمخشري (محمود بن عمر)

(أ) أساس البلاغة ـ دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت 1404 هـ 1984م .

(ب) الأنموذج شرح الأردبيلي : تحقيق الأخضر شملال (رسالة ماجستير) 1984 ـ الجزائر .

(ج) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل أربعة أجزاء ـ انتشارات آفتاب تهران .

(د) المفصل في علم العربية : مطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر 1323 هـ ـ مصر .

ـ الساقي (فاضل مصطفى) دكتور

أقسام الكلام العربي ـ مكتبة الخانجي 1397 هـ ـ 1977م .

ـ السامرائي (ابراهيم) دكتور

الفعل زمانه وأبنيته : مطبعة العاني بغداد 1386 هـ 1966 ـ بغداد .

ـ السكاكي (يوسف بن أبي بكر)

مفتاح العلوم ـ الطبعة الأولى ـ المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر .

ـ السودا (يوسف)

الأحرفية ـ الطبعة الثانية بيروت 1960 م .

ـ سيبويه (عمرو بن عثمان)

الكتاب : تحقيق عبدالسلام محمد هارون في خمسة أجزاء ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977.

ـ الطنطاوي (محمد)

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : الطبعة الثانية 1389 هـ 1969 ـ بمصر.

ـ الطوسي (أبو الفضل بن الحسن)

مجمع البيان في تفسير القرآن سبعة مجلدات طبع ونشر مكتبة الحياة ـ بيروت 1969 م.

ـ شوقي (ضيف) دكتور

(أ) البلاغة تطور وتاريخ . دار المعارف بمصر 1965م

(ب) تجديد النحو : دار المعارف الطبعة الأولى 1980 القاهرة .

(جـ) المدارس النحوية : دار المعارف بمصر الطبعة الثانية سنة 1972م .

ـ عون (حسن) دكتور

تطور الدرس النحوي : قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية 1970 القاهرة .

ـ الفراء (يحيى بن زياد)

معاني القرآن 3 أجزاء ـ عالم الكتب بيروت 1980 م الطبعة الثانية .

ـ المازني (أبو عثمان)

التصريف : شرح ابي الفتح عثمان بن جني 3 أجزاء ، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر بدون تاريخ .

- المبرد (محمد بن يزيد)
المقتضب : أربعة أجزاء . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة
عالم الكتب — بيروت بدون تاريخ .

- محمد الشائب ومجموعة من الأساتذة بتونس
أهم المدارس اللسانية — 1986 تونس .

- المخزومي (مهدي) دكتور
في النحو العربي نقد وتوجيه : منشورات المكتبة العصرية
بيروت 1964 .

- المسدي (عبد السلام) دكتور
الفكر العربي والألسنية : عنوان بحث تقدم به الدكتور عبد السلام
في أشغال ندوة (اللسانيات واللغة العربية) . نشر مركز الدراسات
والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس 1978 م .

- مكرم (عبد العال سالم) دكتور
المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن
دار الشروق بيروت 1400 هـ 1980 م الطبعة الأولى .

- ميشال (زكريا)
الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية
الطبعة الأولى — المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت 1402 هـ / 1982 م .

- مكرم (جمال الدين ابن منظور)
لسان العرب
دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر 1375 هـ . 1956 م .

رابعـــا : فهـارس المراجـع الأجنبيـة

1- André Martinét:

a) Economie des changements Phontiques.
Traité de phonologie diachronique - Berne à Franck 1955.

b) Eléments de linguistique Générale
nouvelle édition remaniée et mise à jour
Armand Colin. Paris 1980.

c) Syntaxe Générale Armand Colin. Paris 1985.

2_ Christian Nique : Initiation Méthodique à la Grammaire générative.
librairie Armand Colin, 1974.

3- Jean Debois : Dictionnaire de Linguistique.
Librairie Larousse, 1973.

4- Ferdenand de Saussure : Cours de linguistique Générale :
Payot. Paris 1972.

5- Hadj Sadouk : Dialectes arabe et Français.
linguistique d'Algerie 1955 Université d'Alger.

6- Marçais. PH. Le Parler arabe de djidjelli. Paris 1956.

7- Nicoles Rewet : Introduction à la grammaire Générative.
Plon 2éme édition 1968 Paris.

فهـــرس المـوضوعـــا ت

المقدمـــة من — أ — ى

الباب الأول (الدراسات النحوية قبل الزمخشري) . . . . من (ص 01 الى 70)

تمهيـــد .... ص 01

الفصل الأول (النظريات النحوية المعاصرة) .... من (03 الى 29)

النظريـــة النحويـــة الوظيفيـــة .... ص 10

نظرية النحو التحويلي التوليـدى .... ص 16

نظرية التقسيم الوظيفي .... ص 20

النظرية اللسانيـــة العربيـــة المعاصرة .... ص 25

الفصل الثاني (المجهودات النحوية العربيـــة التي
أكدت ارتباط البنيـــة النحوية بوظيفتها
الاخبارية قبل الزمخشري) .

ظاهرة اللحـــن .... ص 30

سيبويـــه .... ص 33

أبو علي الفارسي .... ص 41

ابـن جني .... ص 42

عبدالقاهر الجرجاني .... ص 47

1 — الغرض من تأليف كتاب دلائل الاعجاز (في علم
المعانـي) . ... ص 49

2 — ما هو النظم والنحو ؟ .... ص 50

3 — تعلق الكلم بعضهـا ببعض .... ص 51

4 — جملتا المبتدأ والخبر .... ص 55

5 — المعاني والأغراض النحويـة .... ص 58

6 — نظم الحروف ونظم الكلم .... ص 59

7 — اللفظ والمعنى .... ص 62

8 — الاستعارة والتمثيل والكتابة .... ص 64

الباب الثاني : (الأسس العامة للنحو عند الزمخشري من خلال الفصل في علم العربية .... من 71 ــ 185

تمهيد : ــ(أصالة المصطلح النحوي) .... ص 72

الفصل الأول : (مفهوم الكلام والجملة عند الزمخشري) .... من 72 الى 122)

موقف بعض علماء النحو العربي المعاصرين من التراث والرد عليهم .... ص 74

هل خلط الزمخشري بين مفهوم الكلام والجملة .... ص 76

أقسام الجملة الخبرية .... ص 84

جملتا المبتدأ والخبر .... ص 88

أولا : جملة المبتدأ والخبر .... ص 91

ثانيا : الفعل والفاعل .... ص 110

مقارنة بين نمطي الجملتين النحويتين العربيتين .... ص 121

الفصل الثاني : (تلازم دراسة البنية النحوية بوظيفتها البلاغية عند الزمخشري) .... من(123ــ185)

تمهيد : .... ص 123

1 ــ الاعراب .... ص 126

2 ــ النداء .... ص 133

3 ــ الأمر .... ص 142

4 ــ الاستفهام .... ص 152

5 ــ الجواب .... ص 158

6 ــ التوكيد .... ص 162

7 ــ الحذف .... ص 168

8 ــ الازالة أو التوليد .... ص 179

الفصل الثالث : (مصير الدراسات النحوية والبلاغية عند الزمخشري) .... من 186ــ196)

الاتجاهات الجديدة : الاتجاه الأول : .... ص 186

الاتجاه الثاني : .... ص 186

نتائج تدهور الدراسات العربية .... ص 193

٣٨٤٠٩٠

الخاتمة .... من (197 ـ 209)
الفهارس ....
فهرس الآيات القرآنية .... ص 210
فهرس الأحاديث .... ص 213
فهرس الأشعار .... ص 219
فهرس المصادر العربية .... ص 221
فهرس المراجع الأجنبية .... ص 223
فهرس الموضوعات .... ص 229